CD/INF.49
9 May 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

وثائق مؤتمر نزع السلاح الأساسية المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى

تجميع أعدته الأمانة

الرمز	موضوع الوثيقة
CD/1299	تقرير سفير كندا، جيرالد إي. شانون، عن المشاورات حول أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى
CD/1302	كندا: رسالة تحيل نشرة تتضمن ورقات عُرضت على حلقة العمل المعنية باتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية والمعقودة في تورنتو، أونتاريو، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥
CD/1304	كندا: رسالة تحيل منشوراً عنوانه "التحقق من حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية: تحليل استكشافي لسيناريوهات التحويل المحتمل"
CD/1441	الولايات المتحدة الأمريكية: بيان من الرئيس كلينتون من أجل افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧
CD/1485	كندا: ورقة عمل تتعلق بإنشاء لجنة مخصصة معنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية
CD/1490	الولايات المتحدة الأمريكية: كلمة رئيس الولايات المتحدة بمناسبة الجلسة الافتتاحية لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨
CD/1492	النمسا: مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى
CD/1516	اليابان: مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ١١ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، جنيف، ملخص الرئيس

(A) GE.06-61338 100506 110506

CD/1542 السويد: البيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا

CD/1545 الجزائر: اقتراح مقدم في إطار البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح: "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

CD/1547 مقرر بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

CD/1548 بيان أدلى به الرئيس عقب اتخاذ المقرر CD/1547 بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

CD/1549 بيان من مجموعة الـ ٢١

CD/1550 النمسا: البيان الصحفي الصادر في فيينا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ عن وزير خارجية النمسا، فولفغانغ شوسل، بصفته رئيساً لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

CD/1551 الفلبين: بيان وزير خارجية الفلبين، الأونرابل دومينغو ل. سيازون، بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

CD/1555 تقرير اللجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

CD/1578 كندا: ورقة عمل - عناصر نهج للتعامل مع مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى

CD/1590 اليابان: تقرير محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي وبنزع السلاح

CD/1593 فنلندا: إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية

CD/1614 آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا: جزء من النص الذي اعتمده بتوافق الآراء المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، فيما يتصل بالتدابير العملية من أجل بذل جهود منظمة وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة

CD/1671	جنوب أفريقيا: ورقة عمل: النطاق المحتمل ومتطلبات معاهدة المواد الانشطارية
CD/1671/Add.1	جنوب أفريقيا: إضافة إلى ورقة العمل: النطاق المحتمل لمعاهدة المواد الانشطارية والمتطلبات المتعلقة بها
CD/1676	هولندا: ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود في جنيف في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢
CD/1683	آيرلندا: الورقة المقدمة من مصر بالنيابة عن بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥
CD/1691	هولندا: ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الثاني بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود، في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة، في جنيف يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢
CD/1705	هولندا: ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الرابع بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود، في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة، في جنيف في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣
CD/1707	نيوزيلندا: الورقة المقدمة من نيوزيلندا باسم بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥
CD/1709	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية: ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، التي انعقدت بجنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣
CD/1714	اليابان: ورقة عمل بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى
CD/1719	هولندا: ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الخامس بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، المعقود في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة، في جنيف في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

CD/1724 إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي: استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل، التي اعتمدها مجلس أوروبا في بروكسل في ١٢-١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

CD/1734 هولندا: ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، الذي عُقد في جنيف في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة

CD/1751 هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي: الموقف الموحَّد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥

CD/1752 ماليزيا: ورقة العمل المقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف إلى المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1299

24 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير سفير كندا، جيرالد إي. شانون، عن المشاورات حول أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى

في بداية دورة العام الماضي، كُلِّفتُ بالتماس آراء الأعضاء حول أنسب ترتيب للتفاوض على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وكما تعلمون، أجريتُ عدة مشاورات، على مستوى ثنائي ومع المجموعات، وقدمت رسمياً تقارير إلى هذا المؤتمر بكامل هيئته في خمس مناسبات في ١٩٩٤. وفي أواسط الدورة الماضية، تم التوصل إلى توافق في الآراء على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للتفاوض على معاهدة بشأن هذه القضية. وفي نهاية الدورة في أيلول/سبتمبر، ففي حين أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق على ولاية للجنة مخصصة، فقد تم التوصل إلى اتفاق، مبدئياً، على إنشاء لجنة مخصصة لهذه القضية حالما يتم الاتفاق على ولاية لها. وفي ذلك الوقت، طلب إليَّ مؤتمر نزع السلاح مواصلة المشاورات حول ولاية مناسبة للجنة مخصصة بغية التمكن من عقد هذه اللجنة المخصصة في أقرب وقت ممكن.

وفي بداية دورة هذا العام، قرر المؤتمر مواصلة المشاورات حول مسألة الولاية.

وقد أجريتُ منذ ذلك الحين مشاورات عديدة، ويسرني أن أذكر أن الوفود اتفقت على أن تستند ولاية مثل هذه اللجنة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ لام، وفيما يلي نص الولاية:

١- يقرر مؤتمر نزع السلاح انشاء لجنة مخصصة "لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى".

٢- يوعز المؤتمر إلى اللجنة المخصصة بالتفاوض حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

٣- ستقدم اللجنة المخصصة تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح عن سير عملها قبل اختتام دورة ١٩٩٥.

وخلال المشاورات التي أجريتُها أعرب العديد من الوفود عن شواغل حول شتى القضايا المتعلقة بالمواد الانشطارية، بما في ذلك النطاق المناسب للاتفاقية. وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن هذه الولاية ستسمح بالنظر في اللجنة في انتاج المواد الانشطارية في المستقبل فقط. وكان من رأي وفود أخرى أن الولاية ستسمح بالنظر لا في الانتاج المقبل فحسب، بل أيضاً في الانتاج الماضي. وكان من رأي آخرين كذلك أن النظر لا ينبغي أن يتعلق بانتاج المواد الانشطارية (في الماضي أو المستقبل) فحسب بل أيضاً بالقضايا الأخرى، مثل إدارة هذه المواد.

وقد اتفقت الوفود على أن الولاية المقررة لإنشاء اللجنة المخصصة لا تمنع أي وفد من إثارة أي من القضايا المشار إليها أعلاه للنظر فيها في اللجنة المخصصة.

وكان بإمكان الوفود الشديدة الرأي الانضمام إلى توافق في الآراء كي نستطيع أن نمضي جميعاً قدما في سبيل هذه القضية. وهذا يعني أنه يمكن إنشاء لجنة مخصصة لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، وأن المفاوضات يمكن أن تبدأ حول هذا الموضوع الهام. وما فتئ هذا الهدف، منذ فترة من الزمن، هو الهدف المشترك لجميع الوفود في هذا المؤتمر.

وإني أقدر لجميع الوفود مساهمتها الناجعة ودعمها في التوصل إلى هذه النتيجة.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1302

30 March 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٥ وموجهة من الممثل الدائم لكندا الى نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نشرة تتضمن ورقات عـُرضت على حلقة العمل المعنية باتفاقية حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، والمعقودة في تورونتو، اونتاريو، في الفترة ١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥

أتشرف بأن أحيل إليكم هذا المجلد الذي يتضمن ورقات عـُرضت على حلقة العمل المعنية باتفاقية حظر انتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، والمعقودة في تورونتو، اونتاريو، كندا، في الفترة ١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. والورقات مقدمة للسماح للذين لم يتمكنوا من الحضور بالانتفاع من نتائج حلقة العمل.

وآمل أن تكون هذه الورقات ذات فائدة للوفود إذ نبدأ المفاوضات في اللجنة المخصصة حول معاهدة لحظر انتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وأكون ممتناً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتوزيع المجلد على جميع وفود الدول الأعضاء ووفود الدول غير الأعضاء المشاركة، تحت رمز لنزع السلاح CD.

(توقيع): جيرالد إي. شانون
السفير
والممثـــل الدائـم

CD/1304
April 1995

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وموجهة من نائب الممثل الدائم لكندا الى نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها منشـــــوراً عنوانه "التحقق من حظـــــر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية: تحليل استكشافي لسيناريوهات التحويل المحتمل"

أتشرف بأن أحيل إليكم منشوراً كندياً جديداً عنوانه "التحقق من حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية: تحليل استكشافي لسيناريوهات التحويل المحتمل".

وسأكون ممتناً لو أمكن اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيع هذا المنشور على جميع وفود الدول الأعضاء والدول المشتركة غير الأعضاء، تحت رمز لوثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) أندرو ماك أليستر
الوزير ونائب الممثل
الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح

مؤتمر نزع السلاح

CD/1441

22 January 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح يحيل بها بياناً من الرئيس كلينتون من أجل افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧

مرفق طيه بيان رئاسي من أجل افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧، صدر في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وسأكون ممتناً إذا ما تسنى إصدار هذا باعتباره وثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على كل الدول الأعضاء والدول المشتركة في المؤتمر غير الأعضاء.

(التوقيع): ستيفن ج. ليدوغار
السفير
الممثل الدائم

بيان من الرئيس كلينتون من أجل افتتاح دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٧

في رسالتي إلى مؤتمر نزع السلاح قبل ثلاثة أعوام، حثثت على التفاوض على حظر شامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. إن نجاحكم في ذلك التفاوض، وما تلاه من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمعاهدة، سيساعدان في ايجاد عالم أكثر أماناً، واختتام التفاوض بنجاح لهو دليل قدرة المؤتمر الكامنة على الاستجابة للتحديات التي يواجهها الآن.

والآن ينبغي لمؤتمر نزع السلاح اتخاذ الخطوتين التاليتين على الطريق المؤدي إلى عالم أكثر أماناً:

- التوصل دونما تأخير إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لاستعمالها في المتفجرات النووية، إذ إن قطع الموارد اللازمة لإنتاج المزيد من الأسلحة النووية قطعاً فعالاً لهو خطوة أساسية نحو الغاية النهائية ألا وهي نزع السلاح النووي، وسيساهم في تحقيق هذه الغاية مساهمة كبيرة.

- التفاوض بأسرع ما يمكن على حظر عالمي شامل للألغام البرية المضادة للأفراد، إذ إن أسلحة الحرب هذه تسبب معاناة هائلة لمدنيين أبرياء وتمثل عقبة كؤود أمام سبيل إقرار حياة أكثر أملاً بعد انتهاء المنازعات. إن كل أطفال العالم ليستحقون أن يمشوا على الأرض في أمان.

وإني لأطالب المؤتمر بالتحرك قدماً بهمة، بدافع من إحساس متجدد بالغرض، لكي يثبت للعالم قدرته على اتخاذ هاتين الخطوتين الرئيسيتين لدفع عملية نزع السلاح النووي والتقليدي قدماً.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1485

21 January 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

كندا

ورقة عمل تتعلق بإنشاء لجنة مخصصة معنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية

ترى كندا:

- أن الولاية الأساسية التي تستخلص من تقرير المنسق الخاص التابع لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ هي الأساس الوحيد المتفق عليه بشكل عام لجوهر أعمال مؤتمر نزع السلاح.

- غير أن التطورات التي حدثت منذ ١٩٩٥ (مثل تمديد معاهدة عدم الانتشار، وعملية "ستارت"، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) أوحتى بأهمية إعادة النظر في السياق الذي وضعت فيه هذه الولاية الأساسية.

- ولهذا فإن تقدير كندا هو أنه يمكن إعادة تحديد سياق أو عرض الولاية الأساسية.

- وأحد الطرق المحتملة للقيام بذلك هو صدور بيان رئاسي عن مؤتمر نزع السلاح ضمن مقرر للمؤتمر بإنشاء لجنة مخصصة معنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية تسند إليها الولاية الأساسية.

- وإذا رئي ذلك مفيداً، فإنه يرد أدناه مشروع مقترح لمثل هذا البيان. وترى كندا أن المكونات الموضوعية غنية عن التوضيح.

"مشروع بيان رئاسي

استنادا إلى توافق الآراء الذي توصل إليه جميع أعضاء هذا المؤتمر، طُلب مني أن أسجل النقاط التالية: وهذه النقاط تنطوي على أهمية حرجة بالنسبة للاتفاق الذي توصل إليه هذا المؤتمر بالشروع في مفاوضات حول "معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى" استناداً إلى الولاية الأساسية الواردة في الوثيقة CD/1299 بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥. ورغبة في الاختصار، أود أن أشير إلى مثل هذا الاتفاق بعبارة "معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية".

وهذه النقاط هي:

١- اتفق على أنه لكي تكون معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية فعالة بصورة كاملة، يجب أن تسهم في تحقيق هدفي نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي.

٢- وعلى هذا النحو، ودون المساس بمواقف الدول قبل اختتام المفاوضات، من المسلم به أن الفعالية الكاملة والجدوى الاقتصادية لمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية سوف تتحققان على النحو الأمثل من خلال مشاركة وانضمام جميع الدول ذات القدرات النووية.

٣- غير أنه اتفق على أن الانضمام إلى معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية أمر يتعلق بالسيادة الوطنية للحكومات، ولن تتخذ أي خطوات أثناء المفاوضات تقضي مسبقاً بمثل هذا الانضمام أو تطالب به.

٤- ويعترف جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بأنه كان من المسلم به في الوثيقة CD/1299 بأن العديد من الوفود أثاروا عدداً من القضايا المتعلقة بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية وأن هذه القضايا يمكن أن تطرح للمناقشة في اللجنة المخصصة أثناء المفاوضات؛ وإذا تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن واحدة أو أكثر من هذه القضايا، فإنه يمكن إدراج أحكام في المعاهدة لمعالجتها على نحو ملائم؛ وهذا بطبيعة الحال لا يمنع أي وفد من إثارة أي قضية إضافية ذات صلة أثناء سير المفاوضات.

٥- ومن السلم به أن العديد من الوفود ترى أن مخزونات المواد الانشطارية الناتجة عن انتاج سابق لبدء نفاذ المعاهدة ينطوي على أهمية بالنسبة لاستمرار وفعالية المعاهدة في المستقبل. وعلى حين أن معالجة هذه المسألة لا تدخل ضمن النطاق المحدد للمفاوضات الخاصة بالمعاهدة، فإنه ينبغي للدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، وعلى الأخص الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تمتلك مواد انشطارية صالحة للاستخدام في صنع الأسلحة النووية، أو وسائل التفجير النووية الأخرى، ولا تخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تتخذ تدابير ملائمة لخفض مثل هذه المخزونات و/أو اخضاع الفائض المعلن عنها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي اتخاذ تدابير خاصة بالشفافية وتدابير أخرى تكفل أن مثل هذه المواد النووية، بما في ذلك المواد النووية الناتجة عن الرؤوس النووية التي دمرت في إطار عملية "ستارت" لن تستخدم من جديد في صنع أسلحة نووية. وسوف تظل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، والمجتمع الدولي بشكل أوسع، على علم بالتطورات التي تحدث في هذا الصدد داخل اللجنة المخصصة التابعة لمؤتمر نزع السلاح والمعنية بنزع السلاح النووي في سياق المفاوضات بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية.

وكما لوحظ، ترى الدول الأعضاء في هذا المؤتمر أن هذه النقاط تنطوي على أهمية حرجة بالنسبة للاتفاق الذي تم التوصل إليه بإنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، لديها ولاية التفاوض حول معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى. وعلى هذا الأساس، فإنني اقترح إنشاء اللجنة المخصصة، وأن تقدم تقريرها إلى المؤتمر عن سير أعمالها قبل انتهاء دورة ١٩٩٨.

وإذا لم يكن هناك اعتراض على هذا التفاهم، سوف أخلص إلى أن المؤتمر متفق تماما".

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1490

28 January 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

الولايات المتحدة الأمريكية

كلمة رئيس الولايات المتحدة
بمناسبة الجلسة الافتتاحية لدورة مؤتمر
نزع السلاح لعام ١٩٩٨

في الوقت الذي تستأنفون فيه جهودكم الحاسمة لتعزيز الأمن الدولي، أؤكد لكم دعم وفد الولايات المتحدة الكامل لاتخاذ الخطوات التالية في عملية نزع السلاح النووي وحظر الألغام المضادة للأفراد من على وجه الأرض. فليست هناك اليوم قضايا أهم بالنسبة لأعمال هذه الهيئة من وقف انتاج المواد الإنشطارية لأغراض المتفجرات النووية، وفرض حظر على تصدير الألغام المضادة للأفراد على نطاق العالم. وإذا استطاع المؤتمر أن يعجل بعقد هذه الاتفاقات التي تعد استكمالاً للتخفيضات الثنائية الكبيرة للأسلحة النووية ولاتفاقية أوتاوا، فسوف نتخذ خطوات هامة على الطريق نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية، ويستطيع أن يخطو فيه أطفالنا بأمان. وإنني على ثقة بأن المؤتمر قادر على مواجهة هذا التحدي.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1492

3 February 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

النمسا

مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر انتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى

إن مؤتمر نزع السلاح يقرر القيام، في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووية ونزع السلاح النووي"، بإعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض، استناداً إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى.

وتقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ١٩٩٨.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1516

28 May 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

اليابان

مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ١١ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، جنيف

ملخص الرئيس

١- مقدمة

عُقد "مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية" في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١١ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٩٨ برعاية وزارة الشؤون الخارجية لليابان. واشترك في الحلقة الدراسية، بصفتهم الشخصية، خبراء حكوميون في الشؤون النووية من أستراليا واسرائيل وألمانيا وبلجيكا وجنوب أفريقيا وسويسرا وشيلي وفرنسا وكندا ومصر والمكسيك والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وحضر الحلقة الدراسية أيضا خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، كما حضرها عدد من الخبراء غير الحكوميين البارزين. واشترك في المناقشات أيضا كثير من المندوبين إلى مؤتمر نزع السلاح. وقدمت أمانة مؤتمر نزع السلاح مساعدة لوجيستية سخية للحلقة الدراسية. وأود أن أعرب عن امتناني لجميع هؤلاء الأفراد والمنظمات.

ومن المتعذر تلخيص مضمون جميع المناقشات التي جرت على مدى فترة اليوم ونصف اليوم الماضية وتوخي الإنصاف، في الوقت ذاته، في عرض جميع النقاط التي أثارها المشتركون. ولذلك، ليس ما يلي سوى عرض، حسب رؤيتي بوصفي رئيس الحلقة الدراسية، للنقاط البارزة والاتجاهات الرئيسية للمناقشات التي جرت. وعلى الرغم من أنني سأبذل أقصى جهودي لأكون موضوعيا ومنصفاً قدر الإمكان، فإنني أعرض الملخص التالي لما دار في المؤتمر مع إدراكي بأنه قد لا يحظى برضا المشتركين التام، وألتمس منهم وافر التسامح.

لقد أتاحت فترة اليوم ونصف اليوم من الاجتماعات غير الرسمية، والمكثفة مع ذلك، فرصة قيّمة لجميع المشتركين لتبادل الآراء بصراحة وتعمّق حول موضوع مهم هو كيفية تناول شتى المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وبطبيعة الحال، كان الغرض الأساسي من الحلقة الدراسية هو تعميق التفاهم بين ذوي الآراء المتباينة، وليس إقرار أية وثائق أو بيانات متفق عليها. ويسرّني أن أذكر أن جميع المشتركين رأوا أن المناقشات التي جرت على مدى اليوم ونصف اليوم الماضيين مفيدة ومثمرة من حيث تعميق فهمهم للمسائل التقنية الهامة وتقدير مدى امكانية التطبيق العملي لشتى الأفكار المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ويؤمل أن تفضي مناقشات الحلقة الدراسية إلى زيادة تعزيز أعمالنا الأساسية الرامية إلى البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٢- مسائل تقنية تتعلق بنطاق التغطية المتوخى من معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

افتُتحت الحلقة الدراسية بعرض ممتاز لما تمثله معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من أهمية بالنسبة للحد من التسلح ونزع السلاح.

ونوقشت في الجلسة الأولى مسألة التغطية الممكنة بالمعاهدة وأولي اهتمام خاص إلى النقاط الواردة في تقرير شانون.

ورأى المشتركون أنه ينبغي لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض استخدامها في الأسلحة النووية أو وسائل التفجيرات النووية الأخرى، وأنه يجب أن تخضع جميع مواد البلوتونيوم واليورانيوم المخصب بنسبة عالية لآلية التحقق الصارم التابعة لهذه المعاهدة. وأشيرَ أيضا إلى أنه ينبغي أن يعامَل اليورانيوم - ٢٣٣ نفس المعاملة.

وناقش المشتركون أيضا كيفية تناول مسألة اليورانيوم المخصَّب بنسبة عالية المستخدم لأغراض الدفع الملاحي في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وأكد البعض على وجوب أن يخضع هذا اليورانيوم للمراقبة المادية والمساءلة الملائمتين. وجرى التسليم بأن الجوانب التقنية لهذه المسألة تستحق البحث بمزيد من التعمق.

ونوقشت أيضا مسألة المواد الانشطارية التي لا تُستخدم مباشرة في إنتاج الأسلحة النووية، مثل اليورانيوم المخصَّب بنسبة منخفضة وأنواع الوقود المستهلك. وفي حين أكد الكثيرون على ضرورة مراقبة هذه المواد لضمان عدم تحويلها، تم التحذير بأن من الضروري النظر في الموضوع نظرة متأنية من حيث الآثار المالية.

ورأى العديد من المشتركين أن التريتيوم ينبغي أن يخرج من نطاق تغطية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأثار بعض المشتركين مسألة المخزونات الموجودة. وبهذا الصدد، قُدّمت تصورات متنوعة لنطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورأى آخرون أن نطاق المعاهدة ينبغي أن يقتصر على الانتاج المقبل. وجرى أيضا النظر في نهج يطبَّق على مراحل لتحقيق المزيد من الشفافية وعدم الرجوع.

٣- آلية للتحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

بُحثت مسألة التحقق في جزء من الجلسة الأولى وعلى مدى الجلسة الثانية بأكملها.

وذكر مشترك من دولة حائزة للأسلحة النووية أنه يجري النظر في المسائل ذات الصلة مع مراعاة كل من الجوانب التقنية وفائدة التدابير المحددة. واقترح مشترك آخر أن تتقاسم الدول الحائزة للأسلحة النووية مع الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة معلومات عن التجارب ذات الصلة وعن المشاكل التقنية التي تواجهها.

ومن حيث المبدأ، اتفق المشتركون على الرأي القائل بأن الغرض من نظام التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ينبغي أن يكون الكشف في آن واحد عن تحويل المواد الانشطارية وعن أي عملية غير معلنة لتخصيب المواد أو إعادة تجهيزها. وأثيرت أيضا مسألة استيراد المواد ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالبنية الممكنة لآلية التحقق في إطار المعاهدة، رأى مشتركون عديدون أنها يمكن أن تشمل عمليات تفتيش من النوع الروتيني تماثل تقريبا التدابير الوقائية الشاملة السارية حاليا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وساد أيضا الرأي القائل بأن مسألة إجراء عمليات للتفتيش بالتحدي جديرة بالبحث. وجرى التسليم في المناقشات بأنه اذا كان مستوى الضمان الذي تحققه عمليات التفتيش الروتيني محدوداً، فإن التفتيش بالتحدي يضطلع بدور مهم. وعلاوة على ذلك، ذُكر أنه ينبغي بحث وضع عدد من التدابير التكميلية بما يتمشى مع البروتوكول الإضافي.

ونوقشت أيضا مسألة ما اذا كان ينبغي للصك القانوني الخاص بآلية التحقق أن يتخذ شكل اتفاقات/ترتيبات التحقق، مثلما هي الحال بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

وناقش المشتركون عدة بدائل خاصة بالتحقق يمكن اعتمادها في إطار المعاهدة. وعُرضت مجموعة المنشآت المشمولة بالتغطية وتدابير التحقق المناظرة، وكذلك التوازن الذي يحققه كل بديل بين مستوى الضمانات المتوقع وبين التكاليف اللازمة.

وأجمع المشتركون على رأي يقول بأنه ينبغي أن تُبحث بعناية امكانية تطبيق آلية الضمانات السارية حالياً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد يظهر فرق بين هذين النظامين بسبب الاختلاف النوعي بين أغراض والتزامات معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبين أغراض والتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك بسبب التطور التقني في مجال تدابير التحقق. ولذلك، وفي إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، قد تكون البارامترات التقنية الهامة مثل "الكميات المعنوية" و "تحقيق الهدف في حينه" مختلفة عن البارامترات السارية بموجب نظام الضمانات الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد العديد من المشتركين على ضرورة إنشاء نظم وطنية، مثل نظام حكومي للمساءلة عن المواد النووية ومراقبتها و/أو نظام للحماية المادية في الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أيضا النظر في مسألة المعلومات الكافية التي يجب على الدول الإعلان عنها.

وأشار المشتركون إلى ضرورة بحث المشاكل الناجمة عن وجود منشآت في دول حائزة للأسلحة النووية ليست مصمَّمة بحيث تخضع لنظام الضمانات. وتنشأ المشاكل أيضا عن الدول التي لا تكون فيها دورة الوقود العسكري ودورة الوقود المدني منفصلتين تماماً. وستطرح هذه المشاكل تحدّيات تقنية؛ وبهذا الصدد، اقتُرح أن تُعتبر مسألة منع تسرُّب معلومات تتعلق بمخاطر الانتشار مسألة مهمة جديرة بالبحث.

وتحتاج مسألة الانتهاء من التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلى المزيد من المعالجة اذا كانت التغطية بآلية التحقق في إطار المعاهدة مماثلة لنظام الضمانات الشاملة.

واعتبر العديد من المشتركين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي أنسب هيئة للاضطلاع بمهام التحقق في إطار معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبهذا الصدد، أُشير إلى أنه ينبغي التنبُّه إلى أن من الضروري، بالنظر إلى ما سيترتب على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من توسع كبير في الأنشطة المرتبطة بالتحقق، إيلاء الاهتمام الواجب فيما يتعلق باحتياز هياكل أساسية إضافية تشمل الموارد البشرية المختصة من أجل التفتيش. وذُكر بوضوح أن الوكالة ستظل مستعدة للمساعدة في المناقشات والمفاوضات بأية وسيلة تراها الدول مناسبة وذات صلة.

واتفق جميع المشتركين على الرأي القائل بأن كل مسألة من مسائل التحقق هذه تستحق المزيد من المناقشة المتعمقة.

٤- ضمان الشفافية وعدم الرجوع

في الجلسة الثالثة والأخيرة، نوقشت مسألتا ضمان الشفافية وعدم الرجوع. ولئن كانت هناك مسائل تخرج عن نطاق معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فإن ضمان الشفافية وعدم الرجوع قد اعتبرهما العديد من المشتركين عنصرا في غاية الأهمية ينبغي النظر فيه.

وأشار مشترك إلى أن الشفافية هي أحد العناصر الأساسية في عدم الرجوع وأن من المستصوب، لضمان عدم الرجوع، اتخاذ عدة خطوات.

وأشير أيضا إلى أن المخزونات قد تحتوي على معلومات حساسة تتعلق بعدم الانتشار النووي. واقتُرح استخلاص خبرة مفيدة في هذا المجال من الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية (يوراتوم) ومن جنوب أفريقيا. وذُكر أيضا أنه ينبغي، كخطوة أولى، الإعلان عن المواد المستخدمة استخداما عسكريا مباشرا التي تُسحب من الأسلحة المنككة والمواد التي تعتبر فائضة وتخصص للتحويل إلى الاستخدام المدني، كما ينبغي إدارة هذه المواد على النحو الملائم وبالتوازي مع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أنه تم التنبيه إلى أن هذه الجهود ستحقق نجاحا أكبر لو بُذلت في إطار مستقل عن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بدلا من أن تعالجها المعاهدة ذاتها. وأكد أحد المشتركين على أن التحوُّل من السرّية إلى الشفافية هو قرار سياسي.

وأعرب العديد من المشتركين عن اهتمامهم باقتراح أسترالي يتعلق بتطبيق نهج مرحلي تشكل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية محوره الأساسي وأول خطوة فيه.

مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

١- الموعد

الاثنين، ١١ أيار/مايو والثلاثاء، ١٢ أيار/مايو

٢- المكان

القاعة H3، قصر الأمم، جنيف، سويسرا

٣- الغرض

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يوفر، من خلال مداولات تتم بأسلوب الحلقات الدراسية وتركز على الجوانب التقنية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، أساساً للمفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة. وبغية التركيز على الجوانب التقنية للمعاهدة، لا يناقش هذا المؤتمر المسائل السياسية المتعلقة ببدء المعاهدة.

٤- الرئيس

السيد هيرويوشي كوريهارا

المدير التنفيذي الأعلى، مركز مراقبة المواد النووية،

طوكيو، اليابان

٥- المشتركون

(١) خبراء حكوميون من البلدان المعنية، وخبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدة خبراء غير حكوميين

(٢) أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

الجدول الزمني للجلسات

١١ أيار/مايو (الاثنين)

١٠/٠٠ الافتتاح

- ملاحظات استهلالية مقدمة من السفير أكيرا هاياشي
- ملاحظات أساسية مقدمة من البروفيسور جورج بَن

١٠/٣٠ استراحة

١٠/٥٠ - ١٣/٠٠ **الجلسة الأولى:** **المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من وسائل التفجيرات النووية**

- ماذا تعني "ولاية شانون" من الناحية التقنية؟
(ما الذي ينبغي حظره وما الذي ينبغي إخضاعه للضمانات؟)

- البلوتونيوم
- اليورانيوم المخصَّب بنسبة عالية
- اليورانيوم المخصَّب بنسبة منخفضة
- أنواع الوقود المستهلك
- أنواع الوقود البحري
- مسائل أخرى

- عروض مقدمة من

-- السيد وارين ستيرن، خبير تقني أعلى، شعبة الضمانات والتكنولوجيا النووية، وكالة الحد من التسلّح ونزع السلاح، الولايات المتحدة الأمريكية

-- الدكتورة آنيت شيبر، باحثة منتسبة، معهد بحوث السلام، فرانكفورت

- مناقشة عامة بين الخبراء

- أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٤/٣٠ الجلسة الثانية: التحقق

- الغرض

- البنية الأساسية

- المنشآت المطلوب تغطيتها

- المنشآت غير المصمَّمة بحيث تخضع للضمانات منذ البداية

- منع تسرُّب المعلومات المتعلقة بمخاطر الانتشار

- مسائل أخرى محددة

- عروض مقدمة من:

-- السيد ديمتريوس بريكوس، مدير شعبة العمليات (ألف)، دائرة الضمانات، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

-- السيد كينجي كوياما، زميل مركز التعزيز وعدم الانتشار، اليابان

- مناقشة عامة بين الخبراء

- أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٦/١٥ استراحة

١٦/٣٠-١٨/٠٠ الجلسة الثانية (تابع)

١٢ أيار/مايو (الثلاثاء)

١٠/٣٠ **الجلسة الثالثة: ضمان الشفافية وعدم الرجوع**

- تدابير تحسين الشفافية
- تدابير ضمان عدم الرجوع
- نهج لإحراز التقدم

• عرض مقدم من:

-- السيدة ربيكا جونسون، معهد المختصرات

• مناقشة عامة بين الخبراء

• أسئلة وأجوبة، مع أعضاء الوفود إلى مؤتمر نزع السلاح

١٢/٠٠ استراحة

١٢/٣٠ ملخص مقدم من الرئيس

اختتام الحلقة الدراسية

قائمة المشتركين

١- الرئيس

السيد هيرويوشي كوريهارا، المدير التنفيذي الأعلى، مركز مراقبة المواد النووية، اليابان

٢- المتحدثون الرئيسيون ومقدمو العروض

البروفيسور جورج بَن، أستاذ بمركز الأمن الدولي والحد من التسلح، جامعة ستانفورد

السيدة ربيكا جوهونسون، معهد المختصرات

السيد كينجي كوياما، زميل مركز تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، اليابان

السيد ديمتريوس بريكوس، مدير شعبة العمليات (ألف)، دائرة الضمانات، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الدكتورة آنيت شيبر، باحثة منتسبة، معهد بحوث السلام، فرانكفورت، ألمانيا

السيد وارين ستيرن، مستشار تقني أعلى، شعبة الضمانات والتكنولوجيا النووية، وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح، الولايات المتحدة الأمريكية

٣- مشتركون آخرون (خبراء حكوميون وممثلون لمنظمات غير حكومية)

السيد جايم آكونا، مسشار الوزير، البعثة الدائمة لشيلي لدى مؤتمر نزع السلاح

السيد غراهام آندرو، وزارة التجارة والصناعة، المملكة المتحدة

الدكتور ك. بالو، رئيس فريق إدارة النفايات النووية، إدارة الطاقة الذرية، الهند

السيد جون كارلسون، مدير مكتب الضمانات، أستراليا

السيد إيمانويل كوشير، شعبة نزع السلاح، وزارة الشؤون الخارجية، فرنسا

السيد أمنون ايرفات، مستشار الوزير، البعثة الدائمة لاسرائيل لدى مؤتمر نزع السلاح

السيد ابراهيم على صالح الشهاوي، رئيس إدارة الوقود النووي، هيئة المنشآت النووية، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر

السيد أندرياس فريدريش، رئيس إدارة، وزارة الخارجية الفدرالية، سويسرا

السيد مارك غلاوزر، سكرتير ثان بالبعثة الدائمة لكندا لدى مؤتمر نزع السلاح

الدكتور بيتر هوارث، مدير إدارة سياسات عدم الانتشار النووي، فرع السياسات النووية، أستراليا

الدكتور ماكس كيلر، رئيس إدارة، المختبر الذري والبيولوجي والكيميائي، سبيز، سويسرا

السيد برونو لومير، شعبة عدم الانتشار، وزارة الشؤون الخارجية، فرنسا

الدكتورة باتريسيا م. لويس، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

السيد أندريه ميرنييه، السفير، البعثة الدائمة لبلجيكا لدى مؤتمر نزع السلاح

السيد طارق رؤوف، مدير مشروع المنظمات الدولية وعدم الانتشار بمركز دراسات عدم الانتشار، معهد مونترّي للدراسات الدولية

السيد ميشال ريشار، نائب المدير، إدارة العلاقات الدولية، لجنة الطاقة الذرية، فرنسا

السيد نافتج سارنا، مستشار، سفارة الهند في طهران

السيد بيات ويلاند، رئيس إدارة، المكتب الفدرالي للطاقة، سويسرا

الدكتور نيك فـــون ويليش، مديـر إدارة التعاون في مجال عدم الانتشار النووي والطاقة الذرية، جنوب أفريقيا

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1542

11 June 1998
ARABIC
Original: ENGLISH and SPANISH

رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للسويد يحيل بها النصين الاسباني والانكليزي للبيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا

أتشرف بأن أحيل إليكم النصين الاسباني والانكليزي للإعلان المشترك بشأن نزع السلاح النووي الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا.

وأكون ممتناً إذا عُمم هذا الإعلان المشترك كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) لارش نوربيرغ
السفير
الممثل الدائم

إعلان مشترك صادر عن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا

١- نحن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا قمنا بالنظر في التهديد المستمر الذي يواجه البشرية متمثلاً في احتمال استمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في حيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى، ومتمثلاً كذلك في الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية والتي لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، وفي ما يرافق ذلك من إمكانية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. إن خطورة هذه المحنة ازدادت بروزاً بفعل التجارب النووية التي أجرتها مؤخراً الهند وباكستان.

٢- وإننا نؤيد تماماً الاستنتاج الذي أعرب عنه أعضاء لجنة كانبيرا في بيانهم وهو أن "الاقتراح القائل بأنه يمكن الاحتفاظ بالأسلحة النووية بصفة دائمة وعدم استخدامها أبداً، سواء صدفة أم بقرار، هو اقتراح يفتقر إلى المصداقية. إن الدفاع التام الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية وضمان عدم القيام أبداً بإعادة انتاجها".

٣- وإننا نذكر بأنه سبق للجمعية العامة للأمم المتحدة أن دعت بالإجماع في أول قرار لها اتخذته في كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ إلى تشكيل لجنة لوضع مقترحات من أجل "إزالة الأسلحة النووية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تحوّل إلى أسلحة تدمير شامل من ترسانات الأسلحة الوطنية". ومع أننا نستطيع أن نبتهج لما أنجزه المجتمع الدولي بإبرامه اتفاقيتي ١٩٧٢ و١٩٩٣ للحظر التام والشامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، إلا أننا نأسف بالمثل لعدم القيام حتى الآن بتنفيذ قرارات ومبادرات لا تحصى من القرارات والمبادرات التي اتخذت لها أهدافاً كهذه في مجال الأسلحة النووية في نصف القرن الماضي.

٤- ولا يمكننا أن نبقى بعد الآن راضين بما تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية من تردد في اتخاذ تلك الخطوة الأساسية والضرورية وهي الالتزام الواضح بإزالة أسلحتها النووية وقدراتها في مجال الأسلحة النووية إزالة سريعة ونهائية وتامة، ونحث هذه الدول على اتخاذ هذه الخطوة الآن.

٥- إن الغالبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة قد دخلت في التزامات نافذة قانوناً بعدم تلقي أو صنع أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووي أخرى أو اقتنائها بطرق أخرى. وقد قطعت هذه العهود في سياق الالتزامات المقابلة النافذة قانوناً التي تعهدت فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمتابعة نزع السلاح النووي. وإننا نشعر ببالغ القلق إزاء استمرار تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية في اتباع نهج اعتبار التزاماتها التعاهدية التزامات ملحة بإزالة أسلحتها النووية إزالة تامة.

٦- وفي هذا الصدد، نشير إلى الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالاجماع في فتواها الصادرة في عام ١٩٩٦ والقائلة إن هناك التزاماً بمتابعة المفاوضات بحسن نية واختتامها بهدف التوصل إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت رقابة دولية دقيقة وفعالة.

٧- وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخل الألف الثالث وأمامه احتمال اعتبار المحافظة على هذه الأسلحة أمراً مشروعاً إلى أجل غير محدد في المستقبل علماً أن هذه المرحلة تشكل فرصة فريدة من نوعها للقضاء على هذه الأسلحة وحظرها إلى الأبد. ولذلك فإننا ندعو حكومة كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية إلى الالتزام التزاماً لا لبس فيه بإزالة أسلحتها النووية وقدرتها في مجال الأسلحة النووية وإلى الموافقة على بدء العمل فوراً على اتخاذ الخطوات العملية وإجراء المفاوضات اللازمة لتحقيق ذلك.

٨- إننا متفقون بأن التدابير التي تنشأ عن هذه الالتزامات والتي تؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة تبدأ في الدول التي لديها أضخم الترسانات. ولكننا نؤكد أيضاً أهمية قيام الدول التي لديها ترسانات أقل بالانضمام إليها في الوقت المناسب في عملية متسقة ومتكاملة. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدأ فوراً بالنظر في اتخاذ خطوات في ذلك السبيل.

٩- وفي هذا الصدد، نرحب بالانجازات التي تحققت حتى الآن في محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية وما تنطوي عليه هذه العملية من أمل في المستقبل بوصفها آلية ثنائية مناسبة تصبح لاحقاً آلية متعددة الأطراف تضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لغرض التفكيك والتدمير الفعليين لترسانات الأسلحة النووية سعياً إلى إزالة الأسلحة النووية.

١٠- إن الإزالة الفعلية للترسانات النووية وإقامة النظم اللازمة للتحقق تحتاجان بالضرورة إلى الوقت. ولكن هناك عدداً من الخطوات العملية التي تستطيع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل ينبغي لها، أن تتخذها فوراً. وإننا ندعو هذه الدول إلى التخلي عن مواقف وضع اليد على الزناد الحالية وذلك بالانتقال إلى وضع أسلحتها خارج دائرة التأهب للاستخدام وعدم تنشيطها. وينبغي لها أيضاً أن تنقل أسلحتها النووية غير الاستراتيجية من مواقع نشرها. فهذه تدابير ستوجد ظروفاً مؤاتية لجهود نزع السلاح المستمرة وستساعد في الحؤول دون إطلاقها بفعل الاهمال أو الصدفة أو على نحو غير مأذون به.

١١- ويوجب استمرار عملية نزع السلاح النووي قيام الدول الثلاث التي لديها قدرات في مجال الأسلحة النووية أن تعود بوضوح وبصفة عاجلة عن مسعاها إلى تطوير أو نشر الأسلحة النووية والامتناع عن أي أعمال يمكن أن تقوض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي. وإننا ندعوها، كما ندعو جميع الدول الأخرى التي لم تفعل ذلك بعد، أن تمتثل لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتخذ التدابير اللازمة التي تترتب على الامتثال لهذا الصك. وندعو كذلك هذه الدول إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون شروط.

١٢- إن من شأن فرض حظر دولي على إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي (الوقف) أن يزيد في تعزيز عملية السير نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية. وبحسب الاتفاق الذي توصلت إليه الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥، ينبغي أن تبدأ فوراً المفاوضات بشأن اتفاقية تحظر ذلك الانتاج.

١٣- إن تدابير نزع السلاح وحدها لا تقيم عالماً خالياً من الأسلحة النووية. فالتعاون الدولي الفعال لمنع انتشار هذه الأسلحة يعتبر عاملاً حيوياً في ذلك وينبغي تعزيزه بجملة وسائل من بينها توسيع نطاق الرقابة لتشمل جميع المواد الانشطارية وغيرها من مكونات الأسلحة النووية ذات الصلة. وإن ظهور أي دولة جديدة حائزة للأسلحة النووية وأي كيان خلاف الدولة قادر على إنتاج هذه الأسلحة أو اقتنائها بطرق أخرى يعرّض للخطر الجدي" عملية إزالة الأسلحة النووية.

١٤- وينبغي أيضاً اتخاذ تدابير أخرى في انتظار إزالة الترسانات النووية إزالة تامة. وينبغي وضع صكوك ملزمة قانوناً بصدد تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهداً مشتركاً بألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية وبصدد عدم استخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهذا ما يسمى بالضمانات الأمنية السلبية.

١٥- وأما إبرام معاهدات تلاتيلولكو، وراروتونغا، وبانكوك، وبلندابا، لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وكذلك معاهدة أنتاركتيكا فقد أدى على نحو ثابت إلى استبعاد الأسلحة النووية من مناطق بكاملها من العالم. واستمرار السعي إلى إقامة هذه المناطق وتوسيعها وإنشاء مثيلاتها، لا سيما في مناطق التوتر مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا، يمثل مساهمة بارزة في بلوغ هدف ايجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

١٦- وهذه التدابير كلها تشكل عناصر أساسية يمكن وينبغي متابعتها متابعة متوازية: فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها؛ وفيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية مما يشكل سبيلاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

١٧- إن المحافظة على عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب إقامة أسس من الصكوك الشاملة الملزمة قانوناً والتي يتم التوصل إليها عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف، أو إقامة إطار يضم مجموعة من الصكوك التي يعزز بعضها بعضاً.

١٨- ونحن من جهتنا لن نألو جهداً في متابعة الأهداف الموجزة أعلاه. ولقد عقدنا العزم مجتمعين على بلوغ هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الإعداد الحازم والسريع لعصر ما بعد الأسلحة النووية ينبغي أن يبدأ الآن.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1545

31 July 1998
ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

الجزائر

اقتراح مقدم في إطار البند ١ من جدول أعمال
مؤتمر نزع السلاح

"وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

بسط الموضوع

١- يرى الوفد الجزائري أن نزع السلاح النووي يشكل أولوية مطلقة لمؤتمر نزع السلاح. ولقد قدمت عدة اقتراحات في هذا الشأن، وهي مفيدة كلها بلا شك. وتهدف ورقة العمل هذه إلى إثراء المناقشة وإلى طرق مجالات تفكير جديدة والمساعدة على اتخاذ القرارات. وهي تعرض اقتراحاً مزدوجاً حول نزع السلاح النووي وحظر المواد الانشطارية، مع صيغة حل وسط ممكنة.

٢- ويستند الاقتراح المزدوج حول نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية إلى مبادئ وقواعد مقبولة على نطاق واسع وإلى مواقف وتعليقات وآراء أبدتها الوفود في مؤتمر نزع السلاح.

٣- ويشكل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي بُعدين غير منفصلين يتفاعل أحدهما مع الآخر وينبغي معالجتهما الواحد مع الآخر.

ويستند مخطط عدم الانتشار إلى معاهدة عدم الانتشار ويتضمن تدابير أخرى مرافقة: منع التجارب النووية، ومنح ضمانات أمنية، وحظر المواد الانشطارية. وقد تم الآن تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير محدد وتتوفر لهذه المعاهدة آلية استعراض معززة، كما تم حظر التجارب النووية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويتم معالجة الضمانات الأمنية داخل لجنة مخصصة أنشئت هذا العام ضمن مؤتمر نزع السلاح، فضلاً عن معالجتها أو التفكير فيها أو درسها في أطر أخرى (المناطق المجردة من الأسلحة النووية، ومعاهدة عدم الانتشار).

٤- ويبقى الآن:

٤-١ <u>وضع اللمسات الأخيرة على مخطط عدم الانتشار باتمام مرحلته الأخيرة بمفاوضات حول المواد الانشطارية؛ وهذا هو موضوع الاقتراح باء.</u>

- وضع هذا الاقتراح مع مراعاة ضرورة الشروع في مفاوضات على أساس واضح لا لبس فيه من خلال رؤية مشتركة لا تنطوي على أي غموض فيما يتعلق بمرمى وأهداف معاهدة لحظر المواد الانشطارية.

- يكمن الأساس المنطقي لهذا الاقتراح في فصل المفاوضات المتعلقة بالانتاج المقبل وتلك المتعلقة بالمخزونات، الأمر الذي يفضي إلى:

* معاهدة يقتصر نطاقها على الإنتاج المقبل (صيغة الولاية الواردة في تقرير شانون).

* بروتوكول ينظم المخزونات الناجمة عن الانتاج الذي يسبق دخول المعاهدة حيز النفاذ وعن إزالة الأسلحة النووية في إطار عملية "ستارت". وسوف تحدد المفاوضات ما إذا كان من الممكن اختيار صيغة بروتوكول يُلحق فقط بمتن

المعاهدة أو توخي بروتوكول إضافي يفتح باب التوقيع عليه أمام الدول وتكون له ديباجته ومنطوقه وأحكامه المتعلقة بالنفاذ.

- وسوف تتيح المفاوضات التي تجرى على هذا النحو مراعاة الشواغل التي أعربت عنها مختلف الوفود، والشروع في مفاوضات على أساس واضح لا لبس فيه وضمان سلاسة عمل اللجنة المخصصة المنشأة لهذا الغرض، مع تفادي تداخل المفاوضات المتعلقة بالانتاج المقبل وتلك المتعلقة بالمخزونات، وهي مفاوضات يجب أن تثري إحداهما الأخرى.

٤-٢ **رسم الخطوط العريضة لـ"مخطط نزع السلاح" بالتعمق في بحث نزع السلاح النووي، وهذا هو موضوع الاقتراح ألف.**

- ويمكن أن تجري عملية البحث المتعمقة هذه، بصورة فعالة، من خلال:

* التفاوض على اتفاقية تتضمن التزاماً سياسياً من جانب الدول كافة بهدف نزع السلاح النووي. وينبغي أن يشكل هذا الصك القانوني، في نظرنا، حجر الزاوية لـ"نظام لنزع السلاح"، مثلما تشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار.

* تحديد تدابير ملموسة تهدف إلى إزالة الأسلحة النووية. ويتعلق الأمر، في هذه المرحلة، بعملية تحديد تراعي المبادرات الأحادية الطرف الهادفة إلى الحد من الأسلحة النووية والجهود الثنائية الهادفة إلى خفض هذه الأسلحة (عملية "ستارت"). ويمكن أن تستند عملية التحديد هذه إلى العديد من الأفكار والمقترحات (اقتراح برنامج نزع السلاح النووي الذي قدمه ٢٨ وفداً من مجموعة الـ٢١، وأعمال لجنة كانبيرا ...).

٥- ويرى الوفد الجزائري أن هذا الاقتراح المزدوج يعالج البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح معالجة عميقة ومتوازنة.

وهو يرى أيضاً أن عدم الانتشار يتوفر له نظام ينبغي أن توضع عليه بعض اللمسات الأخيرة (هدف الاقتراح باء) وأنه ينبغي بالضرورة أن يتوفر لنزع السلاح نظام مماثل ومكمل للنظام الأول ينبغي الشروع فيه على نحو واف ومناسب (هدف الاقتراح ألف).

الاقتراح ألف

١- يقرر مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ في إطار البند ١ من جدول أعماله لجنة مخصصة تكلف بالتفاوض في مرحلة أولى على اتفاقية متعددة الأطراف، عالمية وملزمة قانونياً، تلزم جميع الدول بهدف نزع السلاح النووي من أجل إزالة الأسلحة النووية بصورة كاملة.

٢- تسعى أيضاً اللجنة المخصصة المنشأة على هذا النحو، إلى تحديد التدابير التي يجب اتخاذها من أجل تحقيق هذا الهدف والمحافظة، بذلك، على عدم الانتشار النووي وتعزيزه أكثر، مع إيلاء المراعاة الواجبة للمبادرات الأحادية الطرف والثنائية الجارية في هذا الميدان والمقترحات المقدمة في هذا الشأن.

٣- ولمّا كان التدبير الفوري الواجب اتخاذه قد تم تحديده بالفعل (منع انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والنبائط المتفجرة النووية الأخرى)، فإنه يشكل موضوع قرار مستقل لمؤتمر نزع السلاح.

٤- تقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل انتهاء دورة ١٩٩٨.

الاقتراح باء

١- يقرر مؤتمر نزع السلاح، عملاً بقراره .... /CD المؤرخ في .....، ومع أخذ تقرير شانون الوارد في الوثيقة CD/1299 المؤرخة في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٥ في الاعتبار، إنشاء لجنة مخصصة تعنى بحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والنبائط المتفجرة النووية الأخرى.

٢- يكلف المؤتمر اللجنة المخصصة بالتفاوض على معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، ويمكن التحقق من تطبيقها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والنبائط المتفجرة النووية الأخرى.

٣- وتكلف اللجنة المخصصة، بصورة موازية، بوضع نظام دولي يحكم مخزونات المواد الانشطارية المعدة لصنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ويمكن أن يتخذ شكل بروتوكول يلحق بالمعاهدة المشار إليها في الفقرة ٢، أو شكل بروتوكول إضافي.

٤- تقدم اللجنة المخصصة إلى مؤتمر نزع السلاح تقريراً عن سير عملها قبل نهاية دورة ١٩٩٨.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1547

12 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مقرر

بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال
المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

إن مؤتمر نزع السلاح يقرر أن ينشئ، في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، لجنة مخصصة للتفاوض، استناداً إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى.

وتقدم اللجنة المخصصة تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ١٩٩٨.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1548

12 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

بيان

أدلى به الرئيس عقب اتخاذ المقرر CD/1547 بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

فيما يخص الذي اتخذناه قبل قليل، أود، بصفتي رئيساً للمؤتمر، أن أوضح أن اتخاذ هذا المقرر لا يخل بأي مقررات تالية تُتخذ بشأن إنشاء هيئات فرعية أخرى في إطار البند ١ من جدول الأعمال وتنتج عن أحكام الفقرة ١ من المقرر CD/1501، وأن الرئاسة ستواصل إجراء مشاورات مكثفة والتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن الطرائق والنُهج الملائمة لمعالجة البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، مع مراعاة جميع المقترحات والآراء المطروحة في هذا الشأن.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1549

12 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

بيان من مجموعة الـ ٢١

إن مجموعة الـ ٢١ لتؤكد أن نزع السلاح النووي هو الأولوية العليا لمؤتمر نزع السلاح، ولتشدد، تعزيزاً منها لأعمال المؤتمر، على مرونتها في قبول الاقتراح بإنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، للتفاوض على اتفاقية بشأن حظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية وغيرها من النبائط المتفجرة النووية. وهذا الموقف البنّاء خليق بأن يعامله الآخرون بالمثل عن طريق موافقتهم على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وكذلك خلال إجراء المفاوضات المقرر إجراؤها في اللجنة المخصصة التي وافقنا لتوّنا على إنشائها.

إن مجموعة الـ ٢١ لتؤكد أهمية إزالة إمكانية الحرب النووية والتهديدات المنبثقة من استمرار وجود الأسلحة النووية واستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

إن المجموعة لتعرب عن تأييدها لإعلان الرئيس القائل بأنه ستستمر مشاورات مكثفة، وفقا للفقرة ١ من مقرر مؤتمر نزع السلاح ١٥٠١، بغية التوصل إلى مقرر بشأن هيئة فرعية مناسبة لتناول نزع السلاح النووي. ومن رأي المجموعة أن هذه المشاورات ينبغي أن تفضي إلى إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، وتذكّر بشتى المقترحات المقدمة فردياً وجماعياً من أعضائها.

إن مجموعة الـ ٢١ لتعتقد أن المعاهدة المقترحة بشأن المواد الانشطارية يجب أن تشكل تدبيراً لنزع السلاح النووي، لا مجرد تدبير لعدم الانتشار، وأن تمثل خطوة أساسية تفضي إلى إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة. ويجب أن تعزز المعاهدة أيضاً التعاون الدولي على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وإن المجموعة، إذ تضع نصب عينيها أن تحقيق نزع السلاح النووي يتطلب مفاوضات عاجلة، لتؤكد أن إلزام جميع الدول نفسها إلزاماً قاطعاً بهدف إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة ليمثل ضرورة ماسة. لذا ينبغي إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح لبدء المفاوضات على برنامج من مراحل لنزع السلاح النووي، من أجل إزالة الأسلحة النووية إزالة كاملة في حدود إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية للأسلحة النووية.

إن مجموعة الـ ٢١ لتعتقد اعتقاداً راسخاً أن حل قضية نزع السلاح النووي حلاً مرضياً سيكون له تأثير مباشر على أعمال مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1550

12 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للنمسا يحيل بها نص بيان صحفي أدلى به في فيينا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وزير خارجية النمسا، فولفغانغ شوسل، بصفته رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية

يشرفني أن أحيل في المرفق نص بيان صحفي أدلى به في فيينا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وزير خارجية النمسا، فولفغانغ شوسل، بصفته رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وأغدو ممتنا لو أمكن تعميم النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) هارالد كرايد
السفير
الممثل الدائم

بيان صحفي أدلى به وزير خارجية النمسا فولفغانغ شوسل

إن وزير الخارجية شوسل، بصفته رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، يرحب بالمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في جنيف يوم أمس لإنشاء لجنة مخصصة وبدء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية).

ومع بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، بات إنجاز الخطوة المنطقية التالية لإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦ في متناول اليد على الطريق نحو منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ومنذ انعقاد مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ الذي اتُفق فيه على تحقيق هذا الهدف، ما برح الاتحاد الأوروبي يؤيد بدء هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. والمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح اليوم يستند إلى اقتراح قدمته النمسا في وقت سابق من هذا العام.

وقد أكدنا مرارا أهمية هذه المعاهدة التي ستتيح وضع حد أقصى لمخزونات المواد الانشطارية المتاحة لصنع الأسلحة النووية وتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار بإضافة قيود جديدة، منها ترتيبات التحقق في جميع المرافق ذات الصلة. وستمثل بذلك مساهمة ذات شأن في تحقيق كل من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ونظرا إلى التجارب النووية الأخيرة التي أجراها كل من الهند وباكستان، يأتي هذا المقرر، المتخذ بتوافق الآراء بشأن بدء المفاوضات، في وقت حاسم.

- - - - -

مؤتمر نزع السلاح

CD/1551

18 August 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة من الممثل الدائم للفلبين إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها نص بيان وزير خارجية الفلبين، الأونرابل دومينغو ل. سيازون، بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

أتشرف بأن أحيل نص بيان وزير خارجية الفلبين، الأونرابل دومينغو ل. سيازون، بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

(توقيع) ليليا ر. باوتيستا
السفير
الممثل الدائم

بيان صحفي صادر عن الأونرابل دومينغو ل. سيازون، وزير خارجية الفلبين، بشأن القـــرار القاضي بإنشـــاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النوويـــة أو المتفجرات النووية الأخرى

ترحب الفلبين بتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مؤتمر نزع السلاح بشأن إنشاء لجنة مخصصة كخطوة أولى حاسمة الأهمية تؤدي إلى إجراء مفاوضات بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية الأخرى. وهذا القرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح، إذ يأتي بعد فترة قصيرة من سلسلة التجارب النووية في جنوب آسيا، يتيح الأمل في أن يتسنى لقضية عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي أن تتقدم إلى الأمام في الوقت الذي نقترب فيه من الألفية الجديدة.

وستكون المفاوضات المتعلقة بحظر المواد الانشطارية هي أهم مفاوضات منذ إبرام معاهدة حظر التجارب الشامل. وتأمل الفلبين بإخلاص أن يمكن الاتفاق على المسائل الإجرائية في أقرب وقت ممكن بغية البدء في المفاوضات حالاً. وفي حين تتطلع الفلبين إلى أن يجري في وقت مبكر إبرام اتفاقية بشأن المواد الانشطارية، فإنه ليس لديها أي وهم بأن المفاوضات ستكون قصيرة وسهلة. وقبل أن يمكن التوصل إلى توافق في الآراء، فإن القرار القاضي بإنشاء لجنة مخصصة قد تطلّب قدرا كبيرا من الإرادة السياسية، وخاصة من جانب البلدان التي ترتبط مصالحها الأمنية ارتباطا وثيقا بالقضايا النووية. وإننا ندرك أنه سيلزم قدر من الإرادة السياسية أكبر حتى من ذلك بغية التفاوض بنجاح على اتفاقية وعقد هذه الاتفاقية. ومع ذلك، وبالنظر إلى الدرجة العالية من المرونة التي أظهرتها الدول في اعتماد القرار المتعلق بإنشاء اللجنة المخصصة، فإنه يوجد ما يدعو إلى التفاؤل بأن الزخم الذي ولّده ذلك سيصل بالمفاوضات إلى خاتمة ناجحة.

١٣ آب/أغسطس ١٩٩٨

مؤتمر نزع السلاح

CD/1555

1 September 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير اللجنة المخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"

أولاً - مقدمـــة

١- قرر مؤتمر نزع السلاح في جلسته العامة ٨٠٢ المعقودة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، "أن ينشئ، في إطار البند ١ من جدول أعماله المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، لجنة مخصصة للتفاوض، استناداً إلى تقرير المنسق الخاص (CD/1299) والولاية الواردة فيه، على معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى. وتقدم اللجنة المخصصة تقريراً إلى مؤتمر نزع السلاح عن سير عملها قبل اختتام دورة عام ١٩٩٨". (CD/1547)

فيما يخص المقرر أعلاه، أدلى رئيس المؤتمر بالبيان التالي: "فيما يتصل بالمقرر الذي اتخذناه منذ قليل بودي أن أوضح، بصفتي رئيس المؤتمر، أن اعتماد هذا المقرر لا يخل بأي مقررات تالية تُتخذ بشأن إنشاء هيئات فرعية أخرى في إطار البند ١ من جدول الأعمال وتنتج عن أحكام الفقرة ١ من المقرر CD/1501، وأن الرئاسة ستواصل إجراء مشاورات مكثفة والتماس آراء أعضاء المؤتمر بشأن الطرائق والنُهج الملائمة لمعالجة البند ١ من جدول الأعمال المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، مع مراعاة جميع المقترحات والآراء المطروحة في هذا الشأن". (CD/1548)

ثانياً - تنظيم العمل والوثائق

٢- عيَّن مؤتمر نزع السلاح، في جلسته العامة ٨٠٤ المعقودة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، السفير مارك موهير، ممثل كندا، رئيسا للجنة المخصصة للدورة الحالية. وقام السيد جيرزي زليسكي، موظف الشؤون السياسية بإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بمهمة أمين اللجنة المخصصة.

٣- وعقدت اللجنة المخصصة جلستين في الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، أجرى الرئيس عدداً من المشاورات غير الرسمية مع الوفود.

٤- وعُرضت أثناء الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح الوثائق التالية وارتئي أن هذه الوثائق لها صلة بعمل اللجنة المخصصة:

- CD/1485، المؤرخة في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمقدمة من وفد كندا بعنوان: "ورقة عمل تتعلق بإنشاء لجنة مخصصة معنية بوقف إنتاج المواد الإنشطارية".

- CD1490، المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ والمقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان "كلمة رئيس الولايات المتحدة بمناسبة الجلسة الافتتاحية لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨".

- CD/1492، المؤرخة في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والمقدمة من وفد النمسا بعنوان "مشروع مقرر بشأن إعادة إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى".

- CD/1516، المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ والمقدمة من وفد اليابان بعنوان "مؤتمر الحلقة الدراسية بشأن المسائل التقنية المتعلقة بوضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ١١ و١٢ أيار/مايو ١٩٩٨، جنيف، ملخص الرئيس".

- CD/1542، المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والمعنونة "رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للسويد يحيل بها النصين الاسباني والانكليزي للبيان المشترك بشأن نزع السلاح النووي الصادر في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ عن وزراء خارجية آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا".

- CD/1545، المؤرخة المؤرخة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨ والمقدمة من وفد الجزائر بعنوان "اقتراح مقدم في إطار البند ١ من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح المعنون 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي'".

- CD/1547، المؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨، والمعنونة "مقرر بإنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي'".

- CD/1548، المؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنونة "بيان أدلى به الرئيس عقب اتخاذ المقرر CD/1547 بشأن إنشاء لجنة مخصصة في إطار البند ١ من جدول الأعمال المعنون 'وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي'".

- CD/1549، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنونة "بيان من مجموعة الـ ٢١.

- CD/1550، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنونة "رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من الممثل الدائم للنمسا يحيل بها نص بيان صحفي أدلى به في فيينا في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ وزير خارجية النمسا، فولفغانغ شوسل، بصفته رئيساً لمجلس الاتحاد الأوروبي بشأن مقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية".

- CD/1551، المؤرخة في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٨ والمعنونة "رسالة مؤرخة في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة من الممثل الدائم للفلبين إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل بها نص بيان وزير خارجية الفلبين، الأونرابل دومينغو ل. سيازون، بشأن إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية".

ثالثاً - العمل الموضوعي خلال دورة عام ١٩٩٨

٥- قامت الوفود، أثناء جلسات اللجنة المخصصة، بتبادل عام لوجهات النظر، كخطوة أولى في المفاوضات الموضوعية.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦- اتُّفق على توصية مؤتمر نزع السلاح بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة في بداية دورة عام ١٩٩٩.

- - - - -

CD/1578
18 March 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

كندا

ورقة عمل

عناصر نهج للتعامل مع مخزونات المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى

لقد بينت كندا، في بيانها المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٩ بشأن التفاوض حول "معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى"، رأيها المدروس فيما يتصل بالكيفية التي ينبغي بها معالجة مسألة مخزونات المواد الانشطارية من قبل تلك الدول الحائزة على مثل هذه المخزونات. وينبغي أن تكون هذه المعالجة منفصلة عن التفاوض حول تلك المعاهدة ولكن بالتوازي معه. ومن أجل بيان عناصر مثل هذا النهج، تقدم المعلومات والتوصيات التالية. ويشدّد على أن هذا النهج يمثل، في رأي كندا، جزءا لا يتجزأ من برنامج شامل لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية وأية مخزونات ترتبط بها من المواد الانشطارية المستخدمة لذلك الغرض.

ويتألف النهج المقترح من أربع فئات من التدابير:

(أ) زيادة الشفافية؛

(ب) الاعلان عن المواد الانشطارية الزائدة؛

(ج) إخضاع المواد الانشطارية الزائدة للتحقق؛

(د) التخلص من المواد الانشطارية الزائدة.

ويرد في الفروع التالية شرح موجز لكل فئة من هذه الفئات.

ألف - زيادة الشفافية

يعتبر تجميع ونشر المعلومات عن حجم المخزونات الحالية من البلوتونيوم واليورانيوم شديد الإثراء أمراً أمراً ضروريا في معالجة مسألة المخزونات الزائدة. ويلزم تحديد الكميات الكلية للمخزونات كمنطلق لقياس التقدم المحرز في وضع الضوابط وبرامج التخلص المتصلة بهذه المخزونات. كما أن المحاسبة الدقيقة فيما يتصل بهذه المخزونات تشكل هدفا مهما من أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بالنسبة لكل دولة من الدول الحائزة لمثل هذه المخزونات وذلك من خلال ضمان ألا تكون هذه المواد الانشطارية قد سُرقت أو حُوِّلت. وفي هذا السياق، من شأن الجهود الرامية إلى تتبع تاريخ الانتاج أن تزيد الثقة في صحة المخزونات المقدرة.

وقد قام كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بنشر بيانات عن مخزوناتهما ووعدتا بكشف المزيد من هذه البيانات. ويعتبر البرنامج النووي لفرنسا برنامجا ينطوي على نظام لحساب المواد النووية مماثل في تطوره للنظام الموجود لدى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وبالتالي ينبغي أن يكون في مقدوره أن يجمِّع وينشر، بسهولة نسبية، معلومات مماثلة عن مخزونات فرنسا. ولا يُعرف سوى القليل عن نظم المحاسبة التي تستخدمها الصين. كما لا يعرف ما إذا كان الاتحاد الروسي قد جمع مثل هذه المعلومات أو أنه يعمل على تجميعها الآن. ولكن الانطباع السائد هو أن الاتحاد الروسي بحاجة إلى تطوير نظام حديث على مستوى البلد كله لوضع حسابات خاصة بالمواد الانشطارية؛ وقد تنقضي عدة سنوات قبل أن يتم تطوير مثل هذا النظام.

إلا أنه من المهم أن تشرع الدول الحائزة لهذه المخزونات في عملية تجميع البيانات عن مخزوناتها وتاريخ انتاجها. وتدل تجربتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على أن تجميع هذه المعلومات يصبح أكثر صعوبة مع مرور الوقت حيث يجري إغلاق المرافق وإتلاف السجلات ويتقاعد أو يُتوفى الموظفون الرئيسيون الذين تتوفر لديهم معرفة بهذه المخزونات.

توصية:

(١) ينبغي التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من أجل توفير المعلومات عن مخزوناتها من المواد الانشطارية وتحديث هذه المعلومات بصفة منتظمة ونشرها وذلك كتدبير هام من تدابير تحقيق الشفافية. كما ينبغي للتفاوض على عقد مثل هذا الاتفاق أن يركِّز اهتمام هذه الحكومات على ضرورة مراجعة حسابات مخزوناتها بصورة شاملة.

باء - الاعلان عن المواد الانشطارية الزائدة

مع بدء سريان تخفيضات الأسلحة النووية، أو مع قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باتخاذ قرار من جانب واحد لخفض حجم ترساناتها النووية، تصبح المواد الانشطارية الموجودة في هذه الأسلحة النووية زائدة عن برامج

الأسلحة. كما أن مخزونات زائدة قد تنشأ أيضا عن المواد المستخدمة في عملية انتاج الأسلحة النووية حيث تتخذ قرارات لإغلاق مرافق الانتاج. وإذ تُعلن هذه الدول أن تلك المواد تعتبر زائدة، فإنها تلزم نفسها بالتزام سياسي بأن تمتنع عن استخدام هذه المواد في صنع الأسلحة.

وقد أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي أن نحو ثلث مخزوناتها يعتبر زائدا، أي أن الولايات المتحدة قد أعلنت أن نحو ٢٢٧ طناً (طناً متريا) من المواد الانشطارية (بما في ذلك قرابة ١٧٦ طناً من اليورانيوم شديد الإثراء و٥٠ طناً من البلوتونيوم) هي مخزونات زائدة؛ وأعلنت المملكة المتحدة أن لديها ٤،٤ أطنان زائدة من البلوتونيوم ولكنها لم تعلن عن وجود أية كميات زائدة من اليورانيوم شديد الإثراء ؛ أما الاتحاد الروسي فقد أعلن، من حيث المبدأ، أن لديه كميات زائدة تبلغ ٥٠٠ طن من اليورانيوم شديد الإثراء و٥٠ طناً من البلوتونيوم.

ويمكن لهذه الدول أن تعلن عن كميات أكبر من هذه المواد الانشطارية باعتبارها كميات زائدة. ويحتفظ كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بكميات من المواد الانشطارية في برامجهما تفوق بكثير ما يلزم لدعم ترساناتهما من الأسلحة النووية في المستقبل، استناداً إلى افتراضات معقولة فيما يتعلق بالحجم الذي ستبلغه هذه الترسانات مستقبلاً. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٧٥ في المائة من مخزونات الاتحاد الروسي والولايات المتحدة توجد حاليا خارج نطاق الأسلحة النووية النشطة. كما أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي تحتفظ بكمية من اليورانيوم شديد الإثراء تفوق إلى حد بعيد ما يلزم لدعم برامجها الخاصة بأجهزة الدفع النووي البحري على المدى الطويل.

ولم تعلن الصين وفرنسا عن أن مخزوناتهما تتضمن أية كميات زائدة.

توصية:

(٢) ينبغي لجميع الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية أن تقيّم احتياجاتها من الأسلحة النووية وأن تعلن عن الكميات المناسبة من المواد الانشطارية التي تعتبر زائدة. وينبغي لها أن تعلن عن كمية المواد الانشطارية اللازمة للمحافظة على قواتها النووية وبرامجها البحرية الحالية والمتوقعة. كما ينبغي التعهد بالتزامات علنية بالاعلان عن مواد إضافية باعتبارها كميات زائدة، استنادا إلى إسقاطات للاحتياجات المرتقبة وإلى إجراء تخفيضات في الأسلحة.

جيم - <u>إخضاع المواد الانشطارية الزائدة للتحقق</u>

إن التحقق من عدم العودة إلى استخدام المواد الانشطارية الزائدة لصنع الأسلحة النووية هو أمر أساسي من أجل خفض حجم مخزونات المواد الانشطارية على نحو يوثق به. ومن شأن وضع اتفاقات تحقق دولية أن يجعل

التعهدات السياسية للدول بألا تعيد استخدام المواد الزائدة لأغراض صنع الأسلحة تعهدات ملزمة من الناحية القانونية.

وقد أخضعت الولايات المتحدة ١٢ طنا من المواد الانشطارية (١٠ أطنان من اليورانيوم شديد الإثراء وطنان من البلوتونيوم) لنظام الضمانات الاختيارية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتم تخفيف بضعة أطنان من مخزونات الولايات المتحدة من اليورانيوم شديد الإثراء إلى يورانيوم ضعيف الإثراء في إطار عملية الرصد التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقوم المملكة المتحدة بإخضاع كمياتها الزائدة من البلوتونيوم لضمانات الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية وقد وافقت على عدم تنحية هذه المواد من نظام الضمانات لأغراض صنع الأسلحة. ولم يقم الاتحاد الروسي بإخضاع أي من كمياته الزائدة لنظام الضمانات على الرغم من أنه قد تم تخفيف نحو ٥٠ طناً من المخزونات الروسية من اليورانيوم شديد الإثراء إلى يورانيوم ضعيف الإثراء في ظل عملية رصد من قِبَل الولايات المتحدة. ولم تقم الصين وفرنسا بإخضاع أي من مخزوناتهما لنظم الرقابة الدولية.

وتشترك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الحاضر في "مبادرة ثلاثية الأطراف" من أجل تطوير الآليات التقنية والقانونية والمالية اللازمة لإخضاع المواد الانشطارية الزائدة الناشئة عن برامج الأسلحة لنظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويلزم وضع نظم خاصة للتحقق، بدرجة عالية من الثقة، من أن المواد الخاضعة لتحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي بالفعل مواد ناشئة عن برامج الأسلحة وأنه لن يعاد استخدامها في صنع الأسلحة، دون أن يتم في سياق هذه العملية الكشف عن أية معلومات سرية تتصل بهذه المواد. كما تقوم الأطراف الثلاثة بصياغة مشروع اتفاق نموذجي من شأنه أن يُلزم الدولة الحائزة لأسلحة نووية بألا تستخدم المواد الزائدة الخاضعة للتحقق من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في صنع الأسلحة النووية. ويتوقع أن تنجز الأطراف الثلاثة عملها في عام ٢٠٠٠.

توصيات:

(٣) ينبغي للدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية أن تُخضع أكبر قدر ممكن من المواد الانشطارية الزائدة للتحقق الدولي في أقرب وقت ممكن عملياً وعلى نحو لا رجعة فيه.

(٤) من أجل ضمان المشاركة الواسعة من قبل جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية في النتائج التي تتمخض عنها المبادرة الثلاثية الأطراف، ينبغي دعوة المملكة المتحدة والصين وفرنسا إلى المشاركة في هذه المبادرة. وكحد أدنى، ينبغي أن يتم بصورة منتظمة إطلاع هذه الدول الثلاث الحائزة لأسلحة نووية على التقدم المحرز في المبادرة الثلاثية الأطراف وأن يسمح لها بالتعليق على الجهود المبذولة في هذه المبادرة. وبصفة خاصة، ينبغي أن تتاح لهذه الدول فرصة للتعليق على مشروع اتفاق التحقق النموذجي.

(٥) إن تنفيذ نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من المخزونات الزائدة سيفرض أعباءً مالية جديدة على ميزانية نظام الضمانات التابع للوكالة. ومن أجل معالجة هذا الشاغل، ينبغي تقييم الوسائل الكفيلة باستحداث آليات تمويل جديدة مثل تلك التي اقترحها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

دال - التخلص من المواد الانشطارية الزائدة

يعتبر تحويل الكميات الزائدة من اليورانيوم شديد الإثراء والبلوتونيوم إلى أشكال لا تصلح أو لا تكون جذابة لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أمراً ضرورياً من أجل ضمان إزالة هذه المواد من المخزونات بصورة دائمة.

ويجري حالياً بذل جهود للتخلص من اليورانيوم شديد الإثراء والبلوتونيوم:

التخلص من اليورانيوم شديد الإثراء: وافق الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٣ على تخفيف ٥٠٠ طن من اليورانيوم شديد الإثراء الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة إلى يورانيوم ضعيف الإثراء وبيع الكميات الناتجة عن ذلك إلى الولايات المتحدة على مدى فترة ٢٠ سنة. وبينما اعترضت هذا الاتفاق من حين إلى آخر شواغل اقتصادية وتمويلية، فقد سار حتى الآن بسلاسة نسبية. فحتى نهاية عام ١٩٩٨، تم تخفيف ما مقداره ٥٠ طناً من المخزونات الروسية من اليورانيوم شديد الإثراء وبيعت إلى الولايات المتحدة.

كما شرعت الولايات المتحدة أيضا في تخفيف كمياتها الزائدة من اليورانيوم شديد الإثراء. فقد قامت الولايات المتحدة في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ بتخفيف ما مقداره ١٣ طنا من اليورانيوم شديد الإثراء. وسيتم تحويل مخزونات إضافية من اليورانيوم شديد الإثراء - بكميات تصل إلى ٨٨ طناً - إلى مجهزين تجاريين في الولايات المتحدة وسيتم تخفيفها لأغراض استخدامها في المفاعلات في وقت مبكر من العقد المقبل. وعند انتهاء هذه العملية، ستكون الولايات المتحدة قد تخلصت من أكثر من نصف الكميات الزائدة من اليورانيوم شديد الإثراء المعلن عنها حالياً.

التخلص من البلوتونيوم: تتفاوض الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حالياً على عقد اتفاق للتعاون بشأن التخلص من البلوتونيوم. وتتمثل الطريقة المفضلة لدى الاتحاد الروسي في تحويل الكميات الزائدة من البلوتونيوم إلى شكل أكسيد ومزجها بأكسيد اليورانيوم وصنع وقود الأكسيد المختلط من أجل استخدامه في المفاعلات النووية. كما تنظر الولايات المتحدة في "خيار الأكسيد المختلط" بالنسبة لكمية كبيرة من مخزوناتها الزائدة من البلوتونيوم وستعمل على تحويل الكمية المتبقية إلى زجاج باستخدام النفايات القوية الإشعاع ("عملية التثبيت").

ويتوقع أن يتم في وقت قريب إنجاز هذه المفاوضات التي بدأت في أواخر عام ١٩٩٨. إلا أنه أيا كانت النتيجة التي ستتمخض عنها هذه المفاوضات، فمن غير المؤكد ما إذا كان سيتوفر قدر كاف من التمويل لتغطية تكلفة التخلص من البلوتونيوم، وبخاصة في الاتحاد الروسي. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد وافقت مؤخرا على

إنفاق ما يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار لدعم عملية التخلص من البلوتونيوم الروسي، فإن دولا أخرى ستدعى إلى تقديم مساهمة مالية في هذا الجهد. وحتى إذا توفر قدر كاف من التمويل، فإن الأمر سيحتاج لفترة سنوات من أجل تشييد المرافق الضرورية في كلا البلدين لأغراض التخلص من البلوتونيوم على نطاق واسع. أما أنشطة التخلص نفسها فستحتاج إلى عقود من الزمن.

توصيات:

(٦) ينبغي لكل دولة من الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تلتزم بالتخلص من كمياتها الزائدة من البلوتونيوم واليورانيوم شديد الإثراء.

(٧) ينبغي لكل دولة من الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تلتزم بالتخزين المأمون للمواد الزائدة من البلوتونيوم واليورانيوم شديد الإثراء، ويفضل أن يتم ذلك في أشكال أقل قابلية للاستخدام في صنع الأسلحة النووية من المكونات المعدنية للأسلحة النووية.

'٨' ينبغي التعجيل ببرامج التخلص من اليورانيوم شديد الإثراء من أجل تخفيف الكميات الزائدة منه في أقرب وقت ممكن.

- - - - -

CD/1590
16 August 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ وموجهة من الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها تقرير محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي وبنزع السلاح

مرفق طيه نص تقرير محفل طوكيو المعني بعدم الانتشار النووي وبنزع السلاح[1].

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذا النص كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع) أكيرا هاياشي
السفير
الممثل الدائم

---

(١) معممة فقط باللغة التي قُدمت بها.

FACING NUCLEAR DANGERS: AN ACTION PLAN FOR THE 21ST CENTURY

The Report of the Tokyo Forum

for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament

Tokyo

25 July 1999

Japan Institute of International Affairs
Hiroshima Peace Institute

FACING NUCLEAR DANGERS
AN ACTION PLAN FOR THE 21ST CENTURY

The Report of the
Tokyo Forum for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament

Contents

Preface

The Members of the Tokyo Forum

Part 1. The New Nuclear Dangers

Part 2. Mending Strategic Relations to Reduce Nuclear Dangers

Part 3. Stopping and Reversing Nuclear Proliferation

Part 4. Achieving Nuclear Disarmament

Part 5. Key Recommendations

Glossary

Preface

The Tokyo Forum for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament was organised at the initiative of the then Prime Minister of Japan, Mr Ryutaro Hashimoto, in August 1998. The initiative was taken up by the then Foreign Minister and the current Prime Minister of Japan, Mr Keizo Obuchi. It was co-chaired by former Ambassador Mr Nobuo Matsunaga of the Japan Institute for International Affairs and former UN Undersecretary General and former President of the Hiroshima Peace Institute Mr Yasushi Akashi. The Forum met four times: in August 1998, in Tokyo; in December 1998, in Hiroshima; in April 1999, at Pocantico, New York; and in July 1999, in Tokyo.

The following report and its recommendations are the result of discussions in those meetings. The members of the Tokyo Forum subscribe to the general thrust of the report but not every member may agree to every point in the report. They have participated in their personal capacities, thus the views expressed in the report do not necessarily reflect the views of the governments or organisations to which they belong. Special acknowledgement is given to the valuable contributions made by Ambassador Qian Jiadong of China, who attended the first, second and third meetings of the Forum and was succeeded by Mr Hu Xiaodi*, who, in the end, had dissenting views on some significant points in the report. Acknowledgement is also given to the valuable contributions made by Mr Jasjit Singh of India who attended the first and second meetings of the Forum. While the Forum was initiated by the Japanese Government, the views in this report are those of the Forum, an independent panel of experts, and should not be understood as necessarily reflecting policies of the Japanese Government

The Forum received many proposals from concerned non-government organisations and citizens. The Forum welcomed these proposals, and considered them carefully in preparing its report.

The Forum was supported by a Secretariat constituted from the Japan Institute of International Affairs, the Hiroshima Peace Institute and the Japanese Ministry of Foreign Affairs (Arms Control and Scientific Affairs Bureau). The Secretariat notes the contribution to its work made by Mr Rory Medcalf, seconded in a personal capacity from the Australian Department of Foreign Affairs and Trade.

* Mr Hu Xiaodi has disagreement over, *inter alia,* issues of MTCR, missile defences, fissile material moratorium, transparency, Korea, paragraphs 30 and 39 of Part 2 of the report, and the fourth key recommendation.

The Members of the Tokyo Forum

Lt. Gen. Nishat AHMAD
Former President of the Institute of Regional Studies, Islamabad

Mr. Yasushi AKASHI
Former President of Hiroshima Peace Institute

Amb. Marcos Castrioto DE AZAMBUJA
Ambassador of Brazil to France

Prof. Sergei Yevgenevich BLAGOVOLIN
Deputy Director
World Economics and International Relations Institute (IMEMO), Moscow

Amb. Emilio Jorge CARDENAS
Executive Director, HSBC Argentine S.A.
Former Ambassador of Argentina to the United Nations

Dr. Therese DELPECH
Director, Strategic Affairs, Atomic Energy Commission (CEA), Paris

Amb. Rolf EKEUS
Ambassador of Sweden to the United States

Dr. Robert GALLUCCI
Dean, School of Foreign Service, Georgetown University

Prof. HAN Sung-Joo
Professor of Korea University

Mr. HU Xiaodi
Deputy Director-General
Department of Arms Control and Disarmament
Ministry of Foreign Affairs, China

Amb. Ryukichi IMAI
Distinguished Fellow, Institute for International Policy Studies, Tokyo

Dr. Joachim KRAUSE
Deputy Director
Research Institute of the German Society for Foreign Affairs (DGAP), Berlin

Mr. Michael KREPON
President, Henry L. Stimson Center, Washington

Mr. Pierre LELLOUCHE
Member of the Council
International Institute of Strategic Studies, London

Dr. Patricia M. LEWIS
Director, United Nations Institute for Disarmament (UNIDIR), Geneva

Amb. Margaret MASON
Director of Council Development
Canadian Council for International Peace and Security, Ottawa

Mr. Nobuo MATSUNAGA
Vice Chairman
Japan Institute of International Affairs, Tokyo

Dr. Joseph S. NYE, Jr.
Dean, JFK School of Government, Harvard University, Boston

Prof. Robert O'NEILL
Chichele Professor of the History of War
All Souls College, University of Oxford

Dr. Abdel Monem SAID ALY
Director, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo Egypt

Prof. John SIMPSON
Director, Mountbatten Center for International Studies
Department of Politics, University of Southampton

Amb. Hennadiy UDOVENKO
Former Minister of Foreign Affairs
President of 52nd Session of United Nations General Assembly
Member of Ukrainian Parliament

Prof. ZAKARIA Haji Ahamad
Dean, Faculty of Social Science and Humanities
Universiti Kebangaan Malaysia (National Univ. of Malaysia)

PART ONE:

THE NEW NUCLEAR DANGERS

1. A decade after the end of the Cold War, at the threshold of the 21st Century, the fabric of international security is showing signs of unravelling. Relations among major powers are deteriorating. The United Nations is in political and financial crisis. The global regimes to stop the proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction (WMD) are under siege. Nuclear tests by India and Pakistan have shown that not all countries share the view that the usefulness of nuclear weapons is declining. Years of relentless effort have not eliminated the clandestine WMD programs of the most determined proliferators. The US-Russia nuclear disarmament process is stalled, with adverse consequences for the global disarmament agenda. The situation in Asia is particularly fluid, portending negative changes for disarmament and non-proliferation in coming years. Political violence is taking an increasingly worrisome turn, with the possible advent of sub-state terrorist groups armed with weapons of mass destruction. And economic crises, sweeping over continents, generate instability and unpredictability well beyond the markets.

2. Relations among major powers, a primary factor in world order, are crucial to the future of nuclear non-proliferation and disarmament. Following a short rapprochement, relations between the United States and Russia have deteriorated. The United States no longer has a matching rival, and is perceived as a sole military superpower. Russia, concerned about its status, has revalued nuclear weapons, especially for "tactical" use. Misunderstanding on both sides is made worse by crises over issues such as enlargement of the North Atlantic Treaty Organization, the United Nations Special Commission on Iraq, missile defences and Kosovo. Russia's growing irritation at US initiatives, which frequently ignore its views, has clear consequences for disarmament: ratification of the Strategic Arms Reduction Treaty II in the Russian Duma is repeatedly held hostage to bilateral disagreements. Relations are also troubled between the United States and China. These two countries not only differ in their approaches to such fundamental issues as human rights, missile defences, Taiwan and non-proliferation but also have potentially conflicting visions of their roles in Asia which could intensify in the next century. Europe, meanwhile, still lacks the sway it could hold in world politics. The European Union is going through further integration and enlargement, and is taking active steps to strengthen the implementation of its common foreign and security policies. At this stage, however, it is still punching below its weight on the world stage. Europe has a limited role even on such matters of vital interest as the former Soviet Union's WMD legacy, especially when compared with the US cooperative threat reduction programs. Finally, the cast of major powers on the world stage is changing, with more states aspiring to play a larger role.

3. Without a strong, effective United Nations, nuclear non-proliferation and disarmament efforts will fall short. But the UN system is adrift, financially compromised, and playing a limited role in international relations, sometimes performing vital services but sometimes bypassed entirely. The UN system reflects power relations and has suffered from deteriorating relations among major powers. This has left the United Nations Organization poorly equipped to face complexities arising from the proliferation of weapons of mass destruction, the growing importance of non-state actors ignoring basic international law, and new forms of violence involving mass civilian casualties. Unable to respond to some of the dramatic changes in the world in the 50 years since its creation, its effectiveness and to some extent its authority have been undermined. The divergent views on a UN standing military force, and on the new permanent membership of the Security Council, for example, illustrate the UN's problems. *The United Nations, however, remains an essential institution for moving international relations towards cooperative security. Its operational capabilities must be strengthened. To deal effectively with international security problems in the next century, Security Council reform, new normative principles, operational arrangements, financial compliance and new sources of financing are urgently needed.*

4. Recent advances in science and technology have made chemical and biological weapons more accessible. Furthermore, the bio-science revolution has opened possibilities for the making of a new generation of biological weapons which are more dangerous and difficult to protect against. Some of this activity is difficult to distinguish from legitimate civilian research, which makes proliferation harder to prevent. In the proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction, increasingly complex methods of concealment and sources of supply are used. Delivery systems are also giving rise to increased concern, as missiles with extended ranges and increased launch readiness become more accessible. The uses proposed for nuclear weapons by the new nuclear-armed states are unclear; those of potential proliferators of biological weapons even more so. As a consequence, profound questions must now be raised concerning the new WMD arsenals. Are they intended as weapons of last resort? Are they seen as decisive weapons for use against countries armed with advanced conventional capabilities? Are they for the ultimate protection of authoritarian regimes? Or are they seen as instruments of regional domination?

5. At stages during the Cold War, the common interests of the superpowers to avoid nuclear conflict were strong enough to moderate hostile behaviour and create, through dialogue and confidence-building measures, some level of trust. Nothing of the like exists among the new proliferators and some of their neighbours. The world must now contemplate new and dangerous patterns of behaviour. The risks of cataclysmic war between major powers have subsided, but those of regional aggression with weapons of mass destruction have increased. Warnings have been sounded, including in Kashmir, the Persian Gulf and the Korean Peninsula. Non-proliferation and disarmament treaties have been used as smokescreens for clandestine weapon programs. Concerns over WMD programs in North Korea and Iraq, in two unstable regions, have proved strikingly difficult

to resolve, either through cooperation or pressure. In both cases, 1998 and 1999 have been years of reassessment and latent crisis.

6. The May 1998 tests in India and Pakistan have significantly changed the global non-proliferation and disarmament picture. Their message runs counter to wide expectations and hopes that the end of the Cold War would make nuclear weapons relics of the past. Instead, the tests signal that nuclear weapons could be a growing part of the strategic landscape of the future. They raise doubts about the extent to which nuclear weapons were linked only to the singular historical circumstances of the Cold War. They also pose a fundamental problem for the regime based on the 1968 Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) by creating two states with demonstrated nuclear weapon capabilities but no recognised status. Achieving NPT universality under these circumstances is extremely difficult. Many countries that acceded to the NPT assuming there would be only five nuclear-weapon states (NWS) resent India's and Pakistan's tests as a challenge to their own policies of restraint. These tests, as well as complementary missile flight tests, greatly increase nuclear dangers in an area where four major conflicts between India and Pakistan, and one between India and China, have been fought since 1947. A capacity for mutual destruction does not ensure restraint. In the Middle East, where several armed conflicts have taken place since World War II, there is also the genuine possibility that further wars may involve weapons of mass destruction. During the 1973 Arab-Israeli war there were reports that Israel had contemplated using nuclear weapons; and even the United States ordered a nuclear alert. Chemical weapons were used in the Iran-Iraq war of 1980-1988. And the 1991 Gulf War raised fears about the use of chemical and biological weapons.

7. Implementation of the bilateral US-Russia disarmament agenda is stalled, with major repercussions for global disarmament and non-proliferation. The Russian Duma will have difficulty ratifying START II in the near future; START III may remain an unrealised treaty unless new efforts are made to reaffirm the START process. It would be a major setback if the two major nuclear powers abandoned their joint efforts in strategic reductions. It is too early to tell if the US-Russian Joint Statement of 20 June 1999 can revive START.

8. Tactical nuclear arsenals are also of increasing concern. Despite accounting for more than half of the global stockpile of nuclear warheads, they are not covered by any agreement. Both the United States and Russia maintain high alert rates for large numbers of nuclear weapons, based on plans of massive attack which have lost their meaning. Such plans are especially dangerous when Russia's early warning and command and control systems are weakened and its political structure is unstable.

9. The issue of fissile material control has become critical. Large stockpiles have been produced since the 1940s, and now plutonium and highly enriched uranium is being extracted from thousands of dismantled nuclear warheads. Despite international cooperation to strengthen Russia's capacity to control its fissile material, much remains to be accomplished; concerns persist that its fissile material may disseminate beyond its borders. Four nuclear-weapon states (the United States, Russia, France and the United Kingdom) have announced moratoria on producing fissile materials for weapons. It is hoped that China, India, Israel and Pakistan will also declare moratoria and adhere to them.

10. The US-China relationship has been deteriorating and is very unstable, with adverse consequences for disarmament. The United States is concerned about China's possible cooperation with Pakistan's nuclear and missile programs and China's development of its nuclear arsenal. China has already undertaken certain commitments: the unconditional no first use of nuclear weapons, no-use or threat of use of nuclear weapons against non-nuclear-weapon states, and the policy of no deployment of nuclear weapons outside its borders. China, however, has put in place few transparency measures. The implementation of further transparency measures would help dispel regional concerns and would support global nuclear disarmament efforts. For its part, China is concerned over aspects of US nuclear deterrence doctrine and the development of ballistic missile defences. The United States has put in place many transparency measures concerning its doctrines, deployments, fissile materials and technical developments. Further information, however, on reserve stocks would have a positive impact on steps towards nuclear disarmament.

11. Relationships between China and Russia, marked by China's new strength and Russia's present weakness, will be equally important in shaping the emerging international system. Reports about the development of a new missile by Russia, and about changes in Russian operational doctrine that could make nuclear weapons more readily useable, could over time raise concerns in China. On the other hand, China is not constrained by strategic arms reduction treaties while Moscow has agreed to forego land-based multiple warhead missiles and current Russian nuclear forces face block obsolescence. This juxtaposition of factors could cause increased concern in Russia.

12. Terrorism using nuclear, chemical or biological weapons has been possible for some time, but serious policymakers have traditionally seen other threats as more pressing. This perception has been changing since the early 1990s. The probability of WMD terrorism may still be relatively low, but it is growing with the ability of sub-state terrorist groups to master the technical challenges of developing and using these weapons, and their growing access to the very significant monies obtained from the traffic in illicit drugs. National controls on weapons-grade fissile materials were tight during the Cold War; now it is increasingly possible that non-state actors might obtain them. The prospect of WMD terrorism is particularly alarming because it would be hard to prevent and the

perpetrators hard to identify. The effects of WMD terrorism could be so severe that it must be regarded as a serious security challenge for the coming decades. Trends in political violence and a propensity toward inflicting mass casualties appear to be rising in recent years. Chemical weapons have already been used against civilian populations in internal conflicts, setting a dangerous precedent, especially when civilian casualties and displacement are war aims in some ethno-nationalist conflicts.

13. Maintaining and reinforcing the WMD non-proliferation regimes is vital to global peace and security. Despite increased membership, key states remain outside the NPT, the Chemical Weapons Convention (CWC) and the Biological Weapons Convention (BWC). Implementation decisions have weakened verification of the CWC, and the BWC verification protocol remains distant. Compliance challenges generate increasing concern, and there are no accepted multilateral processes for assessing and enforcing compliance, despite an array of non-proliferation norms, treaties and institutions. Political issues also divide the parties, including the pace of disarmament, commitments to peaceful cooperation, and the specific regional challenges of implementing a Middle East zone free of weapons of mass destruction and missiles.

14. Prospective missile defence deployments complicate the picture and are causing much debate. Proliferation may increase the perceived need for missile defences: the dramatic changes in threat assessment caused by the emergence of Iranian, Israeli, North Korean, Indian and Pakistani medium-range missile systems contributed to the new interest in missile defences. Alternatively, defences could, among other things, also increase and diversify the threat of WMD proliferation, as some states, including some of the five nuclear-weapon states, may try to compensate for defensive deployments. The question of missile defences should take into account all these implications, so as to have the net effect of reducing, not increasing, nuclear dangers, and avoiding further destabilisation of the international security system. The 1997 Protocol to the Anti-Ballistic Missile (ABM) Treaty governing advanced missile defences does not fundamentally affect the ABM Treaty or undermine the mutual deterrence model. Prospective US-Russia discussions on the ABM Treaty should also meet these criteria.

15. *A realistic dialogue on the most effective means to address underlying security concerns must replace outdated nuclear doctrines on the one hand and artificial disarmament deadlines on the other.* The international community must find new approaches to reduce nuclear dangers in these troubled times. Non-proliferation norms will need to be strengthened if the regime is to be kept alive in the next century. Not only regional but also global security is at stake. The 1991 Gulf War showed how a regional conflict could have global implications. Nuclear non-proliferation and disarmament are not the preserve of the nuclear-weapon states or powers in troubled regions. The NPT is based on a contract involving all parties. While the nuclear-weapon states have to fulfil their Article I, IV and VI obligations and pursue nuclear disarmament, the non-nuclear-weapon states (NNWS) need to firmly support effective action in the most difficult cases

of non-compliance. Concerted action by both camps is the only way to renew the partnership to reduce nuclear dangers. New approaches in US-Russia bilateral nuclear reductions and steps by China to cap its arsenal and fissile material stocks could assist progress towards multilateral negotiations on nuclear disarmament. At the same time, regional security threats in the Middle East and Northeast Asia need close attention, as do the security problems among India, Pakistan and China. These three areas are potential flashpoints where use of weapons of mass destruction cannot be dismissed.

16. It will be hard to maintain stability and nuclear security under these circumstances. It will require a vision and a roadmap of how these complex issues can be solved. It will also require, at the global and regional level, new initiatives to stop the spread of nuclear weapons and new spheres of strategic cooperation among major powers. The world has witnessed a decade of unexpected challenges and disturbances since the end of the Cold War. As a new century begins, there is a strong risk that the world will become more chaotic and troubled, threatening the security of all, unless work begins now to turn recent setbacks into potential solutions. This calls for understanding the stakes, and putting in place new means of maintaining stability, reducing WMD threats and increasing transparency.

17. Much has therefore changed since the Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons issued its important report in 1996. Troubling signs are now evident on many fronts. The report and recommendations of the Tokyo Forum are aimed at clarifying the alarming nature of recent developments and the urgent need for steps to stop the decline in regional and international security. *We call on the international community to meet the challenges posed by proliferation and increasing nuclear dangers.* In the body of its report, the Tokyo Forum will identify how these challenges can be addressed in three mutually-reinforcing ways: mending strategic relations to reduce nuclear dangers, both among major powers and at a regional level; stopping and reversing the proliferation of nuclear weapons; and developing the architecture of, and taking new initiatives for, nuclear disarmament.

PART TWO:

MENDING STRATEGIC RELATIONS TO REDUCE NUCLEAR DANGERS

1. Suspicion and rivalry between existing or potential nuclear-armed states bode ill for nuclear non-proliferation and disarmament. This problem must be addressed both among major powers – the United States, Russia and China – and in those conflict-prone regions where nuclear confrontation is most likely – South Asia, the Middle East and Northeast Asia. Mending relations and reducing mistrust among major powers will significantly improve the conditions for progress on non-proliferation and disarmament in all three regions. At the same time, important steps can and should be taken by states in the regions regardless of the state of major power relations.

MENDING RELATIONS BETWEEN MAJOR POWERS

2. Success in nuclear non-proliferation and disarmament requires cooperation in all bilateral relationships among the United States, Russia and China. The US-Russia and US-China relationships have deteriorated badly in recent years. Unless and until they are repaired, nuclear dangers will increase.

Repairing US-Russia Relations

3. Since the release of the Canberra Commission report in 1996, US-Russian relations have been marked by greater imbalances in economic and military power, greater divisiveness and partisanship in the domestic politics in both countries, and a retreat from cooperation towards unilateralism. As a result, collaborative efforts in non-proliferation and new disarmament initiatives have been sorely lacking. The common wish to avoid unpredictability that marked US-Russian relations in the Cold War – including agreed parameters of arms control, reduction, and ballistic missile defence treaties – is now dangerously lacking.

4. A partnership forged with great effort as the Cold War waned, producing extraordinary strategic arms reduction treaties and cooperation in the Gulf War, is breaking down. The causes include domestic political divisions, deep differences over foreign policy issues, and the absence of the concerted leadership necessary to regain common ground. To understand the current state of the relationship, it is useful to assess what was achieved before recent strains, including events in Yugoslavia in 1999, emerged.

The euphoria of the first years after the end of the Cold War has ended. Some positive trends continue, but difficulties have increased.

5. In the years immediately before and after the end of the Cold War, serious progress was made in furthering arms control and improving strategic stability. Substantial reductions were made in strategic nuclear arsenals and efforts were pursued towards ensuring the inviolability of the Anti-Ballistic Missile (ABM) Treaty. Under START II, United States and Russia promised to reduce their deployed strategic arsenals to 3,000-3,500 warheads each. Agreement was reached to begin talks for further strategic reductions (START III) as soon as Russia ratified START II, so as to reduce strategic arsenals to 2,000-2,500 warheads each.

6. The most significant achievement of US-Russian interaction in this period was far greater predictability in the behaviour of each state. Progress was made in comprehending the new shape of international relations, distinguishing genuine from imagined problems, and developing common understandings of the changed character of threats to their security, globally and regionally. They seemed to share concerns about regional conflicts including ethno-nationalist wars, international terrorism, illegal trade in conventional arms, and global economic crises. This consensus was reflected in the Joint Statement on Common Challenges to Security on the Threshold of the 21st Century, signed by Presidents Yeltsin and Clinton in September 1998. The United States and Russia have repeatedly demonstrated that dialogue and compromise between them have eased international tensions, for example over Iraq and, at some stages, the former Yugoslavia. But this pattern has deteriorated badly. The North Atlantic Treaty Organization's action in Yugoslavia in 1999 has widened the gulf between Washington and Moscow.

7. This deterioration stands in marked contrast to the early 1990s, when the United States and Russia appeared increasingly tolerant of policy differences. During this period, divergent views did not lead to confrontation; some differences based on national interests were perceived as natural, and tolerance of them helped maintain the US-Russian partnership. Now these differences are widening, particularly over unilateral and multilateral responses to international problems. Russia states that multilateral actions, under the UN flag, should take precedence, and considers the United States too prone to unilateral action and military measures, particularly in addressing conflicts. The United States and Western Europe, while wanting successful outcomes from multilateral efforts, have been unwilling to accept Russian vetoes in the UN Security Council that could disallow multilateral action to counter perceived crimes against humanity or violations of WMD treaty commitments.

8. When the US-Russian relationship is troubled, nuclear risk-reduction efforts suffer profoundly. Cooperation between the two powers is needed to dramatically reduce and eliminate their Cold War nuclear arsenals – deployed and non-deployed – in verifiable, reassuring and irreversible ways. Cooperative US-Russian efforts are also needed to dispose safely of Soviet-era nuclear weapons holdings. Considering Russia's difficult economic situation, it is unlikely to dedicate enough financial and other resources to this complex of problems. Outside assistance is crucial to minimise the possibility of nuclear bomb-making materials falling into the hands of states of proliferation concern or non-state or terrorist entities. Russian cooperation is also needed for resolving the most

difficult regional security problems, where proliferation concerns and consequences are greatest.

9. Unless political leaders in the United States and Russia take urgent action to restore constructive relations, there is a grave risk of negative consequences for nuclear non-proliferation and disarmament efforts. At the very least, START II ratification would be delayed further and prospects for additional bilateral strategic arms reduction treaties would become remote. Russia would try harder to maintain its strategic nuclear forces beyond their service life and would place increasing importance on tactical nuclear weapons in its force postures and doctrines. Russia would try to build up its general-purpose military forces. There would be strong pressures in Belarus, and probably in Ukraine, to reassess their non-nuclear status, depending on political developments in these states and in Russia. And in the new geopolitical environment, Russia might widen its military and technological cooperation with countries of proliferation concern to others, but which it might consider strategic partners.

10. There would also be profoundly damaging global repercussions for nuclear non-proliferation and disarmament. *Progress in US and Russian reductions is needed to lead the way for disarmament by all other nuclear-armed states*, but it will be difficult to reaffirm a cooperative US-Russian relationship to reduce nuclear dangers. In addition to NATO action in Yugoslavia, prospective US national missile defences and NATO expansion are particularly contentious issues. The weakness of the Russian economy and the problems of creating a stable and democratic state have understandably generated resentment among the Russian people. The rhetoric of nationalism and strategic competition has re-emerged. Divisions between Moscow and Washington are widening on regional proliferation issues, particularly the control of sensitive exports to Iraq, Iran and India. Work needs to be done to reconcile US and Russian approaches on the urgent need to control the export of materials and technology that might be used for WMD programs.

11. The pace of the START process now lags far behind the rate of increase in new nuclear dangers. Ratification delays have lasted longer than the time spent to negotiate the agreements. Even when ratification is belatedly approved, legislators attach conditions that impose further delays or complications for implementing treaty provisions. The formal process of US-Russian strategic nuclear arms reduction, which played an essential role in reducing Cold War arsenals, remains helpful but is now clearly insufficient to deal with contemporary and future challenges.

12. Difficulties in the arms reduction process reflect larger political differences between Moscow and Washington. It is wrong to place upon arms control the burden of fixing overarching political problems. The reverse is true: the resumption of progress in reducing nuclear dangers requires the repair of major political differences, including those related to regional proliferation and security. Arms control arrangements can, however, help facilitate and reinforce concerted efforts by US and Russian leaders to reforge larger patterns of cooperation.

13. The degree of difficulty involved in reaffirming US-Russian cooperation might lead

some to suggest that such efforts be postponed until new political leaders take their places after national elections in both countries in 2000. But nuclear dangers do not conform to election cycles, and keep growing. *The Tokyo Forum strongly urges political leaders in the United States and Russia to take steps now to mend the bilateral relationship.* Failure to do so will compound trends that threaten regional and global security.

14. The Forum welcomes the US-Russia Joint Statement of 20 June 1999, and the progress made at the Cologne meeting on that day, in which presidents Clinton and Yeltsin agreed to try to facilitate the ratification of the START II accord while discussing changes in the ABM Treaty. The Joint Statement also noted that discussions on START III would begin without prior ratification of START II. But it is too early to tell if the 20 June meeting will lead to a sustained and effective revival of the bilateral arms reduction process. There are many obstacles ahead and, accordingly, pressure must be maintained on the two states to build on the progress made at Cologne.

15. The depths of the estrangement in US-Russian relations have the most serious consequences for initiatives to reduce nuclear dangers, and leaders in both countries need to place a high priority on repairing this relationship. *To assist in this effort, the Tokyo Forum offers ideas on how dialogue on nuclear issues can help improve these bilateral ties, rather than exacerbate them, as has increasingly become the case. These ideas are set out in detail in the section of this report dealing with nuclear disarmament.*

Repairing US-China Relations

16. *To reduce nuclear dangers, a new partnership must also be forged between the United States and China.* High-level visits in recent years have been helpful but have not reconciled differences in this complex relationship. Whatever the differences between the two countries, cooperation between them is needed to help reduce nuclear proliferation concerns. Enhanced dialogue would help promote greater transparency about nuclear weapons and intentions, and could further consolidate the engagement of both countries in the range of nuclear non-proliferation and disarmament instruments, including the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty (CTBT) and export controls. It would also begin to address Chinese concerns on missile defences, and so help prevent that issue from complicating regional and global security.

17. China did not play a central role during the Cold War, but is likely to be a more important power in the next century. How Beijing exercises its growing power will have a direct bearing on the US presence in East Asia. On the other hand, the role of the United States in East Asia and the West Pacific will be a crucial determinant of China's security policies. In particular, it will be essential for the United States to show regard for China's security concerns in the way in which it conducts its security relationships in the region. Both policies will affect efforts to reduce nuclear dangers.

18. The possible introduction of theatre missile defence (TMD) systems in East Asia is a major subject of controversy between the United States and China. China argues that TMD systems in East Asia would have destabilising effects. As well, after having been ignored in most analyses of the future of nuclear weapons, China's reported development of two new types of solid-fuel intercontinental ballistic missiles – perhaps with multiple warheads – is becoming a major international concern.

19. Efforts to address perceived strategic and nuclear proliferation problems involving China and the United States need to be cooperative and constructive. The alarmist approaches of some elements of the US media and polity are not helpful in this regard. Perceptions of China's increasing military strength create unease among its neighbours and beyond. In explaining its nuclear weapons policies, and in further clarifying its non-proliferation policies, China like all nuclear-weapon states has an opportunity to reassure the international community.

20. Under the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, all nuclear weapons states have an obligation to take concrete steps to reduce, and eventually eliminate, their nuclear weapons. While Russia and the United States have sought to reduce their arsenals since the early 1990s, and France and the United Kingdom have cut their nuclear forces, China has yet to begin similar steps. *The Tokyo Forum therefore calls on the United States, Russia, France and the United Kingdom to continue the ongoing steps to reduce their nuclear arsenals. The Forum further calls on China to join the other nuclear-weapon states in taking concrete steps to reduce numbers of nuclear weapons, through negotiations or otherwise.* In addition, the five nuclear-weapon states could begin a process of confidence-building and transparency in the nuclear-weapons arena. In this connection, all the nuclear-weapon states could confirm that there will be no increase in their nuclear arsenals.

Reinforcing Confidence between Russia and China

21. Good relations between Russia and China are of importance, not only to both these countries, but also to the rest of the world. Relations between the two countries have improved in the past years, and a breakthrough in talks mapped out their common borders in April 1999. Friendly relations will be essential in the coming decades.

22. Although Russia and China are on the threshold of a new era, the nature of their future relationship is difficult to foretell. China's growing strength, Russia's current weakness, and both countries' increased friction with the United States are the main new factors. The asymmetries between the two countries may grow. With the demise of the Soviet Union, Russia retains huge territory, sparsely populated and underdeveloped, east of the Urals in Asia. This has a direct bearing on Sino-Russian relations. Increased military capabilities on either side could adversely affect bilateral relations. Russia and China could approach near-parity in nuclear forces at some point. Nuclear restraint on both sides would be an important confidence-building measure between the two countries.

STOPPING AND REVERSING REGIONAL PROLIFERATION

23. The nuclear tests by India and Pakistan in May 1998 awoke the world to the reality that the spread of nuclear weapons had reached a dangerous new phase. Two regional powers with unresolved antagonisms had made their nuclear ambitions overt. The tests reflected the failure of global non-proliferation norms to prevail over regional security imperatives, and increased fears that regional conflicts could turn into real nuclear wars.

24. South Asia is not the only region where these fears are growing. There is a pressing need for measures to stop and reverse nuclear proliferation in the Middle East and Northeast Asia as well. In all three regions, national rivalries are combining with nuclear weapons ambitions to create new and potentially catastrophic nuclear dangers which carry long-term repercussions. Some recent developments offer opportunities for arresting and reversing regional nuclear proliferation. These must be seized. The positive Brazil-Argentina experience of abandoning nuclear weapons programs shows that regional nuclear ambitions can be prevented through similar regional and bilateral confidence-building and cooperative arrangements to those found in the Brazil-Argentina Agency for the Accounting and Control of Nuclear Materials (ABAAC).

25. The 1995 Review and Extension Conference of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) was supposed to pave the way for further progress in nuclear disarmament and to make the Treaty as universal as possible. Apart from the fact that the nuclear-weapon states were not ready to commit to the elimination of nuclear weapons within a given time frame, most controversies at the conference arose from regional security problems such as those in the Middle East, South Asia and Northeast Asia. These regional security issues have to be taken seriously. They cannot be solved simply by admonishing the conflicting parties or demanding that they restrain from nuclear activities without any consideration of wider security concerns.

26. Nuclear dangers have different characteristics and causes in each of the three regions. What these cases have in common is the potential not only to thwart any further progress in nuclear disarmament, but also to result in a world in which nuclear weapons proliferation might become the norm. The international community must tailor its responses to each situation, as each of these proliferation cases is different.

South Asia

27. Nuclear testing and weapons proliferation in South Asia has been driven by India's ambition to be treated equally to the five nuclear-weapon states, domestic political factors, and security concerns, including perceptions of China. India considers the possession of nuclear weapons an attribute of great power status, and feels squeezed out by the distinction between nuclear-weapon states and non-nuclear-weapon states embedded in the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons in 1968.

28. For decades, India was an advocate of complete nuclear disarmament. Today, representatives of its political and intellectual elite argue that it was the rejection of this call for nuclear disarmament that brought India to seek nuclear weapons. What lends this contention little credibility, however, is that India's shift to an open nuclear weapons posture came at the very time that the United States and Russia were making deep cuts to their nuclear arsenals. The timing of India's action greatly compounds other nuclear dangers and makes nuclear disarmament harder to achieve.

29. Another motive for India's nuclear program relates to China. Some in India are concerned by Chinese long-range ballistic missiles, and by the short-range missiles it has allegedly stationed in Tibet. Now that India is developing long-range missiles capable of reaching much of China, Chinese perceptions of a threat from India may grow, increasing pressure on Beijing to harden its nuclear posture.

30. This emerging nuclear arms competition in South Asia is peculiarly dangerous because of its complexity, involving Pakistan as well as India and China. Except for its nuclear capability, Pakistan constitutes only a limited military threat to India. The dynamic of the Indian-Pakistan arms race is embedded in the division of the subcontinent in 1947 and the many conflicts and crises since then. Since Pakistan cannot compete with India in conventional military power, it seeks to equalise India's advantage with nuclear weapons. This has not produced a more peaceful situation in Kashmir.

31. As India's nuclear capabilities grow, there is no assurance that China would stand still. The resulting friction would weaken their security and further endanger southern Asia. Political crises between India and Pakistan are recurring phenomena, and have become more heated with overt nuclear weapons capabilities. Many strategists in India and Pakistan believe that making capabilities overt will increase strategic stability. But this is a far from automatic process; both countries have yet to put in place significant risk-reduction and stabilising measures. India and Pakistan have demonstrated their ability to flight test ballistic missiles that can be readily deployed. As a result, the time between the order to fire nuclear-capable missiles and its execution could be extremely short. Geographical factors also could increase instability in a crisis: Pakistan may feel compelled to maintain nuclear weapons at high alert, because it does not have strategic depth. Given the extremely short distances and flight times involved, decisions in a crisis might have to be made in a matter of minutes, raising the likelihood of catastrophic miscalculation. There is also the risk of unauthorised or accidental launch of nuclear-armed missiles.

32. In the absence of stabilising measures another crisis has already erupted in South Asia. Overt nuclear capabilities have not produced stability and security for India and Pakistan. If the repercussions now evident on the subcontinent in the 1999 Kashmir crisis are not stopped, more crises will follow. The decisions by these countries to test nuclear weapons and flight-test nuclear-capable missiles could also have cascading effects. More states might reconsider their non-nuclear status, especially as regional security uncertainties arise elsewhere. The link between nuclear non-proliferation and nuclear arms reductions with the ultimate goal of nuclear disarmament would be weakened.

33. The Tokyo Forum therefore reaffirms the "benchmarks" for India and Pakistan articulated in UN Security Council Resolution 1172 and the G8 Foreign Ministers' communique of June 1998. *The Forum calls on the international community to continue to urge India and Pakistan to implement all requirements in UN Security Council Resolution 1172, including: adherence to the CTBT without delay or conditions; immediate cessation of nuclear weapons and ballistic missile development programs, including refraining from weaponisation; cessation of production of fissile material for nuclear weapons purposes; and restraint from export of equipment, materials and technology that can contribute to the development of WMD or missiles capable of delivering them. The Tokyo Forum calls on India and Pakistan to maintain moratoria on nuclear testing.*

34. *The Tokyo Forum believes that international efforts to secure India's and Pakistan's acceptance of international norms must be sustained. Ultimately the goal is to persuade India and Pakistan to renounce nuclear weapons and to adhere to the NPT as non-nuclear weapon states. The latter could only be achieved in connection with reconciliation on the subcontinent, a continued and revitalised US-Russia process of nuclear arms reductions and the widening of this process at a suitable stage to include China, France and the United Kingdom.*

35. *The Forum calls for India and Pakistan to each announce a national moratorium on the production of fissile material for weapons purposes until the Fissile Material Cut-off Treaty negotiations are concluded, and to contribute constructively to those negotiations.* In this context, and taking into account China's wish to be a stabilising force in international affairs, a declared Chinese moratorium on the production of fissile material for weapons purposes would encourage India and Pakistan to follow.

36. *The Forum considers that India and Pakistan should acquire no special status under the NPT, let alone legal status as nuclear-weapon states, nor be rewarded with any other additional status as a result of their nuclear testing.* As long as their actions continue to damage the global non-proliferation norms that are fundamental to international peace and security, it is difficult to envisage either country taking a permanent seat on the UN Security Council. The link between nuclear capability and the prestige and influence of a great power, including permanent membership of the UN Security Council, needs to be broken. Four of the P5 gained their permanent seats well before acquiring nuclear weapons. The United Kingdom and France owe much of their present-day status simply to the breadth of their engagement in world affairs, and have suffered no loss of status from major unilateral cuts to their nuclear forces. Germany and Japan have achieved their standing through economic development.

37. *The Tokyo Forum calls on India and Pakistan to take concrete and verifiable steps to reduce nuclear dangers.* The Lahore Declaration of February 1999 includes a constructive workplan in this direction, but this plan has been derailed by political turbulence in India and unwise initiatives by Pakistan in divided Kashmir. *It is imperative*

that India and Pakistan finalise nuclear risk-reduction measures agreed to in the Lahore Declaration. Improved, reliable communication channels need to be established between both countries. Reassurance measures are needed so that nuclear-capable forces are not placed on alert or moved during crises. Prior notification of missile flight-tests and conventional force exercises in sensitive areas are essential. *The Tokyo Forum strongly supports the process begun at Lahore and rejects any efforts to resolve differences by force. The Tokyo Forum calls on the Permanent Members of the UN Security Council and other nations to support the Lahore Declaration, and to offer to help implement any agreements reached in bilateral negotiations aimed at resolving the Kashmir dispute.* New initiatives on Kashmir are especially needed in the wake of the 1999 conflict.

38. While China's nuclear posture towards South Asia has been restrained, additional steps of reassurance by both India and China would help greatly in reducing mutual threat perceptions. The elimination of Chinese nuclear weapons is imaginable only in connection with the elimination of US and Russian nuclear weapons, an unrealistic proposition for the near term. Once lower US-Russian ceilings are approached, however, China should play its part in the worldwide nuclear arms reduction process. As the strongest regional power, China's standing would be greatly enhanced if it took the lead in creating confidence in its immediate neighbourhood and reducing threat perceptions held, accurately or not, by adjacent states.

39. *The Tokyo Forum calls on China and India to freeze or forgo nuclear deployments of long-range ballistic missiles in combination with a verifiable pledge not to station short-range missiles close to their common border.* Furthermore, both China and India could announce that they consider themselves bound by the substantive provisions of the 1987 US-Soviet Treaty on Intermediate- and Shorter-Range Nuclear Forces (INF), and renounce possession of all land-based ballistic missiles with ranges between 500 and 5500 km. Such a measure would be consistent with disarmament steps by Russia and the United States. It is reasonable to imagine that China would agree to such a proposal if the nuclear arms reduction process between Russia and the United States were to continue with renewed momentum, either by the START process or by parallel, reciprocal and verifiable reductions, as endorsed in this report.

The Middle East

40. The Middle East is a highly unstable and conflict-ridden region. It has suffered several major conflicts since 1945: the Arab-Israeli wars, the Iran-Iraq war of the 1980s, and the 1991 Gulf War. It is a region marked by the mutually-reinforcing combination of shifting power balances, unresolved antagonisms and active programs to develop weapons of mass destruction.

41. The first state to develop nuclear weapons in the Middle East was Israel which, unlike its neighbours, is not a member of the NPT. Israel's nuclear rationale has to be understood against the backdrop of perceptions of its strategic situation. While Israel neither confirms nor denies possessing nuclear weapons, it is widely believed to have a

sophisticated nuclear arsenal ready to be deployed on aircraft and medium-range missiles. Israel sees itself in the midst of states unreconciled to its existence. Although Israel holds a conventional military edge against its neighbours it perceives itself as heavily outnumbered, in population, economic power and, eventually, in military might. Thus Israel sees nuclear weapons as a tool of existential deterrence, indispensable for its very survival, in the absence of the encompassing peace involving Israel and its neighbouring states that would allow for a reappraisal.

42. From the perspective of Arab states the situation looks very different. While the majority of such states are ready to accept the existence of Israel, they do not accept Israel's position of not joining the NPT, its denial of statehood for the Palestinians, its continued occupation of Arab territories nor its policy of enhancing its missile and conventional capabilities. There are also concerns within the Arab world about Israel's chemical and biological warfare capabilities. Its Arab neighbours are also critical of the continuing technological support given by the United States to assist Israel in developing and deploying anti-missile missile systems (Arrow) and intelligence satellites. Israel's nuclear capabilities are also generating deeply-felt threat perceptions among its Arab and Islamic neighbours, and this continues to erode support for the NPT, as was especially evident during the 1995 Review and Extension Conference.

43. The launch of the peace process and the achievement of agreements may open a path towards peace between Israel and its Arab neighbours, including a solution to the nuclear problem. Only with a successful peace process as envisaged by the Egyptian-Israeli Peace Treaty, the Madrid Conference, the Oslo accords and the Israel-Jordanian Peace Treaty is it imaginable that the nuclear issue will be less salient and Israel's ultimate renunciation of nuclear weapons made possible. Israeli policies from 1996 to 1999 left the peace process in limbo. The revitalisation of this process is now underway. *The Tokyo Forum therefore stresses the crucial importance of an Arab-Israeli peace process for the stability of the region and for the future of nuclear non-proliferation.* A successful peace process would also permit progress in removing nuclear weapons and all other weapons of mass destruction from the Middle East in the medium and long-term period. *Indeed, the processes of peace and WMD disarmament should proceed in parallel.*

44. There are other proliferation risks in the region. Iraq and Iran constitute serious security concerns for Israel, as they do for other states in the region. Iraq has pursued a secret nuclear weapons program, and the US Administration has alleged that Iran is seeking to build nuclear weapons. The latter has recently tested a ballistic missile with a range of 1,500 km, while inspections of Iraq by the United Nations Special Commission (UNSCOM) have been in abeyance and may not be adequately reconstituted. If either or both states were to possess nuclear warheads on medium-range ballistic missiles, in addition to Israel's nuclear arsenal, this would further destabilise the region. Differences in the size and strategic vulnerability of these states would create a fluid and dangerous dynamic, possibly with catastrophic consequences.

45. Imports of ballistic missiles and their technology are posing a special threat to the stability of the Middle East, giving the problem extra-regional dimensions. In the short-term *the Tokyo Forum urgently appeals to all states in the Missile Technology Control Regime (MTCR) as well as the Nuclear Suppliers Group (NSG) export control arrangements – especially Russia – to do their utmost to avoid any relevant transfers, including both technology and expertise, to the Middle East. The Forum also strongly endorses efforts to persuade North Korea, and other states non-members of the MTCR, to refrain from any transfers of sensitive missile technology to the region.*

46. Another source of concern is that would-be nuclear proliferators in the region might be tempted to seek nuclear-weapons material stored insecurely elsewhere, such as in Russia and Kazakhstan. *The international community should make every effort to cooperate with Russia and Kazakhstan to ensure that this material is stored securely.*

47. *The Tokyo Forum calls on the UN Security Council, especially its five permanent members, to do its utmost to establish as soon as possible a long-term WMD control regime for Iraq based on the relevant resolutions of the UN Security Council and on the long-term monitoring plans approved by it in 1991. The Forum calls on Iraq to comply with the relevant UN Security Council resolutions, and strongly urges the council's Permanent Members to give priority to non-proliferation issues in their dealings with all states of the region.*

48. *The Tokyo Forum urges all states in the region to take unilateral steps to create confidence and reassurance. We call on all states in the region to: join the NPT; ratify the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty; accept International Atomic Energy Agency safeguards on all nuclear materials under their jurisdiction, including those contained in the recent Additional Protocol; sign and ratify the Chemical Weapons Convention; and take further measures to clarify beyond doubt their compliance with the NPT. We call on Israel to shut down its unsafeguarded nuclear reactor at Dimona or immediately subject it to international safeguards. All states in the region should suspend missile flight tests and restrain missile programs. Negotiations should be initiated towards a regional agreement to limit missile proliferation, that could usefully draw upon the provisions of the 1987 US-Soviet INF Treaty.*

49. The Tokyo Forum believes that the multilateral Arab-Israeli negotiation process would be advanced by the rejuvenation of the Arms Control and Regional Security (ACRS) process. *It strongly recommends serious work to develop a zone free of weapons of mass destruction (WMDFZ) in the Middle East.* Such a zone would only be possible in parallel with the successful conclusion of the Arab-Israeli peace process and substantial changes in the policies of Iran and Iraq. *We urge both states to join the Arab-Israeli peace process including the ACRS process.*

50. Within this WMDFZ, possession of nuclear, chemical or biological weapons would be prohibited. This zone would need much tighter and more intrusive verification arrangements than the improved IAEA safeguards regime, including challenge

inspections. Monitoring would require external support by international organisations, individual states or combinations of the two. The Permanent Members of the Security Council would need to play special roles within the instrument creating the zone, including providing guarantees to underpin it and assistance in its implementation.

Northeast Asia

51. The most immediate and worrisome WMD and missile proliferation threat in Northeast Asia is posed by North Korea. Success in stopping and reversing these destabilising WMD and missile programs, combined with global non-proliferation efforts, will help prevent the emergence of other possible proliferation pressures in the region. In Northeast Asia, as in other regions of concern, proliferation risks will be minimised to the extent that the security concerns of all actors are allayed. The North Korean proliferation problems are linked with the troubles of that country's ailing totalitarian regime. The state has suffered from the regime and from the international isolation it has embraced. Famine and poverty have become widespread and the economy has come close to breakdown. The bellicose behaviour of the North Korean leadership seems part of an attempt to cling to power as long as possible. How long the regime will survive, how it eventually will relinquish power, and whether it might seek war as a solution, still remain open questions.

52. The North Korean nuclear program raised international concern in the early 1990s when it became known that the country had embarked on a nuclear program based on a reactor type suited to a nuclear weapons program – a reactor that produced a relatively high percentage of weapons-grade plutonium. The US-North Korean Agreed Framework of October 1994 provided for this type to be replaced with light water reactors, and for an end to all dubious activities. Although the implementation of this agreement has been progressing, doubts have persisted over the North Korean leadership's readiness to faithfully pursue the agreement. The May 1999 visit by US representatives to an underground site suspected of being intended for a nuclear weapon program produced no evidence to support such allegations. This was a positive development, but it is too early for a considered judgement.

53. In August 1998 North Korea proved its ability to launch long-range missiles. This was an extraordinary development for a country with generally low levels of technology and industrialisation and a stricken economy. It is suspected that missile technology and foreign experts have played a role in the North Korean program. This program has not only given North Korea dramatically improved offensive capacities, but has helped fuel arms races elsewhere. The Pakistani Ghauri missile and the Iranian Shehab missile appear virtually identical to a North Korean prototype.

54. *The Tokyo Forum calls on the international community to do its utmost to achieve early realisation of the goal of a denuclearised Korean Peninsula. It urges North Korea to stop all nuclear weapon and missile related activities, and to bring about the full implementation of the 1994 US-North Korean Agreed Framework.* The financial and technical implications of the Agreed Framework are extremely complicated and need

continuous support from many states, including Japan, South Korea, the United States and the European Union. This support is likely to dry up if North Korea continues to flight test nuclear-capable missiles and make other threatening gestures. *The Tokyo Forum calls on the international community to press North Korea to sign and ratify the CTBT as soon as possible; to implement its NPT/IAEA fullscope safeguards agreement; and to accept the new Additional Protocol to that agreement.* Strict, verifiable implementation of these safeguards is the only way to resolve the continuing uncertainties over the North Korea nuclear program and prevent a new crisis.

55. *In the context of Northeast Asia, the Tokyo Forum underscores the need for the strict implementation of export controls in accordance with the MTCR guidelines, and calls for more rigorous controls on nuclear weapons technology and materials. The Forum stresses the necessity for the international community to closely cooperate in keeping nuclear weapons materials and missile technology, as well as precursors for other weapons of mass destruction, away from North Korea.*

56. *The Forum also sees an urgent need for measures to prevent North Korea from continuing to be a source of missile or nuclear weapons proliferation to other regions. Given the threat that such proliferation could pose to international peace and security, these measures might range from bilateral or multilateral talks involving the North Korean authorities, through international economic sanctions to more forceful actions under Chapter 7 of the UN Charter.* Such sanctions might be applied both to North Korea and states buying its missiles and related items. These measures will not be necessary, however, if North Korea takes meaningful steps to reassure its neighbours and conforms fully to relevant international non-proliferation norms. *The Tokyo Forum strongly recommends that all states strive to engage North Korea in a constructive dialogue on these matters.*

PART THREE:

STOPPING AND REVERSING NUCLEAR PROLIFERATION

PROLIFERATION CHALLENGES IN THE 21ST CENTURY

1. To stop and reverse the global spread of nuclear weapons, the international community needs to recognise the magnitude of proliferation dangers and take corrective action based on a comprehensive strategy. The Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) provides the basis for concerted action, but neither the nuclear-weapon states (NWS) nor the non-nuclear-weapon states (NNWS) are doing enough to reverse the unraveling of its regime. *The Treaty must be reaffirmed and revitalised.*

2. A comprehensive strategy would also utilise regional and other global non-proliferation instruments and arrangements, including nuclear-weapon-free zones (NWFZ) and effective but fair export controls. Tightened controls on the world's vast quantity of nuclear weapons-grade fissile materials, together with extensive transparency and monitoring, are essential to stop nuclear weapons spreading further. Ballistic missiles compound the dangers of nuclear proliferation, so any comprehensive non-proliferation strategy must also seek to limit their spread.

3. At the turn of the 21st century, the momentum towards a universal and effective global nuclear non-proliferation regime generated by the close of the Cold War is in danger of being lost. The new nuclear proliferation challenges come from many directions. Poorly-secured materials, technology or weapons may leak across borders. States claiming to adhere to the NPT or regional agreements may maintain clandestine programs. Terrorists may acquire nuclear technology and materials. Components for nuclear weapons may become cheaper and simpler to get. The perception of the conventional military superiority of technologically advanced states may lead some other states to see greater value in weapons of mass destruction. And proliferation in one state or region may trigger it in others. What then can be done to address these challenges?

STRENGTHENING THE NPT

4. The NPT is the lynchpin of global nuclear non-proliferation. It rests on a core partnership between nuclear-weapon states and non-nuclear-weapon states and their solemn pact to eschew and eliminate nuclear weapons. This partnership must be reaffirmed if the treaty is to survive and deal effectively with new proliferation threats. The NPT was aimed at preventing nuclear proliferation beyond the five nuclear-weapon states, defined as states which exploded nuclear devices before January 1 1967. As a consequence, to recognise India and Pakistan as nuclear-weapon states after their May 1998 nuclear tests would set a dangerous precedent of legitimising nuclear proliferation. Alternately, to simply ignore

their actions and capabilities might increase the likelihood of arms races and nuclear crises in the region, and leave open the possibility of nuclear-weapon technologies being transferred from that region to aspiring proliferators. Thus NPT parties face crucial questions of how to secure Indian and Pakistani cooperation with global non-proliferation efforts without condoning or rewarding nuclear proliferation.

5. *The way out of this dilemma is not to bow to proliferation but to fulfil the basic bargain of the NPT by strengthening non-proliferation measures and by reducing progressively and eliminating nuclear weapons. An immediate step towards the former is to expedite acceptance and implementation of the International Atomic Energy Agency Additional Protocol to NPT safeguards agreements, making it a new non-proliferation standard. The latter requires reducing the numbers and salience of nuclear weapons, and making weapon inventories and national stocks of fissile material transparent.* The discriminatory basis of the NPT regime need not constitute a moral and practical flaw in the treaty provided that the nuclear-weapon states and the non-nuclear-weapon states keep their parts of the bargain. If they do not, however, then the regime will certainly continue to unravel, and those parties that maintain good faith will be less and less able to strengthen or even preserve it.

6. The package of non-proliferation, disarmament and peaceful nuclear energy provisions in the Treaty has led to tensions – exposed frequently at NPT review conferences – over which of its objectives should take precedence. The 1995 indefinite extension of the Treaty, achieved in the context of decision documents on *Strengthening the Review Process and Principles* and *Objectives for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament*, as well as a *Resolution on the Middle East*, included a revised review process. It authorised a Preparatory Committee (PrepCom) to discuss substantive matters in the period leading up to the Review Conference in 2000. The implementation of this strengthened process has been impeded by the parties' long-standing tensions and a lack of consensus on its modalities. Some states argue that because PrepCom sessions are not meetings of the parties, but subordinate bodies of Review Conferences, they cannot act as functional substitutes for a standing executive body or other permanent organ. The NPT contains no provisions for permanent institutions or executive bodies, other than the now mandatory requirement to hold a conference every five years to review the Treaty's operation. Moreover, the Treaty has no mechanism to authorise action against non-compliance.

7. The Tokyo Forum is convinced that steps must be taken to increase the ability of NPT parties to prevent, and react effectively to, cases of proliferation. *It calls for the creation of a permanent secretariat and consultative commission for the Treaty.* This would be a guardianship organisation, charged with serving the objectives of all Treaty parties in pursuing non-proliferation and disarmament. Consideration of options for such an executive body should begin urgently. *In addition, the Forum stresses the importance of the 2000 NPT Review Conference for the preservation and strengthening of the Treaty*

regime, and the need for all participants to adopt constructive approaches and focus on their common interest in strengthening it.

STRENGTHENING OTHER MULTILATERAL NON-PROLIFERATION INSTRUMENTS

8. To further reinforce the effectiveness of the NPT, other multilateral instruments in the non-proliferation regime must be strengthened. These include regional elements, notably nuclear-weapon-free zones, and security assurances for non-nuclear-weapon states.

Strengthening the CWC and BWC

9. The verification arrangements of the Chemical Weapons Convention have been eroded by implementation decisions, making it more difficult to detect non-compliance. In addition, at a time when biological weapons capabilities are growing and new scientific advances suggest increased availability of biological weapons in the future, negotiations on a verification protocol to the Biological Weapons Convention are still problematic. Moreover, the international community has found no successful way to deal with proven cases of material breaches or other non-compliance in the context of the 1925 Geneva protocol, the Chemical Weapons Convention and the Biological Weapons Convention. Unless the international community adopts strengthening verification measures for these accords and effective measures to deal with non-compliance, chemical and biological threats could become a significant concern for international security.

Strengthening Regional Instruments

10. The geographical coverage and non-proliferation significance of nuclear-weapon-free zones have become more salient as nuclear dangers have grown. The key commitment of NWFZ treaties is that states parties will not acquire nuclear weapons nor allow them to be stationed on their territories. They require nuclear-weapon states to make an unconditional commitment, known as a negative security assurance, that they will not threaten or use nuclear weapons against NWFZ states parties. The unconditional negative security assurances and the commitments by NWFZ states parties go well beyond those in the global non-proliferation agreements.

11. These regional compacts are now setting more far-reaching non-proliferation and disarmament goals than the global regimes. Part of their special value is that they demonstrate the commitments of many states – particularly in the developing world – to disarmament and non-proliferation. The regional nuclear-weapon-free zones can build high levels of confidence among various neighbouring states. At the same time, regional nuclear-weapon-free zones are not substitutes for effective global regimes; each complements the other.

12. Treaties to create nuclear-weapon-free zones were signed in Latin America in 1967, the South Pacific in 1985, Southeast Asia in 1995 and Africa in 1996. All ban nuclear weapons within a specified territory, task the International Atomic Energy Agency with verification responsibilities, and establish permanent treaty organs. The 1995 Treaty of Bangkok has a system for dealing with allegations of non-compliance which involves requests for clarification, requests for a fact-finding mission and procedures for remedial action. The 1996 Treaty of Pelindaba contains compliance provisions, mechanisms for the destruction of existing nuclear devices, commitments on conditions for exports to non-nuclear-weapon states, physical protection requirements, and prohibition of attacks on peaceful nuclear installations in the zone.

13. Another agreement aimed at keeping nuclear weapons out of specific territory is the Joint Declaration on the Denuclearisation of the Korean Peninsula signed in 1991 by the Democratic People's Republic of Korea (DPRK) and the Republic of Korea (ROK). This was followed in 1992 by an Agreement on the Formation and Operation of the North-South Joint Nuclear Control Committee. The 1994 Agreed Framework between the United States and the DPRK reiterated the goal of a denuclearised Korean Peninsula.

14. Work is well advanced on creating a nuclear-weapon-free zone in Central Asia, where five states have agreed on a draft treaty and are now discussing it with the five nuclear-weapon states. The creation of such a zone is becoming increasingly important to global non-proliferation goals. Aspirations have also existed for many years to create zones in the Middle East, Central Europe and South Asia. Proposals have been made to formalise links between Southern Hemisphere zones. This would highlight that almost all states in that hemisphere were within such zones and that more than 100 states were potentially in receipt of unconditional negative security assurances from the nuclear-weapon states.

15. *The Tokyo Forum urges all parties concerned to redouble their efforts to achieve the goal of a denuclearised Korean Peninsula as soon as possible. Major efforts also should be made to bring fully into force the Treaties of Bangkok and Pelindaba, and their protocols, as well as establishing their regional institutions. In addition, the Tokyo Forum strongly supports the rapid conclusion and early entry into force of a treaty to create a Central Asian nuclear-weapon-free zone. Efforts should be made to promote the creation of new nuclear-weapon-free zones and to link those that exist.*

Strengthening Security Assurances

16. Assurances that nuclear weapons will not be used against a non-nuclear-weapon state give many such states a strong security incentive to maintain and increase their support for the global non-proliferation regime. The five nuclear-weapon states, however, have not agreed on a common formula to codify their unilateral negative security assurances, without which the assurances cannot be brought together in a multilateral legal form. At contention are the differing conditions which the nuclear-weapon states attach to the implementation of their negative security assurances; whether such assurances should

only be given to NNWS parties of the NPT or be of universal application; and whether they should be negotiated in an NPT forum or the Conference on Disarmament. *The Tokyo Forum calls on the five NWS to actively seek agreement on a common formula for negative security assurances to NNWS parties to the NPT, and explore the possibility of negotiating a legally-binding agreement.*

17. The Forum also notes that positive security assurances – including guarantees of assistance to states threatened or attacked by nuclear weapons – can be a further incentive for non-nuclear-weapon states to support non-proliferation.

18. *In January 1992, the President of the United Nations Security Council declared on behalf of the members of the Security Council that the proliferation of all weapons of mass destruction constituted a threat to the maintenance of international peace and security. The Tokyo Forum urges the international community to seek to reconfirm this statement as a Security Council resolution.* If proliferation were to be defined thus, sanctions against a proliferating state could flow more easily through the Security Council. *The Tokyo Forum also calls on permanent members of the UN Security Council to announce that they would refrain from exercising their vetoes against efforts to assist or defend UN members states which are subject to the use or the threat of use of weapons of mass destruction. The Tokyo Forum considers that all current and prospective permanent members of the UN Security Council should have exemplary non-proliferation credentials.*

TIGHTENING CONTROLS ON FISSILE MATERIAL

19. One of the most pressing nuclear proliferation problems facing the world lies in the sheer amount of stockpiled fissile material for nuclear weapons, and the problems of keeping it secure and disposing of it safely and irreversibly. The problem is most acute in Russia and some other parts of the former Soviet Union. About 3,000 tonnes of plutonium and highly enriched uranium (HEU) exist in the world, of which less than one percent is under safeguards of the International Atomic Energy Agency (IAEA). Two-thirds of the world's plutonium and highly enriched uranium was produced specifically for military purposes, and two-thirds of this – about 1,300 tonnes – is now considered surplus to military requirements. The United States and Russia have the largest stockpiles of fissile materials, with hundreds of tonnes each. France, the United Kingdom and, reportedly, China each have roughly tens of tonnes, and India, Pakistan and Israel hundreds of kilograms each. But the size of national stockpiles is not the only measure of the danger they pose.

Declaring an End to Production

20. France, Russia, the United Kingdom and the United States have formally announced that they are no longer producing fissile material for weapons purposes. China has also indicated unofficially that it has stopped producing fissile material for weapons purposes. *A public statement from China confirming its private assurances would*

greatly aid progress on controlling fissile material. India and Pakistan have active production programs; it is likely that their stocks of weapon-grade material are increasing. It is not clear whether Israel is continuing to produce fissile material for weapons purposes. *India, Pakistan and Israel should also declare, as soon as possible and before conclusion of the Fissile Material Cut-off Treaty, national moratoria on the production of fissile material for weapons purposes.*

Expediting Negotiation of a Fissile Material Cut-off Treaty

21. A Fissile Material Cut-off Treaty (FMCT) is a precondition for success in nuclear non-proliferation, as well as a building block for nuclear disarmament. It would help to curb nuclear proliferation and facilitate efforts to detect and monitor clandestine production and acquisition. *The Tokyo Forum calls on the Conference on Disarmament (CD) to act on the 1995 Shannon Mandate for the negotiation of a FMCT. The Conference must overcome the political stalemate that delayed the establishment of a negotiating ad hoc committee until August 1998 and has frustrated its re-establishment in 1999.* The treaty needs to be concluded as quickly as possible. However, the issue of fissile material stockpiles is important. *The Tokyo Forum recommends that the issue of fissile material stocks be discussed in parallel with, but outside, the formal FMCT negotiations in order to speed the process. Verification measures under an FMCT should augment and not undermine the NPT/IAEA safeguards system including its Additional Protocol.*

Increasing Transparency

22. While the non-nuclear-weapon states are legally obliged under the NPT to place their fissile materials under the safeguards system of the International Atomic Energy Agency, there is no treaty to control fissile materials in the nuclear-weapon states or the non-NPT countries. Some of the nuclear-weapon states, however, have taken steps to assist accounting and control. In the nuclear-weapon states and non-NPT states, military inventories of fissile material are subject to national controls but not to any external checks. Nor are the responsible bodies always fully accountable to national legislatures.

23. Countries with nuclear weapon programs have long kept secret the details about their fissile materials, but since the end of the Cold War some have unilaterally accepted partial transparency. The United States has begun a process of publishing its inventories of plutonium and highly enriched uranium. In 1993, it launched the "Openness Initiative" to reveal information on fissile material produced and used for military purposes. Details on plutonium were published in June 1994 and February 1996, with details on highly enriched uranium to follow. In 1998 the United Kingdom announced the size of its military stockpile of fissile material and committed itself to publishing the results of a more wide-ranging audit.

24. *The Tokyo Forum urges all states with unsafeguarded fissile materials – the nuclear-weapon states and relevant non-NPT states – to voluntarily increase the transparency of their fissile material stockpiles. Those that have not already done so should begin a process of internally auditing their stocks. The results from the internal audits should be published*

annually. This transparency measure would have significant confidence-building effects, and could help expedite FMCT negotiations. Transparency measures on fissile material, including any at a regional level, should be linked and coordinated with the International Atomic Energy Agency and structured to ensure full transparency on nuclear material accounting.

Preventing Nuclear Terrorism

25. Poorly-secured fissile material is attractive not just to states seeking nuclear weapons, but also to a new type of potential proliferator: nuclear terrorists. There is now a real possibility that sub-state forces with hostile aims – political, fanatical or criminal – may acquire the materials and technology needed for crude nuclear weapons. An act of nuclear terrorism would be a catastrophe, and no country is safe; indeed, the strongest states might be the most likely targets. Governments may seek to exchange information and enhance their detection and response capabilities, but terrorists will always have the advantage of being difficult to identify and deter. *The Tokyo Forum calls for regional and global cooperative efforts to prevent weapons of mass destruction from falling into the hands of extremist, fanatical or criminal groups. Efforts to fight nuclear terrorism could be backed by new legal norms, including an international treaty on nuclear terrorism, advocated by Russia and now being negotiated in the United Nations. To be useful this instrument must add materially to existing legal means. Any measure that strengthens the international norms and existing legal means is worthy of support.*

Improving Material Protection and Control

26. There is a pressing need to improve international standards for physical protection aimed at preventing theft or clandestine diversion of fissile materials. The materials must be adequately contained, in facilities and in transit. This requires trained and armed personnel with formal policing powers, perimeter fencing and monitoring, special storage facilities, containers and vehicles. *The Convention on the Physical Protection of Nuclear Materials, in force since 1987, must be accepted and fully implemented by all relevant states. Urgent consideration should be given to widening the scope of the convention, now concerned mainly with materials in transit.* The 1994 Convention on Nuclear Safety, for safe carriage by sea of irradiated fuel, plutonium and high-level radioactive waste, and the 1997 Joint Convention on the Safety of Spent Fuel Management and Radioactive Waste, can also help stop the theft or diversion of nuclear materials for use in weapons.

Strengthening Controls and Threat Reduction Programs in Russia

27. Ever since the demise of the Soviet Union there has been great concern over the physical security of the large amount of fissile material on its territory. The material accounting procedures in the USSR were not particularly rigorous, so the precise size of the problem is not known. Its scale is clearly vast. Economic difficulties in Russia are compounding concerns that fissile material, including that from dismantled warheads, may be removed from storage and transferred illicitly. While important initiatives have been undertaken to prevent this, the sheer amount of material necessitates far greater efforts. Very little has been disposed of, either through storage as waste or burning as fuel. Meanwhile, salaries for guards go unpaid while agents of proliferators may be looking for fissile material, small amounts of which have huge importance in an embryonic weapons program. *The Tokyo Forum calls urgently for greater international cooperation to combat nuclear smuggling, with mutually-supporting roles for police forces, intelligence and customs agencies, and the International Atomic Energy Agency.*

28. Greater international cooperation is required for Russia and other CIS members to improve nuclear material protection, control and accounting. Since 1994 many countries, including the United States, Japan and the European Union, have provided financial contributions and expertise to this end. The United States, under the Nunn-Lugar or Cooperative Threat Reduction (CTR) program, has provided about US$1.8 billion for 18 projects. Other G7 members have contributed considerably smaller amounts. Assistance needs to be maintained and intensified in, for example, destruction of nuclear weapons, provision of reinforced containers, storage facilities and transport for fissile materials, and research on mixed oxide fuel recycling. The International Science and Technology Center needs support to continue funding civilian projects for former Soviet scientists. The international community needs to expand threat-reduction programs in Russia as a matter of urgency. The United States recently announced US$4.5 billion for the Expanded Threat Reduction Initiative, to help tackle proliferation threats including those arising from the loosening of controls on plutonium due to the Russian financial crisis. *The Tokyo Forum urges the other G7 countries to provide additional resources for threat-reduction programs and calls on other members of the international community to follow the lead of the United States.*

29. The Tokyo Forum is deeply concerned that the pace of establishing control over, and disposing of, highly enriched uranium and plutonium in Russia and other parts of the former Soviet Union is too slow and the risk of leakage too high. *Greater efforts need to be made, and by more states, to ensure the physical control and urgent disposal of plutonium and highly enriched uranium in the former Soviet Union. Disposal programs should be subject to tighter time schedules, with dates for completion. Excess highly enriched uranium should be diluted to low-enriched uranium for its introduction to civil power production as soon as possible.* The financial cost of these tasks will be high. *Private as well as government sources of funding should be sought*, to ensure that the greatest possible resources are deployed to address the problem in the shortest possible time.

Extending Fissile Material Verification and Safeguards

30. The technical barriers to increasing non-proliferation monitoring and controls over all civil and military nuclear material, including developing a register, are not insurmountable. The civil nuclear industries of the non-nuclear-weapon states have long been subject to international inspections by the International Atomic Energy Agency, and the scope of the latter is being extended. It is reasonable to expect that extensive records

have been kept of the production of fissile material – for military and civilian use – in other states also. International verification is feasible if governments, especially in the nuclear-weapon states, are prepared to declare their stocks.

31. The verification of a Fissile Material Cut-off Treaty would be difficult without the establishment of a reasonable defined data baseline of existing fissile material stocks in the nuclear-weapon states. The negotiations and conclusion of a Fissile Material Cut-off Treaty can be expected to enhance transparency and availability of data. This would be an important step towards the goal of universal application of safeguards.

32. *The Tokyo Forum calls on all NPT parties that have not yet done so to give the International Atomic Energy Agency increased powers to implement safeguards, by bringing into force the Additional Protocol to their existing safeguards agreements.* The Forum also notes that continuing improvements to safeguards will be needed to keep the system as effective as possible in dealing with deliberate violations. Extra resources would of course be needed for expanded safeguards inspection activities, but cost increases could be minimised if political impediments were removed to long-sought changes to the methods and procedures of IAEA safeguard inspections.

33. The International Atomic Energy Agency, the United States and Russia launched a trilateral initiative in 1996 to explore the technical, legal and financial issues in bringing surplus fissile material stocks under IAEA verification. Russia and the United States have announced that they will submit their declared excess materials to verification "as soon as practicable" under their voluntary offer safeguards agreements with the Agency. The United Kingdom has also declared it has "excess" military material that will be placed under Euratom safeguards. *The Tokyo Forum urges expansion and acceleration of these initiatives and encourages other NWS to do the same. All states with nuclear weapons programs should agree to IAEA safeguards over excess military fissile materials, including material removed from warheads dismantled under arms reduction treaties, and its early and irreversible disposal.*

34. *The Tokyo Forum calls on all those nuclear-weapon states that have not already done so to place all civilian stocks of fissile materials under IAEA safeguards pursuant to their voluntary offer agreements. Non-NPT states should place part of their stockpiles under IAEA safeguards at agreed annual rates, and negotiate voluntary offer agreements with the Agency. All states with civil plutonium and highly enriched uranium should make annual declarations on their holdings.*

35. *The Tokyo Forum urges states, whether or not they belong to the NPT, to make unilateral commitments to place under IAEA safeguards facilities previously used to produce fissile materials for nuclear explosive devices, and to decommission and dismantle facilities they have used previously for that sole purpose.*

STRENGTHENING NUCLEAR EXPORT CONTROLS AND IMPROVING THEIR TRANSPARENCY

36. The national export controls coordinated under the Nuclear Suppliers' Group (NSG) and the Missile Technology Control Regime (MTCR) help retard the proliferation of nuclear weapons and their delivery vehicles. But the effectiveness and transparency of these controls can and should be improved.

37. While participants in export control arrangements firmly argue that their controls do not impede legitimate trade, the counter-claims that the regimes are exclusive, discriminatory, and lacking in transparency, persist. Differences between states over export control regimes could be a major obstacle to strengthening restraints on proliferation. Participants in export control arrangements face the challenge of responding constructively to the critics of the regimes, while maintaining the effectiveness of their controls. *The Tokyo Forum calls for greater transparency in nuclear-related export controls within a framework of dialogue and cooperation between members and non-members of the regimes,* in the light of the agreement to this end in the *Principles and Objectives* decision document associated with the 1995 permanent extension of the NPT.

38. Some existing or potential suppliers of sensitive items are not members of export control regimes. *The Tokyo Forum calls for expansion of the export control regimes to include current non-member suppliers, without jeopardising the effectiveness of export controls.* Some efforts to this end are already underway. The admission of Russia to the NSG and MTCR was a positive step. It is now especially important to encourage China to pursue its declared policy of actively considering joining the MTCR. New members would have to adhere to the strict export control standards of the regimes for their membership to have positive results for non-proliferation.

39. Another way to address the problem of non-member suppliers is to encourage them to adopt export controls as close as possible to the strictness and effectiveness of those required for members of the regimes. This approach can be pursued in parallel with efforts to expand membership. Stronger outreach and transparency efforts by member states, including bilateral consultations with and technical assistance to non-member countries, would greatly help concerned non-members establish effective export control systems.

40. There is an urgent need to strengthen the conditions for the supply of sensitive nuclear materials and technologies. *The Tokyo Forum calls on all supplier countries to stipulate that an IAEA Additional Protocol safeguards agreement between the recipient country and the IAEA is a new condition for the export of nuclear-related items.*

Participants in the NSG, however, would need to be aware that the conclusion of an Additional Protocol agreement by a destination country would not automatically mean that all exports of items on the control lists could then automatically flow freely to that country. It would still be the responsibility of each NSG member state to determine whether a country of destination had dispelled proliferation concerns.

41. *The Tokyo Forum calls on those states participating only in the Zangger Committee to join the Nuclear Suppliers' Group in order to make their nuclear-related export controls more effective. The Forum also calls for strengthening of the MTCR by tightening national export licensing procedures.*

42. *The Tokyo Forum reiterates the need for the strict implementation of MTCR export guidelines, and calls on Russia to implement more rigorous controls on missile and nuclear weapons technology and materials. In this regard, the Forum stresses the necessity for the international community to closely cooperate with Russia in denying nuclear weapons materials and missile technology, as well as precursors for other weapons of mass destruction, to state or non-state proliferators.*

CURBING MISSILE PROLIFERATION

43. A comprehensive response to nuclear proliferation must also address concerns about the spread of ballistic missiles. While there are treaties prohibiting chemical and biological weapons, and treaties to stop the proliferation and testing of nuclear weapons, there is no multilateral treaty specifically regulating missiles. Following flight tests of long-range missiles by India and Pakistan in April 1999, the UN Secretary-General stated that international agreements on norms against the development of ballistic missiles for military purposes would substantially improve prospects for progress on disarmament and arms control treaties.

44. Past US-Soviet/Russian efforts and agreements on nuclear arms control such as the Strategic Arms Limitation Talks, INF and START controlled, reduced and eliminated ballistic missiles. Thus, for the declared nuclear-weapon states, ballistic missiles have been closely associated with the carriage of nuclear weapons. For other states with nuclear weapons programs or suspected nuclear ambitions, efforts to acquire ballistic missiles will automatically raise suspicion of parallel efforts to acquire nuclear or other weapons of mass destruction. The Tokyo Forum believes that development, acquisition, flight-testing, production and deployment of ballistic missiles can constitute a threat to regional peace and security.

45. *The Tokyo Forum urges the international community to seek realistic ways to prevent acquisition and deployment of nuclear-capable ballistic missiles. A special conference of states concerned at transfers of missile technology outside the MTCR should be convened to deal with the growing problem of missile proliferation. One possible approach that merits serious consideration is the negotiation of a global agreement, or regional agreements, that would draw upon the provisions of the 1987 US-Soviet INF Treaty.* Multilateralisation of the INF Treaty would have the added specific benefit of

helping reduce threat perceptions in southern Asia without discriminating against specific countries. Another approach is to work in bilateral or regional frameworks, particularly in the Middle East, South Asia and Northeast Asia. Proper consideration would need to be given to the security concerns of the countries involved. Enhanced security dialogues would help create the conditions under which regional measures against missile proliferation could be envisaged.

PART FOUR

ACHIEVING NUCLEAR DISARMAMENT

1. The use of nuclear weapons has disastrous and long-lasting consequences. No other cities must be put through the agony of recovery from their devastating effects endured by Hiroshima and Nagasaki. The abolition of these weapons of mass destruction is a long-cherished goal of the international community. Since the release of the Canberra Commission report in 1996, prospects for abolition have been weakened by many developments. The international community has reached a crossroads at which it must choose between the assured dangers of proliferation and challenges of disarmament. There can be no standing still.

2. Progress toward nuclear disarmament is inextricably tied to success in non-proliferation efforts. Without movement toward nuclear disarmament, the norm of non-proliferation is weakened. Without success in non-proliferation, the goal of zero nuclear weapons is unlikely to be achieved. The central compact in the NPT between nuclear-weapon states and non-nuclear-weapon states must be strengthened. The alternative is further proliferation and the continued revaluation of nuclear weapons in the 21st century.

3. The nuclear-weapon states have a solemn treaty obligation to succeed in progressively reducing and eliminating their nuclear arsenals. At the same time the non-nuclear-weapon states must also become stronger stakeholders in the NPT. They can demonstrate their strengthened commitment to the Treaty by taking steps to accelerate the entry into force of the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty, by moving promptly to conclude the Fissile Material Cut-off Treaty, and by implementing enhanced IAEA safeguards. In this way, *the Tokyo Forum calls on all States Parties to rededicate themselves to the NPT's fundamental bargain.*

4. A core question in the nuclear disarmament debate is whether nuclear deterrence or the abolition of nuclear weapons offers more national, regional, and global security. States possessing nuclear weapons continue to claim that they enhance their national security. But their actions may also have led rivals to acquire weapons of mass destruction, leading to diminished security for both these states and their non-nuclear neighbours. National, regional and global security have not been enhanced by the possession of nuclear weapons.

5. Some advocates of retaining nuclear weapons claim that these weapons enhance security by deterring nuclear attack, the use of chemical and biological weapons, and large-scale conventional aggression. Until they are abolished, the Tokyo Forum believes that the only function of nuclear weapons is to deter the use of other nuclear weapons. This core function is provisional, however, and must be accompanied by efforts to "pursue in good

faith and bring to a conclusion negotiations leading to nuclear disarmament" as unanimously affirmed by the International Court of Justice.

Revitalising US-Russian Nuclear Arms Reductions

6. The Tokyo Forum notes with dismay that since 1993, there have been no formal US-Russian nuclear arms reduction negotiations, and that less formal discussions on these matters have been limited and episodic. *It calls on the United States and Russia to initiate a new round of regular, comprehensive talks on international security, arms control, and disarmament. These discussions should include strategic and all other types of nuclear arms, missile defences, and other steps that should be taken to reduce nuclear dangers*, such as those discussed below.

7. Creative ways must now be found to revitalise bilateral strategic arms reductions. The Strategic Arms Reduction Treaty I, ratified by both countries, contains monitoring arrangements that could be applied to deeper reductions. START II, signed in January 1993 more than six years ago, is still not in force. Formal US-Russian negotiations on a follow-on START III agreement have yet to begin, although the outlines of an ambitious set of negotiating objectives has been sketched, treaty ratification and implementation has become too weighed down by conditions, complications, and political partisanship. Even if the Duma consents to ratify START II, Russian implementation might be conditional on the US Senate's reaffirmation of the Anti-Ballistic Missile Treaty, which is by no means assured.

8. The more time that passes without ratification of START II, the less relevant this treaty becomes. Over the next 10 to 15 years, deployed warheads on Russian strategic nuclear forces are widely estimated to fall, not just below START II levels but perhaps to half of projected START III levels. Russian nuclear forces produced in large numbers in the 1980s face block obsolescence, and Russia does not have the funds to keep this large force in the field. Waiting for ratification and entry-into-force of treaties requiring reductions well short of those caused by aging, is an inappropriate response to increased nuclear dangers.

9. *The United States and Russia might now usefully consider combining START II and START III, and making START III's reductions more ambitious. While awaiting formal ratification of these treaties, the Tokyo Forum urges the leaders of the United States and Russia to begin immediate reductions by dismantling deployed nuclear forces through parallel steps. It proposes that both countries pledge to use this process to reduce down to 1,000 deployed warheads on strategic nuclear delivery vehicles.* The formal treaty process can reaffirm such pledges. Treaties that retard much-needed progress in reducing nuclear dangers are part of the problem, not part of the solution. The procedure the Forum proposes would remove existing treaty ratification barriers to deeper cuts.

Ending Hair-trigger Alert

10. Much of the doctrinal support for nuclear weapons is outdated and needlessly worsens nuclear dangers. Despite the end of the Cold War, it is striking that the targeting doctrines and alert status of US and Russian nuclear forces have changed so little. Both countries keep hundreds if not thousands of nuclear weapons on high states of launch readiness, and maintain massive nuclear attack options against a wide range of targets. These targeting requirements and this alert status defy satisfactory explanation, even under the doctrines of nuclear deterrence and extended deterrence, and are of great concern to the international community.

11. The need for a review of alert status is especially pressing, not only because of the sheer number of weapons involved, but also because of the likelihood that, due to domestic difficulties, command and control procedures in Russia will come under even greater strains in the coming years. Given the interconnectedness of US and Russian alert levels, cooperative approaches to adopting safer nuclear postures are needed. *The Tokyo Forum calls on the United States to renew its offer to help Russia with early warning systems, and calls on Russia to accept this assistance. It also calls on both countries to work closely together to reduce dramatically the alert levels of their nuclear forces.*

12. *Zero nuclear weapons at immediate readiness for use is an essential step towards the goal of their complete elimination.* Some progress to this end has been made in the past decade. The United States has taken all bombers off alert, and the United Kingdom and France each maintain only one ballistic missile-carrying submarine at sea, at launch readiness measured in days. China is believed to maintain its nuclear forces at a somewhat lower level. But much more can be done.

13. The United States and Russia have signed START II which would eliminate land-based missiles with multiple warheads. *The Tokyo Forum calls on the leaders of both countries to consider and implement ways to stand down these forces as soon as possible while awaiting this Treaty's entry into force. As such a stand-down based on START II would fall disproportionately on Russia, the Tokyo Forum calls on the two countries to complement it by reducing alert levels for sea-based forces, a measure that would fall disproportionately on the United States. Verification arrangements for these stand-downs should be discussed and implemented.*

14. *To eliminate the terrifying consequences of accidental nuclear launches caused by Year 2000 (Y2K) computer problems, the Forum calls urgently for the removal of all nuclear weapons from alert for the period in which there are any potential risks from this source to the reliability of command, control and warning systems.*

No First Use

15. Pledges of No First Use of nuclear weapons can be useful if they reduce the salience of such weapons, and do not lower the threshold for the use of other weapons of mass destruction. Negotiating such pledges is complicated by the alliance relationships of

the United States and by Russia's military difficulties, especially as long as the North Atlantic Treaty Organization and Russia keep First Use options in their military doctrines. Moreover, in the past some pledges of No First Use were not credible. Without changes in doctrine, reinforced by greater transparency and verifiability to affirm reduced launch readiness, pledges alone will continue to lack credibility. The North Atlantic Treaty Organization has just put in place a mechanism to review its First Use options, and in-depth discussion and further efforts will be needed to bring to fruition an effective NATO No First Use commitment. The Tokyo Forum commends such efforts.

Other Nuclear Weapons

16. The United Kingdom and France do not maintain stockpiles of non-deployed nuclear weapons, and information on Chinese stockpiles of non-deployed nuclear weapons is not available. They exist in the United States and Russia, however, in large numbers. Washington explains this vast, parallel arsenal as a "hedge" against a resurgent and adversarial Russia; Moscow explains its enormous holdings of tactical nuclear weapons as an insurance policy for conventional force weaknesses and against a resurgent NATO. This maintenance of huge arsenals complementing deployed forces is a relic of the Cold War. The resulting numbers of nuclear weapons defy coherent, rational explanation. Even if US-Russian relations were to plummet to the depths of a new Cold War, how could the two countries expect to use these many thousands of warheads? *The Tokyo Forum calls on the United States and Russia to begin discussions as soon as possible to progressively reduce and eliminate in verifiable ways their mutual "hedge" arsenals of non-deployed weapons.*

17. The long-neglected issue of tactical nuclear weapons has begun to receive more attention. At the May 1999 NPT PrepCom, a number of states spoke out about the compelling need to address tactical nuclear weapons disarmament. This move rightly suggests that tactical nuclear weapons are a matter of increased concern. They have been revalued in Russian military doctrine, as reflected in a number of recent activities, including the decisions taken at the Russian Security Council meeting of April 29 1999 and the Russian military exercise known as West 99. China's declaration in July 1999 on its acquisition of a neutron bomb capability is also noted. *The unilateral and parallel reductions announced by Russia and the United States in October 1991 and confirmed in January 1992 should be implemented in a transparent and irreversible manner. Further information on Chinese tactical nuclear weapons would be welcomed. More generally, verifiable reductions and elimination should now be extended to tactical nuclear weapons as soon as possible.*

18. The terrorism and proliferation risks associated with tactical nuclear weapons are high. They are relatively vulnerable to theft and older models have less stringent precautions against unauthorised use. More than half the current global nuclear arms stockpile may consist of tactical nuclear weapons. The process of reducing these stockpiles has begun with the substantial, but unverified, reductions of US and Russian tactical weapons. France has also reduced its holdings of tactical nuclear weapons, and the United

Kingdom has decided to eliminate them. *The Tokyo Forum believes that urgent steps should be taken to ensure that the reduction and abolition of tactical nuclear weapons can and should proceed in parallel with that of strategic weapons.*

Multilateralising Nuclear Disarmament

19. Phased, irreversible reductions in US and Russian strategic nuclear forces to 1,000 deployed warheads will take a decade, perhaps longer. The elimination of non-deployed nuclear arsenals will lengthen this process. While the United States and Russia should accelerate their bilateral reductions, what responsibilities should fall to other states? *The Tokyo Forum calls on the NNWS parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons to continue to respect their obligations not to acquire nuclear weapons and to take initiatives to shore up the non-proliferation regime.* The three other nuclear-weapon states recognised by the NPT also have important obligations to "pursue in good faith and bring to a conclusion negotiations leading to nuclear disarmament". *As a first step, the Tokyo Forum calls on China, France and the United Kingdom not to increase their nuclear arsenals while the United States and Russia are reducing theirs. Israel, India and Pakistan are not recognised as nuclear-weapon states under the NPT, but they, too, have important obligations to the international community not to make the phased reduction and elimination of nuclear weapons even harder by building up their nuclear capabilities.*

20. The United Kingdom and France have moved to cut the numbers and reduce the alert status of their nuclear forces. Transparency measures by both counties have provided reassurance that announced reductions to their deployed forces have taken place. According to published sources, these two states have the lowest number of nuclear weapons of the nuclear-weapon states. China is the least transparent of the nuclear-weapon states, and most information on the status of its nuclear forces comes from Western sources. *The Tokyo Forum calls on China, as well as the United States, Russia, the United Kingdom and France, to make transparent their nuclear weapon policies and doctrines and the size of their arsenals.*

21. Many important disarmament studies in recent years have advocated a phased reduction of nuclear arsenals that moves from a bilateral to a multilateral process at a point when 1,000 deployed warheads each remain in the US and Russian arsenals. Just as it will take a great deal of work and resources to build up to the nuclear arsenals, so it will take similar efforts, and in particular a change in approach to the role of nuclear weapons, to achieve their final elimination. A high level of political cooperation among the five recognised nuclear-weapon states will clearly be essential for deep nuclear arms reductions of all kinds. One way to proceed could be for the five to negotiate a treaty based on the principle of simultaneously halving, or otherwise proportionately reducing, their numbers of weapons in each step. This principle would be fair in that the process would not fundamentally alter the relative capability of each party, while all five would retain a residual arsenal until the last simultaneous step to zero. Another way would be to agree on a minimum number of warheads below which a nuclear force would be regarded as technically non-viable, and reduce down to this level before all states moved to zero. A process of verifiable, phased reductions by all nuclear-armed states to one step short of zero

is a goal on which advocates of abolition and deterrence might find common ground and from which all states would reap shared security gains.

Revitalising Disarmament Efforts

22. *The Tokyo Forum calls on all states that have not yet done so to sign and ratify the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty as a matter of urgency.* States whose ratifications are needed for its entry into force, such as the United States, Russia, China, India, Pakistan, Israel, and North Korea, have a special obligation to do so quickly. The moratorium on nuclear testing cannot be presumed to hold until entry into force is secured. New testing by one state could lead to cascading tests by other states, greatly increasing nuclear dangers. *All states must respect a moratorium on nuclear testing. Pending entry into force of the treaty, the Tokyo Forum calls on all states to fully fund and implement its monitoring arrangements.*

23. The Tokyo Forum notes concerns over whether subcritical experiments undermine the objectives and purposes of the CTBT. *Means should be sought to alleviate these concerns.* One possible interim measure might be the introduction of practical monitoring and transparency mechanisms to confirm whether subcritical experiments are consistent with the treaty's objectives and purposes. This might be achieved through mutual monitoring among states conducting such tests.

24. A Fissile Material Cut-off Treaty has been on the nuclear negotiating agenda since the 1950s. Some have questioned the utility of this treaty, believing it to be insufficient for disarmament and immaterial for non-proliferation. The Tokyo Forum does not share this scepticism. Progress in nuclear negotiations has always been achieved in a step-by-step process, and the FMCT is an essential step in dealing with the dangers posed by fissile materials, as well as one of the basic building blocks for a fissile-material led disarmament process. Other, follow-up steps will also be needed to facilitate the progressive reduction and elimination of fissile material for weapons purposes. *Therefore, the Tokyo Forum strongly urges the prompt conclusion of the Fissile Material Cut-off Treaty, as mandated by the 1995 NPT Review and Extension Conference.*

25. There could also be roles for the international community in the development of transparency measures for nuclear arsenals and fissile material removed from warheads. One measure that has been proposed in this context is a verifiable nuclear arms register. An experts group might be mandated to decide what should be contained in the register, such as the number and types of nuclear weapons, whether on delivery vehicles or in inventories. Tactical nuclear weapons and warheads held in reserve might also be included. The register would establish a baseline against which further reductions could be counted. As with the UN Conventional Arms Register, the contributing states might usefully declare annual changes. *The Tokyo Forum calls on the UN General Assembly to empower the Secretary-General to undertake a feasibility study of such a measure.*

26. *The Tokyo Forum also believes it is essential to develop a verifiable register of all nuclear material produced for both civil and military purposes. We urge that all weapons grade plutonium and uranium from dismantled nuclear warheads be placed under IAEA safeguards.* Effective long-term monitoring of fissile materials is feasible only if states possessing nuclear weapon capabilities are prepared to declare their stocks. Effective controls also require that the International Atomic Energy Agency be empowered to carry out thorough inspections to detect systematic and clandestine violations.

27. With the deterioration of US-Russia and US-China relations, new strains in the NPT, and the ineffectiveness of the Conference on Disarmament since the conclusion of the CTBT, it is essential for all states to work harder to revitalise non-proliferation and disarmament efforts. The Tokyo Forum notes with appreciation recent efforts by the New Agenda Coalition to provide new impetus to multilateral fora that are mired in competing theologies of nuclear deterrence and time-bound frameworks for nuclear disarmament. The Tokyo Forum also notes with appreciation the efforts of non-governmental organisations to promote non-proliferation and disarmament. Creative coalitions between "middle powers" and non-governmental organisations might help provide leadership that is currently lacking elsewhere.

28. Non-proliferation and disarmament efforts could benefit greatly from revitalised multilateral bodies, notably the Conference on Disarmament (CD). *The Conference on Disarmament should suspend its operations unless it can revise its procedures, update its work program, and carry out purposeful work.* It adheres to an agenda that has long been outdated but cannot be changed for lack of a consensus to do so. The consensus rule, even on minor procedural matters, is now causing perpetual deadlock. *Consensus among CD members should not be necessary to begin or, indeed, conclude a multilateral convention.* If a country does not like a treaty, it does not have to sign it. *The structure of the CD's groupings of states, based on outdated Cold War alignments, also needs to be changed to better reflect the contemporary world.*

29. The Tokyo Forum notes the importance some have placed on the immediate negotiation of a convention pledging the elimination of nuclear weapons. The utility of such a convention would depend whether the pledges it contained to carry out nuclear disarmament would accelerate movement in this direction. The NPT contains a pledge of nuclear disarmament, but progress to fulfil it has been uneven and, in recent years, unsatisfactory. At a time of increasing nuclear dangers, the Tokyo Forum believes that actions are far more important than words and pledges. Thus the Forum would place primary emphasis at this time on concrete steps to progressively reduce and eliminate nuclear dangers.

Missile Defences

30. Prospective developments of missile defences have important implications for nuclear non-proliferation and disarmament. The prospect of missile defences in the United States is complicating a number of international relationships and arms control efforts.

China and Russia have reacted negatively to prospective missile defences. The United Kingdom and France view with concern defences that devalue their nuclear deterrent forces. Indeed, while proliferation may increase the perceived need for missile defences, and the absence of defences may also lend impetus to proliferation, missile defences could further increase the risk of proliferation.

31. The Tokyo Forum believes that any future missile defences should be sensitive to these complications. At the same time, no country with the capacity to use weapons of mass destruction can be given a veto over another state's inherent right of self-defence. Moreover, states that have contributed to missile proliferation have diminished standing to argue against missile defences. There may be times when missile defences can play useful roles in countering coercion and strengthening alliance cohesion. At the same time, the development and possible deployment of missile defences are best pursued in concert with strategies to progressively reduce the salience of nuclear weapons.

32. The Tokyo Forum is fully aware that unilateral measures cannot reduce the full range of nuclear dangers. A unilateral approach to missile defences in the United States could convey a "Fortress America" approach, weakening alliance ties. *Missile defences should not be seen as an alternative to the norm of nuclear non-proliferation and disarmament. Therefore, cooperative threat reduction efforts should always be pursued vigorously.* Successful cooperative threat reduction efforts can progressively reduce the impetus to develop and deploy offensive missiles and missile defences of all kinds. Tighter export controls and restraint in missile flight testing and missile deployments could diminish the perceived need for national missile defences.

33. The dismantling of the North Korean missile programs and cessation of its missile exports would have salutary effects. Furthermore, insofar as prospective missile defences are intended to address accidental or unauthorised launches, reduced alert rates and increased assurance over the command and control of Russian nuclear forces are not only important in their own right, but would also decrease the perceived need for national missile defences in the United States.

34. If cooperative threat reduction efforts do not succeed, and if weapons of mass destruction carried by ballistic missiles continue to threaten states, missile defences can remain an option. *The deployment of missile defences, if it occurs in these circumstances, should proceed in a highly cautious fashion, along with other initiatives to reduce nuclear dangers.* Nations would be wise to leave open the possibility that defensive deployments could be scaled back, or even eliminated, if the sources of concern were reduced or removed.

Verification

35. An effective nuclear arms reduction process will require cradle-to-grave monitoring and transparency for all nuclear weapons. While the United States and Russia have made significant progress in reducing nuclear arsenals, they have hardly started down the necessary path of transparency needed for irreversible reductions. The *Tokyo Forum calls*

on all states possessing nuclear weapon capabilities to be more open to monitoring arrangements, transparency and confidence-building measures. States will not agree to deep reductions in their nuclear forces if they deem their security at risk from other states' undetected violations of nuclear arms constraints. This would be even more true in the final phase of an arrangement for the elimination of nuclear weapons.

36. The highly secret nature of many aspects of nuclear weapons programs makes it very difficult to verify declarations of the size and destruction of arsenals. An effective verification system must take into account this secrecy as well as the uncertainties about total amounts of nuclear materials produced for weapons purposes. Taken together, security concerns, secrecy, and uncertainties mean that the precision of verification of nuclear reductions and disarmament is a matter of the utmost seriousness.

37. A verification system with a single or narrow focus is not enough. A comprehensive verification system is required to provide early warning of breakouts or to detect cheating. The most effective verification system would be one that: combined a variety of techniques; coordinated in a synergistic way the contributions of international institutions, national technical means, and transparency and confidence-building measures; and extended to warheads, delivery systems and fissile materials.

38. While the development of detection and surveillance techniques is improving monitoring systems, political factors threaten to weaken stringent verification, as is now evident in relation to the United Nations Special Commission on Iraq or the Organization of the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW). Some implementation decisions by the United States and other OPCW states parties have weakened the implementation provisions of the Chemical Weapons Convention, and this is a matter of concern for future global disarmament agreements. *Strengthened verification of the Chemical Weapons Convention, and of the Biological Weapons Convention, is essential for global efforts to eliminate all weapons of mass destruction. To detect cheating, and so permit the progressive reduction and elimination of nuclear dangers, monitoring assets must be harnessed in tandem with political will.* Both must be applied in a coherent way, involving coordination between governments and international institutions.

39. Bilateral nuclear arms reduction or limitation treaties between the United States and Russia, and their verification, hold valuable lessons for future verification of nuclear disarmament. They have shown that credible verification arrangements covering large numbers of deployed nuclear weapons are feasible, but require considerable political and technical efforts and resources. These arrangements, however, have focused on delivery systems rather than nuclear warheads.

40. The verification and monitoring arrangements for deployed nuclear weapons must be extended to controls on nuclear warheads. Nuclear weapons are discrete items of the highest military and political sensitivity, and it would seem natural to expect governments to keep a close account of their warhead inventories. There should thus be no technical obstacles to governments declaring the location and status of all their nuclear warheads. Nor should there be any insurmountable technical barrier to verifying such declarations.

The only fundamental problems are political.

41. Provision for inspections is vital to the verification of any arms control or disarmament agreement. Compliance with a disarmament treaty may stem from the political will that motivated its signing. But trust alone is not enough. Any major disarmament agreement requires solid and credible verification arrangements. The US-Russian nuclear weapons treaties have been verified in a system of bilateral arrangements making heavy use of on-site inspections. Inspection provisions are crucial to the credibility of the CWC, and are of central concern in negotiations to strengthen the BWC with a verification protocol. Governments must learn to tolerate inspections, including surprise or short-notice inspections, for multilateral disarmament to have a future.

42. The continued improvement of detection and surveillance techniques make it possible to raise the quality and capabilities of verification and monitoring systems to levels unimaginable in the past. With modern technology, such possible signs of a weapons program as suspicious construction projects, bank transactions, import and export patterns, transport and production are more transparent than ever. Air, soil and water sampling has been refined and can yield important information. Satellite photography – government and commercial – is making it harder to hide nuclear weapons programs. Computer based data-handling can improve the analysis of declarations and other data obtained in the verification process. All these techniques should be employed to verify nuclear disarmament.

43. National technical means are indispensable supporting tools for verification of nuclear reductions and disarmament. The nature of national technical means is such, however, that their usefulness can be limited, especially in a multilateral context. *To maximise the chances of detecting cheating, monitoring assets must be applied in a way that coordinates the efforts of governments and multilateral institutions. A synergistic approach is needed involving: the work of international institutions, such as the International Atomic Energy Agency and Comprehensive Test-Ban-Treaty Organization; national technical means; and transparency and confidence-building measures by states. The relevant international institutions should be shaped to increase the scope for a synergistic approach to verification.*

44. If non-compliance with nuclear arms treaties is to be deterred, states must know not only that cheaters will be caught but that, when this happens, they will face serious consequences. The international community must be united and unequivocal in its intended response to would-be violators based on a broad consensus as to means and ends, including recourse to Chapter VII of the UN Charter. A strengthened and revitalized United Nations with a reformed and authoritative Security Council is essential to building and maintaining the support of the international community for the effective enforcement of compliance. *The Tokyo Forum calls on all states seeking to promote nuclear non-proliferation and disarmament to actively support the development of such arrangements.*

PART FIVE:

KEY RECOMMENDATIONS

A decade after the end of the Cold War, at the threshold of the 21st Century, the fabric of international security is unravelling and nuclear dangers are growing at a disturbing rate. Relations among major powers are deteriorating. The United Nations is in political and financial crisis. The global regimes to stop the proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction are under siege. Acts of terror are taking an increasingly worrisome turn, with the possible advent of sub-state groups armed with weapons of mass destruction. Nuclear tests by India and Pakistan have shown that not all countries share the view that the usefulness of nuclear weapons is declining. Years of relentless effort have not eliminated the clandestine weapons of mass destruction programs of the most determined proliferators. The US-Russia nuclear disarmament process is stalled, with adverse consequences for the global disarmament agenda. The situation in Asia is particularly fluid, portending negative changes for disarmament and non-proliferation in coming years.

Unless concerted action is taken, and taken soon, to reverse these dangerous trends, non-proliferation and disarmament treaties could become hollow instruments. A renewed sense of commitment to both non-proliferation and disarmament is urgently needed. We, the members of the Tokyo Forum, have released this report to draw attention to growing dangers and to propose remedial actions, both immediate and for the longer term.

The Forum commends the initiative of the Japanese Government in calling it into being and sustaining its work. We express the hope and expectation that the Japanese Government will continue to play a positive role in nuclear non-proliferation and disarmament.

1. Stop and reverse the unravelling of the Nuclear Non-Proliferation Treaty regime by reaffirming the treaty's central bargain. The Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT) demands both disarmament and non-proliferation. The nuclear-weapon states must demonstrate tangible progress in nuclear disarmament, while the non-nuclear-weapon states must rally behind the Treaty and take stronger steps of their own, such as adopting improved International Atomic Energy Agency safeguards. To support the NPT's core bargain, a permanent secretariat and consultative commission should be created to deal with questions of compliance and to consider strengthening measures for the Treaty.

2. Eliminate nuclear weapons through phased reductions. The world faces a choice between the assured dangers of proliferation or the challenges of disarmament. The better choice is the progressive reduction and complete elimination of nuclear weapons. No other cities must be put through the devastation wrought by nuclear weapons and the agony of recovering from their effects, endured by Hiroshima and Nagasaki. Nuclear weapon states must reaffirm the goal of elimination and take sustained, concrete steps towards this end.

3. Bring the nuclear test ban into force. The Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty must be ratified urgently by those key states still holding out – the United States, Russia, China, India, Pakistan North Korea and Israel. All states must respect a moratorium on nuclear testing and pay their fair share of the treaty's verification costs.

4. Revitalise START and expand the scope of nuclear reductions. The Tokyo Forum calls on the United States and Russia to initiate new comprehensive talks on nuclear arms reduction and security issues, to combine the Strategic Arms Reduction Treaties II and III processes, and to further extend reductions to 1,000 deployed strategic warheads. If these treaties remain stalled, we call on both countries to pursue parallel and verifiable reductions to that level. Verifiable reductions and elimination should be extended to non-deployed and non-strategic nuclear weapons. In addition, the Tokyo Forum calls on China to join the United Kingdom and France in reducing and, in the first instance, not increasing nuclear weapon inventories.

5. Adopt nuclear transparency measures. Irreversible reductions in nuclear forces require great transparency. The Tokyo Forum welcomes the transparency measures undertaken so far by the nuclear-weapon states and calls on them to take steps to increase transparency further. Recent transparency measures by the United Kingdom and France have shed considerable light on their nuclear weapons numbers and stocks. These could be further developed. The United States has put in place many transparency measures concerning its doctrines, deployments and technical developments. More information on reserve stocks would have a positive impact on steps towards nuclear disarmament. Russia has declared some aspects of its nuclear weapons program. Russia could increase the degree of transparency concerning doctrine, numbers of tactical nuclear weapons and stocks of fissile material. China has put in place few transparency measures. The implementation of further transparency measures on the numbers and types of nuclear weapons and on the amounts of fissile material should be encouraged in view of the favorable regional and global impact.

6. Zero nuclear weapons on hair-trigger alert. The Tokyo Forum calls for all states with nuclear weapons to endorse and implement the goal of zero nuclear weapons on hair-trigger alert. To this end, we call on the United States and Russia to immediately stand down nuclear forces slated for reduction in START II. To eliminate the risk of the millennium computer bug leading to an accidental launch, all nuclear weapons in all states should be removed from alert for the period of concern.

7. Control fissile material, especially in Russia. We call on the United States to continue and to increase cooperative threat-reduction efforts in the former Soviet Union. The world community, especially the G8 states and the European Union, must substantially expand cooperative threat-reduction efforts. We call for the prompt conclusion of a Fissile Material Cut-off Treaty. We further call on China, India, Pakistan and Israel to declare moratoria on producing fissile material for nuclear weapons. Nuclear-weapon states should put all excess military stocks of fissile materials and civil fissile materials under

International Atomic Energy Agency safeguards.

8. Terrorism and weapons of mass destruction. The Tokyo Forum calls for regional and global cooperative efforts to prevent weapons of mass destruction from falling into the hands of extremist, fanatical or criminal groups.

9. Strengthen measures against missile proliferation. The guidelines of the Missile Technology Control regime need to be strengthened. We call on all states, particularly North Korea, to respect these guidelines, and for expanded participation in the MTCR. The international community should explore realistic ways to control and reverse missile proliferation, including global or regional agreements drawing upon the provisions of the 1987 US-Soviet Treaty on Intermediate and Shorter-Range Nuclear Forces. A special conference of concerned states should be convened to deal with the growing problem of missile proliferation.

10. Exercise caution on missile defence deployments. The Tokyo Forum recognises the uncertainties and complications missile defence deployments could produce. Recognising the security concerns posed by ballistic missiles, we call on all states contemplating the deployment of advanced missile defences to proceed with caution, in concert with other initiatives to reduce the salience of nuclear weapons.

11. Stop and reverse proliferation in South Asia. In the near term, the Tokyo Forum calls on India and Pakistan to: maintain moratoria on nuclear testing; sign and ratify the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty; support prompt negotiation of a Fissile Material Cut-off Treaty; adopt and properly implement nuclear risk-reduction measures; suspend missile flight tests; confirm pledges to restrain nuclear and missile-related exports; cease provocative actions; and take steps to resolve the Kashmir dispute. In the long term, we urge India and Pakistan to accede to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons as non-nuclear-weapon states.

12. Eliminate weapons of mass destruction in the Middle East. The Tokyo Forum recognises the linkage between the core objectives of a Middle East that is peaceful and one free of weapons of mass destruction (WMD). We call for: a revitalised Arab-Israeli peace process; resumption of an effective WMD control regime for Iraq under UN Security Council auspices; restraint on missile and flight test programs; effective and verifiable implementation of the Chemical Weapons Convention and Biological Weapons Convention by all states in the region; implementation of strengthened International Atomic Energy Agency safeguards; and Israel's accession to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons as a non-nuclear weapon state.

13. Eliminate nuclear and missile dangers on the Korean Peninsula. The Tokyo Forum urges all parties to redouble their efforts to achieve the goal of a denuclearised Korean Peninsula as soon as possible. We call for coordinated global efforts to maintain North Korea's freeze on its graphite-moderated nuclear reactors and related facilities. All nuclear weapon and missile-related activities in North Korea must cease, including production and

sale of WMD-capable missile technology. We call for the full and effective implementation of the 1994 Agreed Framework, North Korea's full compliance with an International Atomic Energy Agency safeguards agreement, and its adherence to the agency's strengthened safeguards system.

14. No vetoes in support of proliferation. The Tokyo Forum calls on the UN Security Council to pass a resolution declaring that the proliferation of weapons of mass destruction constitutes a threat to international peace and security. Permanent members of the Security Council have a special responsibility to prevent proliferation. We call on them to refrain from exercising their vetoes against efforts to assist or defend UN member states that have become victim to the use or the threat of use of weapons of mass destruction. All current and prospective permanent members of the UN Security Council should have exemplary non-proliferation credentials.

15. Revitalise the Conference on Disarmament. The Tokyo Forum calls on the Conference on Disarmament to revise its procedures, update its work program and carry out purposeful work, or suspend its operations. The consensus rule is causing perpetual deadlock. Consensus among members of the Conference on Disarmament should not be necessary to begin or conclude negotiations on a multilateral convention.

16. Strengthen verification for disarmament. The Tokyo Forum calls for widespread adoption of effective verification measures. The scope of verification of nuclear disarmament should be expanded to non-deployed nuclear weapons and the dismantling of nuclear weapons. An effective verification protocol should be agreed for the Biological Weapons Convention, and implementation decisions weakening the verification regime of the Chemical Weapons Convention should be stopped and reversed.

17. Create effective non-compliance mechanisms for nuclear non-proliferation and disarmament. The Tokyo Forum calls on all states seeking nuclear non-proliferation and disarmament to actively support the development of arrangements through which states in non-compliance with arms control treaties will know not only that they will be caught, but also that they will face serious consequences. The international community must be united and unequivocal in its intended response to would-be violators based on a broad consensus, including possible recourse to Chapter VII of the UN Charter. A revitalised United Nations with a reformed and authoritative Security Council is essential to building and maintaining the support of the international community for the effective enforcement of compliance.

GLOSSARY

ABM	Anti-Ballistic Missile Treaty
BWC	Biological Weapons Convention
CD	Conference on Disarmament
CTBT	Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty
CTBTO	Comprehensive Test-Ban-Treaty Organization
CTR	Cooperative Threat Reduction
CWC	Chemical Weapons Convention
DPRK	Democratic People's Republic of Korea
FMCT	Fissile Material Cut-Off Treaty
HEU	highly enriched uranium
IAEA	International Atomic Energy Agency
INF	Treaty on Intermediate- and Shorter-Range Nuclear Forces
LEU	low-enriched uranium
MTCR	Missile Technology Control Regime
NATO	North Atlantic Treaty Organization
NNWS	non-nuclear-weapon state(s)
NPT	Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons
NSG	Nuclear Suppliers' Group
NWFZ	nuclear-weapon-free zone
NWS	nuclear-weapon state(s)
OPCW	Organization of the Prohibition of Chemical Weapons
P5	five Permanent Members of the United Nations Security Council
PrepCom	Preparatory Committee (for NPT review conference)
ROK	Republic of Korea
START	Strategic Arms Reduction Treaty
TMD	theatre missile defence
UN	United Nations
UNSCOM	United Nations Special Commission on Iraq
UNSCR	United Nations Security Council Resolution
USSR	Union of Soviet Socialist Republics
WMD	weapons of mass destruction

CD/1593
6 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وموجهة من الممثل الدائم لفنلندا في مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل بها نص إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الاشطارية

تجدون طيه مشكورين إعلان الاتحاد الأوروبي بشأن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. والبلدان المشاركة في الاتحاد الأوروبي تؤيد هذا الإعلان.

وأود أن أطلب إليكم، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إصدار هذا الإعلان كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) ماركّو ريما
السفير

CD/1614
25 May 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ وموجهة من الممثل الدائم للمكسيك إلى الأمين العام للمؤتمر، يحيل فيها، نيابة عن كل من آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، جزءاً من النص الذي اعتمده بتوافق الآراء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، فيما يتصل بالتدابير العملية من أجل بذل جهود منظمة وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة

باسم وفود كل من آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا، يشرفني أن أخبركم بأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ اعتمد بتوافق الآراء، في وثيقته الختامية، التدابير العملية من أجل بذل جهود منظمة وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة.

وفيما يلي هذه التدابير:

"١٥- يوافق المؤتمر على التدابير العملية التالية من أجل بذل جهود منظمة وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين ٣ و٤(ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين":

١- أهمية وإلحاح التوقيع والمصادقة، دون إبطاء وبدون أية شروط ووفقاً للعمليات الدستورية، من أجل التوصل في وقت مبكر إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

٢- وقف اختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى، في انتظار بدء نفاذ تلك المعاهدة.

٣- ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها بشكل فعال لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غـــير ذلك من الأجهزة النووية المتفجرة، وفقاً لبيان المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة هدفي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ومؤتمر نزع السلاح مدعو بإلحاح إلى الاتفاق على برنامج عمل يشمل البدء فوراً في مفاوضات بشأن هذه المعاهدة بغية إبرامها في ظرف خمسة أعوام.

٤- ضـــرورة إنشـــاء هيئة فرعية مناسبة داخل مؤتمر نزع السلاح تُناط بولاية معالجة نزع السلاح النووي. ومؤتمر نزع السلاح مدعو بإلحاح إلى الاتفاق على برنامج عمل يشمل إنشاء مثل هذه الهيئة فوراً.

٥- تطـــبيق مبدأ عدم الرجعية على نزع السلاح النووي، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة بمراقبة الأسلحة النووية والحد منها.

٦- التعهد الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بإنجاز الإزالة الكاملة لترساناتها النووية، بمـــا يفضـــي إلى نـــزع الســـلاح النووي الذي تعهدت به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

٧- بدء نفاذ الجولة الثالثة من محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ("ستارت") وتنفيذها الكامل، وإبرام الجولة الثالثة من محادثات "ستارت" في أقرب وقت ممكن، مع الحفاظ في نفس الوقت على معـــاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها، بوصف ذلك ركناً أساسياً من أركان الاســـتقرار الاستراتيجي وأساساً من أُسس مزيد خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقاً لأحكام المعاهدة.

٨- إكمال وتنفيذ المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩- اتخاذ كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية للتدابير المفضية إلى نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع:

- بـــذل الدول الحائزة للأسلحة النووية للمزيد من الجهود للحد من ترساناتها النووية من طرف واحد.

- توخـــي الدول الحائزة للأسلحة النووية المزيد من الشفافية فيما يتعلق بقدرات الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملاً بالمادة السادسة بوصف ذلك إجراء طوعياً لبناء الثقة لدعم مزيد التقدم في مجال نزع السلاح النووي.

- القيام بمزيد الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، بالاستناد إلى المبادرات الأُحادية الطرف وكجزء لا يتجزأ من عملية خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح.

- اتخاذ تدابير ملموسة متفق عليها لمزيد تخفيض المركز التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية.

- إعطاء الأسلحة النووية دوراً متناقصاً في سياسات الأمن للحد من مخاطر أن تستخدم هذه الأسلحة، وتسهيل عملية إزالتها كلياً.

- القيام، بأسرع ما يقتضيه الأمر، باشراك كافة الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية المفضية إلى الإزالة الكاملة لأسلحتها النووية.

١٠- قيام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، في أقرب وقت ممكن عملياً، بوضع ترتيبات لإخضاع المواد الانشطارية التي تقرر كل واحدة منها أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية لتحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو لأي تحقيق دولي آخر ذي صلة بذلك، ووضع ترتيبات للتصرف في مثل هـــذه المـــواد لأغراض سلمية، من أجل ضمان أن تظل هذه المواد بشكل دائم خارج البرامج العسكرية.

١١- إعـــادة تـــأكيد أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالية.

١٢- قيام جميع الدول الأطراف بتقديم تقارير منتظمة، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤(ج) من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "مـــبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية بتاريخ ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٣- مزيد تطوير قدرات التحقق التي ستكون لازمة لتوفير ضمانات الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي من أجل التوصل إلى إقامة وترسيخ عالم خال من الأسلحة النووية".

وأرجو منكم التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) أنطونيو دي إيكازا
السفير
الممثل الدائم

CD/1671
28 May 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

جنوب أفريقيا

ورقة عمل

النطاق المحتمل ومتطلبات معاهدة المواد الانشطارية

الاعتبارات الأساسية

١- بغية تحقيق المثل العليا التي تدعو إليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي منع انتشار الأسلحة النووية و التوصل إلى وقف سباق الأسلحة النووية وبلوغ نزع السلاح النووي - تكون المراقبة على مواد الأسلحة النووية ووقف إنتاجها لأغراض الأسلحة، بمثابة خطوات هامة في إطار العملية السياسية والتقنية المعقدة لنزع السلاح النووي. وقد يتراوح نطاق تعقيد الأسلحة النووية بين الأسلحة الانشطارية والأسلحة المعززة، والأسلحة النووية الحرارية، والأسلحة الانشطارية والانصهارية والأسلحة الإشعاعية المعززة. ويتطلب صنع جميع هذه الأسلحة قدراً من المواد التخصصية. ومن شأن الكف عن إنتاج هذه المواد أن يؤدي إلى التقييد الكمي لعدد الأسلحة الموجودة وإرساء الأساس للقضاء عليها نهائياً.

٢- ولغرض صياغة بعض الأفكار عن النطاق الممكن ومتطلبات معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية، تستخدم الاعتبارات الواردة أدناه كنقطة انطلاق:

(أ) إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المحرض الرئيسي فيما يتعلق بالمثل الأعلى المتمثل في نزع السلاح النووي. والمعاهدات من أمثال معاهدة الحظر الشامل للتجارب والمعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية ليست إلا معاهدات هامة لاستكمال وبلوغ هذا المثل الأعلى.

(ب) وتسلم المادتان السادسة والسابعة بأهمية الجهود الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الإقليمية المبذولة لوقف سباق الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، أي بالجهود المبذولة في موازاة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

(ج) ولأسباب عملية، يمكن اعتبار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكالة مناسبة للتحقق من معاهدة المواد الانشطارية، في ظل ظروف محددة.

(د) ولأسباب عملية وسياسية، لا يعتقد أن إعلان جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية عن المخزونات المنتجة تاريخياً لمواد الأسلحة هو إعلان مجد. فيمكن إدراج المواد التي أعلن عنها سابقاً بأنها زائدة، كنقطة بداية ("خط أساس") عند بدء سريان معاهدة المواد الانشطارية لدولة ما حائزة للأسلحة النووية.

(هـ) ويتطلب استمرار استخدام المواد الاولية للأسلحة في المفاعلات العسكرية البحرية، دراسة خاصة.

(و) إن التريتيوم ليس مادة انشطارية، لكن العديد من أنواع الأسلحة النووية الحديثة الصنع تصبح غير فعالة دونه. وبالتالي يعتبر ان من غير المرجح التوصل إلى اتفاق لإدراج التريتيوم في معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية بسبب مشاكل تتعلق بالتعريف والسياسة.

(ز) وينبغي أن يكون التركيز الأولي في معاهدة المواد الانشطارية على وقف إنتاج المزيد من المواد النووية (التي تشمل عملياً بعض أنواع نظائر اليورانيوم والبلوتونيوم وربما بعض العناصر الأخرى ما وراء اليورانيوم أيضاً) التي يمكن صنع متفجرات نووية منها. وقد يؤدي استخدام مصطلح "المواد الانشطارية" بمعناه الواسع لوصف مواد الأسلحة، إلى سوء فهمه - لأن مصطلح "المواد الانشطارية" بمفهومه التقني له تعاريف مختلفة. ولذلك ينبغي التوصل إلى فهم مشترك لاستخدام هذا المصطلح.

(ح) وعلى الرغم من أن الغرض من المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية هو أن تكون معاهدة متعددة الأطراف، فهي ستؤثر عملياً أولاً وبصورة حصرية على الدول القليلة التي تنتج أو القادرة على إنتاج أو تجهيز مواد نووية يمكن استخدامها لأغراض المتفجرات النووية.

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح

٣- توقعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التوصل، في ضوء المادة السادسة والأهداف المتصلة بها الواردة في الديباجة، إلى وقف سباق الأسلحة النووية وإلى القضاء على الأسلحة النووية.

٤- وثمة هدف أساسي في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو نزع السلاح النووي (إلى جانب أهداف عـــدم الانتشار، والتحقق التقني، وضوابط عدم الانتشار وتعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية). وفي مـــتابعة لمؤتمر استعراض و تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في عام ١٩٩٥، وبموجب الوثيقة المتعلقة بـ"المبادئ والأهداف" التي اعتمدها ذلك المؤتمر، تم بالفعل وضع الصيغة النهائية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب. وتتمـــثل الخطـــوة الأخرى في هذه العملية، لكنها أيضا الخطوة الملحقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في معـــاهدة خاصة بالمواد الانشطارية. ولذلك فإن معاهدة المواد الانشطارية هي إحدى الأدوات (إلى جانب تدابير أخرى) التي تؤدي إلى تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

٥- وفي المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠، قدمت الدول الحائزة لأســـلحة نووية التزاماً قاطعاً بالانتهاء من القضاء التام على ترساناتها النووية بما يؤدي إلى نزع الأسلحة النووية الذي تعهدت به جميع الدول الأطراف بموجب أحكام المادة السادسة.

٦- ووافق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ٢٠٠٠ أيضاً على ضرورة إجراء مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق مـــنها عـــلى المستوى الدولي وبفعالية، تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفقاً للبيان الذي أدلى به المنسق الخاص في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، حث مؤتمر نزع السلاح على أن يتفق على برنامج عمل يتضمن البدء فوراً بمفاوضات بشأن هذه المعاهدة بقصد إبرامها خلال خمس سنوات.

٧- ومن هذا المنظور يمكن أن تكون المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية بسيطة نسبياً:

(أ) السيطرة بطريقة لا يمكن الرجوع فيها على مواد الأسلحة التي تم الإعلان عن أنها زائدة في عملية مستمرة.

(ب) المـــنع النهائي أو تنظيم الاستمرار في صنع مواد الأسلحة لاستخدامات مشروعة (غير محظورة) مثل الوقود المستخدم في المفاعلات البحثية والمفاعلات البحرية إلخ.

(ج) إخضاع مرافق الإنتاج والمرافق المرتبطة به التي تم "إغلاقها/وقف تشغيلها" للتحقق من عدم إعادة استخدامها لأغراض الأسلحة.

التحقق

٨- من المتصور، لأغراض التحقق الفعال من هذه المادة، وضع نظام مؤلف من ثلاثة مكونات:

(أ) مكون يتناول المرافق التي أنتجت سابقاً مواداً انشطارية لأغراض المتفجرات النووية.

(ب) مكون يتم تكييفه مع المواد الأولية للأسلحة، التي تم الإعلان عن أنها زائدة وتم إخضاعها لإشراف نظام التحقق وهي لا تزال في شكل هندسي وتركيبي حساس.

(ج) مكون يشبه ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو هي نفسها، يتناول ما يلي:

- المواد بعد إعادة تشغيلها مباشرة في أشكال غير حساسة؛

- إنتاج مواد لاستخدامات عسكرية غير محظورة تسمح بها المعاهدة.

المخزونات

٩- إذا فهم من "المخزونات" أنها الإنتاج السابق للمواد الأولية للأسلحة، عندئذ تظهر أسباب سياسية وعملية تفسر السبب في كون الإعلان الكامل/الشامل عن هذه المخزونات شرطاً لمعاهدة المواد الانشطارية، أمراً مثيراً للمشاكل عند إجراء مفاوضات بشأن المعاهدة وتنفيذها لاحقاً.

١٠- بل إن أكثر البلدان الحائزة للأسلحة النووية شفافية كشفت النقاب عند إعلانها عن منتجاتها السابقة للبلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة، عن مشكلة ذات أهمية عملية بالغة، أي أنه لا يمكن تقديم تفسير لكمية تقترب من ٢ ٨٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم - وهي كمية تكفي لصنع عدة مئات من الأسلحة النووية. ولذلك فالأهمية العملية للإعلان عن المخزون الذي يتسم بهذا القدر الكبير من التفاوت أمر مشكوك فيه. وهذه مشكلة عملية ووجهت أيضاً في حالة جنوب أفريقيا. فخلال عملية "التحقيق في الإتمام" التي أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جنوب أفريقيا، لم يكن بالإمكان قبول أوجه التفاوت إلا إذا كانت مشفوعة حسابات داعمة أخرى (أي بيانات غير حساب المواد النووية) مثل السجلات التشغيلية، واستهلاك الطاقة الكهربائية، والتقارير عن الخسائر الكيميائية إلخ. ونظراً إلى أن جنوب أفريقيا أنتجت كمية قليلة نسبياً من اليورانيوم العالي الإثراء خلال فترة ١٥ عاماً تقريباً، فإن المشكلة العملية المتمثلة في إعطاء رقم مضبوط لإنتاج عشرات ومئات من الأطنان من مادة تم إنتاجها خلال نصف قرن ستثير مشكلات عملية هامة. ولذلك فإن الإعلان عن المواد النووية في الأسلحة أو المرتبطة مباشرة بالأسلحة النووية دون القدرة على التحقق من الإعلان الذي سيتم تقديمه، لن يسهم في بناء الثقة.

١١- وبإمكـــان معاهدة المواد الانشطارية أن تعالج مواد الأسلحة التي تم تحويلها من الاستخدام العسكري إلى أنشطة نووية لاستخدامات سلمية (التي تم الإعلان عنها كفائض). وسيتم إدراج الفائض من هذه المواد في قائمة حصر أولية لدولة ما عند دخول معاهدة المواد الانشطارية حيز التنفيذ (دون أن تكون ملزمة بالإعلان عن "الإنجاز والصـــحة" من ناحية الإنتاج) وستخضع لآلية التحقق المنصوص عليها في المعاهدة. وسيتم باستمرار إضافة المواد الأخرى التي يُعلن عنها في المستقبل بأنها فائضة، إلى قائمة الحصر الأولية بصورة لا يمكن الرجوع فيها.

المفاعلات البحرية

١٢- تضـــمن نمـــوذج اتفاقات الضمانات الشاملة، INFCIRC/153، منذ الموافقة عليه في عام ١٩٧٢، مادة (المادة ١٤) تسمح بسحب المواد النووية من الضمانات لـ "أنشطة عسكرية غير محظورة".

١٣- وكـــان الغرض من هذه المادة بالتحديد هو تطبيقها على المواد النووية للمفاعلات النووية البحرية التي تســـتخدم اليورانيوم العالي الإثراء. ولم تطبق هذه المادة عملياً أبداً، وربما لأن المرفق الوطني للأرصاد الجوية هو وحـــده الـــذي لديـــه مفاعلات بحرية عسكرية عاملة (غواصات وحاملات طائرات نووية) وأن المرافق الوطنية للأرصاد الجوية لا تخضع لاتفاقات الضمانات الشاملة.

١٤- وســـتظل الحاجة إلى وقود للمفاعلات البحرية قائمة ما ظلت هذه السفن البحرية تستخدم المفاعلات. وإمكانية الانتقال من الوقود الذي يُحصل عليه من اليورانيوم العالي الإثراء إلى وقود يُحصل عليه من اليورانيوم المنخفض الإثراء إمكانية بعيدة كل البعد لا سيما بالنسبة للغواصات.

١٥- والاســـتنتاج الواضح هو أنه ينبغي السماح في معاهدة المواد الانشطارية لمفاعلات البحرية العسكرية - وهـــو استثناء كان متوافراً أيضاً بالنسبة لبلدان غير حائزة على أسلحة نووية، من حيث المبدأ، لمدة تتجاوز ٢٥ عاماً.

التريتيوم

١٦- للهـــيدروجين ثلاثـــة نظائـــر؛ الهيدروجين نفسه، والديوتريوم والتريتيوم. ويظهر الديوتريوم في الطبيعة وينفصـــل عن الماء العادي "كماء ثقيل" (أي في شكله المركب مع الأوكسجين). ومع ذلك ،فإن التريتيوم مادة مشـــعة يـــبلغ عمـــرها النصفي حوالي ١٢ سنة ويجري إنتاجه في المفاعلات بإشعاع نظير من الليثيوم (Li6) مع النيترونات.

١٧- وتستخدم التريتيوم معظم الأسلحة النووية الحديثة، إن لم تكن جميعها إما لتعزيز قوة قنبلة داخلية الانفجار وإما للخلط مع الديوتريوم في تفاعل انشطاري في الأسلحة النووية الحرارية. وتنخفض القوة الفعلية لبعض الأسلحة النووية إلى درجة كبيرة إذا لم يتم تزويد التريتيوم المتضائل، من وقت لآخر.

١٨- وبينما يؤدي فرض حظر على إنتاج التريتيوم إلى حرمان بعض الأسلحة النووية من عنصر أساسي، وإلى "الموت" الطبيعي بمرور الوقت للعديد من الأسلحة الحديثة التي تحتوي على هذه المادة، فهو لا يقضي على جميع الأسلحة النووية. ويمكن دون مادة التريتيوم صنع قنبلة من البلوتونيوم أو من اليورانيوم العالي الإثراء، وإن كانت قوتها أقل فعالية. بيد أن تصغير الأجهزة النووية سيواجه قيودا شديدة.

١٩- ولن تختفي الحاجة لمادة التريتيوم عملياً إلا إذا بلغت التعهدات بموجب نزع السلاح النووي هدفها النهائي.

٢٠- وينبغي أن تحظر معاهدة المواد الانشطارية إنتاج مادة التريتيوم في المفاعلات النووية المدنية لاستخدامها في الأجهزة النووية المتفجرة.

المواد الانشطارية

٢١- يحدث الإطلاق الهائل لطاقة قنبلة انصهارية بسبب سلسلة تفاعلات نووية لا يمكن التحكم بها لانشطار "انقسام" نوايات اليورانيوم أو البلوتونيوم. وانقسام هذه النواة بنيوترونات قاذف، يطلق مزيداً من النيوترونات مما يؤدي إلى سلسلة متزايدة السرعة من تفاعل النويات الانشطارية مع ما يصطحبها من إطلاق كميات هائلة من الطاقة. وثمة جانب هام له صلة في سياق هذه المناقشة، هو أن سلسلة التفاعلات في الأسلحة النووية ترتبط بالنظم المعدنية والنيوترونات السريعة.

٢٢- وخلافاً لذلك، فإن سلسلة التفاعلات النووية التي يتم التحكم فيها والتي تتم في مفاعل توليد الطاقة لأغراض تجارية، هي سلسلة تحدث نتيجة نيوترونات بطيئة. ويتم إبطاء النيوترونات السريعة التي تنطلق من التفاعلات الانشطارية، باصطدامات مع ذرات منسقة مثل الهيدروجين. ولذلك فإن الماء الموجود في الجزء الأساسي من مفاعل الماء الخفيف يفيد في غرضين، هما تبريد المفاعل وإبطاء النيوترونات.

٢٣- ويمكن جعل بعض النويدات تتفاعل تسلسلياً مع كل من النيترونات البطيئة والسريعة أيضاً، كما يمكن أيضاً جعل نويدات معينة تتفاعل فقط مع نيترونات سريعة. وفضلاً عن ذلك، يمكن جعل العديد من النويدات تنشطر (تنقسم) عند قذفها مع جزيئات مناسبة (دون أن يقتصر ذلك على النيترونات)، مما يؤدي إلى إطلاق الطاقة، دون أن يؤدي ذلك إلى تفاعل تسلسلي.

٢٤- والغرض من المعلومات المقدمة في الفقرات السابقة هو إعطاء الخلفية اللازمة لتقييم مشكلة محددة اسمها معاهدة المواد الانشطارية، أي فهم المعنى (أو المعنى المراد) بـ"المواد الانشطارية". وهناك في المؤلفات التقنية تعاريف متنوعة لهذا المصطلح. فمثلاً، ورد في الملاحظة التقنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٩٩، التعريف التالي: "تستخدم جميع الأسلحة النووية مكونات للطاقة الانشطارية. وتنشطر جميع نظائر جميع العناصر ابتداء من اليورانيوم عندما ترتطم بالنيترون، مما يعني أنها قابلة للانشطار إلى حد ما. وتبين قدرة نظائر عنصر ما على الانشطار اختلافات ملحوظة (مثال ذلك أن قدرة اليورانيوم ٢٣٥ هي أكثر بكثير من قدرة اليورانيوم ٢٣٢). وتحتاج معظم النويدات الثقيلة أن تكون الطاقة الحركية للنيترون الساقط كبيرة جداً لكي تحدث الانشطار، ومع ذلك، فلا ينشطر إلا عدد قليل من النويدات الثقيلة عندما تكون الطاقة الحركية للنيترون الساقط صفراً أساساً؛ وتعرف مثل هذه النويدات بأنها انشطارية. واليورانيوم ٢٣٣ واليورانيوم ٢٣٥ والبلوتونيوم ٢٤١ هي أكثر النويدات الانشطارية شيوعاً".

٢٥- ومن الواضح دون المضي في مناقشة مختلف التعاريف، أن مصطلح "المادة الانشطارية" يرتبط عادة بمواد تتفاعل تسلسلياً مع النيترونات البطيئة أي مواد تستخدم في المفاعلات المولدة للطاقة. ومع ذلك، فإن المصطلح يتضمن أيضاً مواد الأسلحة لأن المواد التي تتفاعل تسلسلياً مع نيترونات بطيئة تتفاعل أيضاً مع نيترونات سريعة. وباستخدام كلمة "انشطارية" في المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية، ينبغي الإشارة بوضوح تام إلى أن المعاهدة لا تشمل وقف إنتاج "المواد الانشطارية" لاستخدامات أخرى غير استخدامات المتفجرات النووية. ودون هذا القيد، فإن فرض حظر على الإنتاج لأغراض الأسلحة النووية يمكنه أن يعني وقف إنتاج مفاعل الوقود للأغراض التجارية ومواد الأسلحة. ولئن تم التسليم بأنه سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تغيير اسم المعاهدة في هذه المرحلة، فينبغي أن يكون من الواضح أن من الضروري تعريف "المواد الانشطارية" كمواد تعالج المواد النووية التي يمكن جعلها تتفاعل تسلسلياً لأغراض السلاح النووي.

عناصر أخرى ما وراء اليورانيوم

٢٦- أبدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤخراً اهتماماً بقدرة كل من النبتونيوم والأمريسيوم على الانشطار. وهذان العنصران يتكونان في تركيزات منخفضة للغاية في الوقود النووي عند إشعاعهما في مفاعل وهما بحاجة إلى مرافق يتم تصميمها خصيصاً على نطاق صناعي لفصل المادة عن اليورانيوم غير المستخدم أو البلوتونيوم المنتج والمسترجع في المصانع التي تعيد معالجة الوقود المشعع أو في مصانع تعالج النفايات عالية المستوى الإشعاعي الناجمة عن إعادة المعالجة. والكميات الموجودة حالياً للنبتونيوم والأمريسيوم المنفصلين هي كميات قليلة. ومع ذلك، فإن النبتونيوم هو مادة ملائمة لصنع وسائل المتفجرات النووية (حتى وإن كانت نوعاً من أنواع المدافع

البسيطة نسبياً). وهناك اختلاف في الرأي فيما يتعلق بالاستخدام الموثوق به للأمريسيوم لهذا الغرض، بسبب خصائصه المادية (غير النووية). وربما كان من الضروري إدراج النبتونيوم في معاهدة المواد الانشطارية.

نموذج ممكن لمعاهدة خاصة بالمواد الانشطارية

ما يظل خارج معاهدة المواد الانشطارية

٢٧- طالما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن نزع السلاح النووي، فستستمر بعض الأنشطة خارج معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية:

(أ) ان النظير اللازم لنبيطة مصنوعة من البلوتونيوم، أي بلوتونيوم - ٢٣٩، يكون مقروناً بالتأكيد بنظائر أخرى من البلوتونيوم مثل البلوتونيوم ٢٤١ واللوتونيوم ٢٤٠. وبما أن هذه المواد هي مواد إشعاعية، فإن بعضها ينحل إلى أمريسيوم بنصف عمر قدره ١٤,٤ سنة، وهو بدوره مادة مشعة. ويصحب الانحلال الإشعاعي حرارة تكون ضارة بالتفاوتات الهندسية الدقيقة المسموح بها اللازمة للجزء الأساسي للسلاح. ولذلك ينبغي، من حين إلى آخر، إزالة الأجزاء الأساسية للبلوتونيوم في الأسلحة وإعادة تشغيلها لإزالة الأمريسيوم وغيره من المنتجات المنحلة. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تجديد التريتيوم.

ونتيجة ذلك، ستكون هناك مرافق ترتبط بإنتاج وإعادة إنتاج وتخزين مواد الأسلحة والأسلحة نفسها، تقع خارج نطاق معاهدة المواد الانشطارية، طالما كانت هناك أسلحة نووية.

(ب) لن يكون بالإمكان، في الغالب، أيضاً، وصول المحققين الدوليين إلى مرافق تفكيك الأسلحة النووية المتفق عليها بموجب التزامات نزع السلاح (أي نزع السلاح الطوعي) بسبب شواغل الانتشار.

(ج) كما أن الوصول إلى إنتاج الوقود للمفاعلات البحرية العسكرية لن يكون ممكناً لأسباب تمت مناقشتها أعلاه.

٢٨- وبإيجاز، ستكون الأمور التي لن تغطيها المعاهد الخاصة بالمواد الانشطارية، هي على الأرجح ما يلي:

(أ) المواد الأولية للأسلحة في الأسلحة الموجودة والمخزونة لهذه الأسلحة؛

(ب) مرافق ترتبط بالصنع أو إعادة الصنع والتخزين؛

(ج) مـــرافق للتـــفكيك النشيط للأسلحة العتيقة والفائضة، وكذلك التي تمت الموافقة عليها بموجب التزامات نزع السلاح؛

(د) مرافق لصناعة الوقود وإعادة المعالجة، المرتبطة بالمفاعلات البحرية العسكرية.

ما يمكن أن تشمله معاهدة المواد الانشطارية

٢٩- سيتم بطبيعة الحال إغلاق/وقف تشغيل[1] مرافق إنتاج المواد النووية، المتفق بشأنها بموجب المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية. كما أن من الممكن أيضاً إغلاق بعض المرافق الزائدة، المستخدمة في صنع تلك المواد أو إعادة صـــنعها. وفضـــلاً عن ذلك، سيطلب من بعض المرافق تخزين العناصر النووية المعلن عن أنها زائدة، في أشكالها الهندســـية أو التكوينـــية الأصلية. وإذا ما أريد إعادة تشغيل هذه المكونات إلى شكل أقل حساسية، فيمكن لهذا الغرض استخدام المرافق المخصصة لذلك.

٣٠- من البديهي أن تتضمن معظم هذه المرافق والرؤوس الحربية نفسها معلومات حساسة للغاية من وجهة نظر الانتشـــار. وســـيتطلب الأمر وضع نظام خاص للتحقق (دون وصول مباشر للقياسات ووصول منظم في بعض المـــناطق، إلخ) يكون غرضه الأولي ضمان عدم العودة، أي عدم عودة المواد التي يعلن عن أنها فائضة، إلى وضع الأسلحة/العسكرية وعدم إعادة استخدام المرافق لأغراضها الأصلية المتعلقة بإنتاج الأسلحة.

٣١- وبإيجاز فإن:

(أ) ســـيتوقف إنتاج نوع "المادة الانشطارية" المتفق عليها بموجب معاهدة المواد الانشطارية (وربما تعلق ذلك فقط باليورانيوم العالي الإثراء والبلوتونيوم المستخدم في صنع الأسلحة). ومع ذلك، فإذا كانت هناك حاجة إلى إنتاج كمية جديدة من اليورانيوم العالي الإثراء لاستخدامها في المفاعلات البحرية، فينبغي أن يتم ذلك في إطار تحقق مشدد.

(ب) ستغطي المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية المواد التي يعلن عن أنها فائضة (نتيجة تعهدات موازية بنزع السلاح) وستخضع لتحقق مناسب.

(ج) يجب إخضاع المرافق التي سيتم إغلاقها/وقف تشغيلها وفقاً لأحكام المعاهدة ومرافق إعادة تشغيل المواد التي تم الإعلان عن أنها فائضة والتي لا تزال في أشكال حساسة.

(د) يترتب على ذلك ضرورة تكييف نظام التحقق للحد من شواغل الانتشار.

(هـ) سيتمثل الغرض الأساسي للتحقق في ضمان عدم العودة (المواد والمرافق).

المواد الفائضة في شكل غير حساس

٣٢- ما أن تتم إعادة تشغيل مواد الأسلحة إلى شكل أقل حساسية، حتى يمكن إدخالها في نظام التحقق كمواد نووية جديدة. وبما أن هذه المواد ستكون اليورانيوم العالي الإثراء أو البلوتونيوم ٢٣٩ الغالب، فربما تكون المواد قد خفضت (إلى يورانيوم منخفض الإثراء في حالة اليورانيوم العالي الإثراء) أو استخدمت لإنتاج وقود أكسيد مختلط بحسب الحاجة. ويخزن ما تبقى من المادة بشروط تحقق عادية. وينبغي أن تخضع هذه العمليات أو تخزين المواد إلى تحقق يشبه التحقق من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٣- وبما أن المواد التي يتم تحويلها من المجال العسكري إلى المجال المدني آخذة في تزايد، فمن الممكن استخدامها في مفاعلات توليد الطاقة بعد صناعة وقود مناسب. ويمكن أن يؤثر ذلك على الحاجة إلى إنتاج يورانيوم جديد منخفض الإثراء من مورد المادة وإعادة معالجة الوقود المنفق لاسترجاع اليورانيوم ٢٣٥ غير المستخدم والبلوتونيوم الحديث الإنتاج. ومع ذلك، فلن يؤدي هذا إلى تجنب الحاجة إلى قدرات الإثراء وإعادة المعالجة في الأجل الطويل ولذلك ينبغي السماح لهذه الأنشطة بالاستمرار في إطار الإجراءات العادية للتحقق من الضمانات. وينبغي للمعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية ألا تحظر هذه الأنشطة - فثمة تدابير مناسبة للضمانات تكفل عدم استخدام مرافق الإثراء وإعادة المعالجة بصورة تخالف اشتراطات عدم الانتشار.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها منظمة قادرة على إجراء التحقق من الالتزام بالمعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية

٣٤- على الرغم من أن التحقق من تنفيذ المعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية سيؤثر عملياً وبصورة كبيرة وحصرية على الدول القليلة المنتجة أو الحائزة لأسلحة نووية و/أو مواد أولية للأسلحة، فإن عملية التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستعني حدوث زيادة تتراوح بين مرتين و٣ مرات في ميزانية الضمانات، بسبب توسيع حجم الأنشطة النووية لتلك الدول. وسيؤدي ذلك إلى ظهور مشكلات فيما بين الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وربما كان وضع نظام جديد للتحقق أكثر تكلفة. والمشكلة الخطيرة الأخرى هي عدم توافر محققين ممن تلقوا التدريب المناسب ولهم الخبرة الكافية في هذا المجال. ومن شأن ذلك أن يتسبب في مشاكل خطيرة في حالة مضاعفة عدد المراقبين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولنقل في الأجل القصير.

٣٥- ويمكن التصدي لبعض هذه المشاكل بالطرق التالية:

(أ) تكاليف الميزانية: يمكن وضع ميزانية منفصلة للمعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية. وبالتالي يمكن التعاقد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم خدمات التحقق. وبذلك يتم تجنب ظهور المشكلة التقليدية المتمثلة في الربط بين الضمانات وميزانيات التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ب) تكاليف التحقق: نظراً للكميات الكبيرة من المواد الجديدة وعدد المرافق الإضافية الواجب تغطيتها، لا يمكن تجنب ضرورة إجراء مراجعة جوهرية لتكاليف تنفيذ الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن القيام بذلك من خلال الحقوق المشروعة التي كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تملكها دائماً دون أن تمارسها أبداً؛ والحقوق الجديدة التي اكتسبتها الوكالة بموجب أحكام البروتوكول الإضافي؛ واستخدام أوجه التقدم التكنولوجي الجديدة.

(ج) توافر المراقبين: ليس هناك حل قصير الأجل لهذه المشكلة. وينبغي أن تكون عملية بناء العدد المطلوب للمراقبين، عملية مشتركة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودولها الأعضاء ويمكن لهذه العملية أن تستغرق عدة سنوات.

٣٦- إن اعتماد نظام الضمانات المتكاملة تحت مظلة الضمانات المعززة، يتيح بالفعل خفض حجم الأنشطة التقليدية للتحقق من تنفيذ الضمانات في ظل شروط محددة. بل ينبغي زيادة تطوير ذلك في ضوء العبء الإضافي المحتمل لمعاهدة المواد الانشطارية، حيث إن تركيزها الأساسي هو على التحقق من المواد النووية التي تشكل قلقاً حقيقياً من الانتشار.

الاستنتاجات

٣٧- وافقت الدول على أن من شأن وضع معاهدة خاصة بالمواد الانشطارية أن يكون خطوة هامة في عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

٣٨- ينبغي التوصل إلى فهم واضح بشأن "المواد الانشطارية" التي ينبغي أن تغطيها المعاهدة.

٣٩- وبالإضافة إلى فرض حظر على الاستمرار في إنتاج مواد نووية لأغراض صنع الأسلحة النووية، فإن المهمة الأساسية الأخرى للمعاهدة الخاصة بالمواد الانشطارية هي أن تكون بمثابة وعاء لمواد الأسلحة، الفائضة، وما يرتبط بها من مرافق تم إغلاقها/وقف تشغيلها، في مرحلة التحول من الاستخدامات العسكرية المتفجرة إلى الاستخدامات السلمية، لضمان عدم نكوص التحول.

٤٠- وللوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية التعهد بمسؤولية التحقق من الالتزامات بموجب الاتفاقية الخاصة بالمواد الانشطارية ولكن ينبغي معالجة بعض حالات الانتشار والقيود على الموارد.

٤١- وما أن يتم انتقال المواد النووية المستخدمة أصلاً لصنع الأسلحة إلى النطاق السلمي المشفوع بضمانات (إلى جانب المرافق المعنية) فإن ذلك يمكن أن يزيد من العبء الذي يتحمله نظام التحقق الموجود من ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويتعين إجراء تعديلات للطريقة التقليدية التي يتم في إطارها مثلاً تنفيذ الضمانات - مثال ذلك فيما يتعلق بمعالجة جميع البلوتونيوم (المستخدم في صنع الأسلحة والمفاعلات) كمادة تستخدم في صنع الأسلحة.

٤٢- ويمكن اعتبار الإعلانات عن الإنتاج التاريخي لهذه المواد مبادرة سياسية تعكس حسن النية على الرغم من أنه يتعين الاعتراف بالصعوبات العملية المتعلقة بالإنجاز.

٤٣- ويتطلب إنتاج التريتيوم في مفاعلات الطاقة المدنية لاستخدامه في نبائط المتفجرات النووية وإنتاج المواد النووية لمفاعلات بحرية، دراسة خاصة في إطار معاهدة المواد الانشطارية.

الحواشي

(١) انظر: تعاريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية الواردة في البروتوكول الإضافي (INFCIRC/540) أي:

مرفق تم إغلاقه: هو منشأة تم وقف العمليات فيها وتم نقل المواد النووية منها دون وقف تشغيلها.

مرفق تم وقف تشغيله: هو منشأة تم نقل الهياكل المتبقية والمعدات اللازمة لاستخدامها أو تم جعلها غير قابلة للتشغيل لكي لا يمكن استخدامها للتخزين ولكي لا تعود صالحة لاستخدامها لتناول أو معالجة أو استخدام مواد نووية.

CD/1671/Add.1
23 August 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

جنوب أفريقيا

ورقة عمل

النطاق المحتمل لمعاهدة المواد الانشطارية والمتطلبات المتعلقة بها

إضافة

(A) GE.02-63606 260802 260802

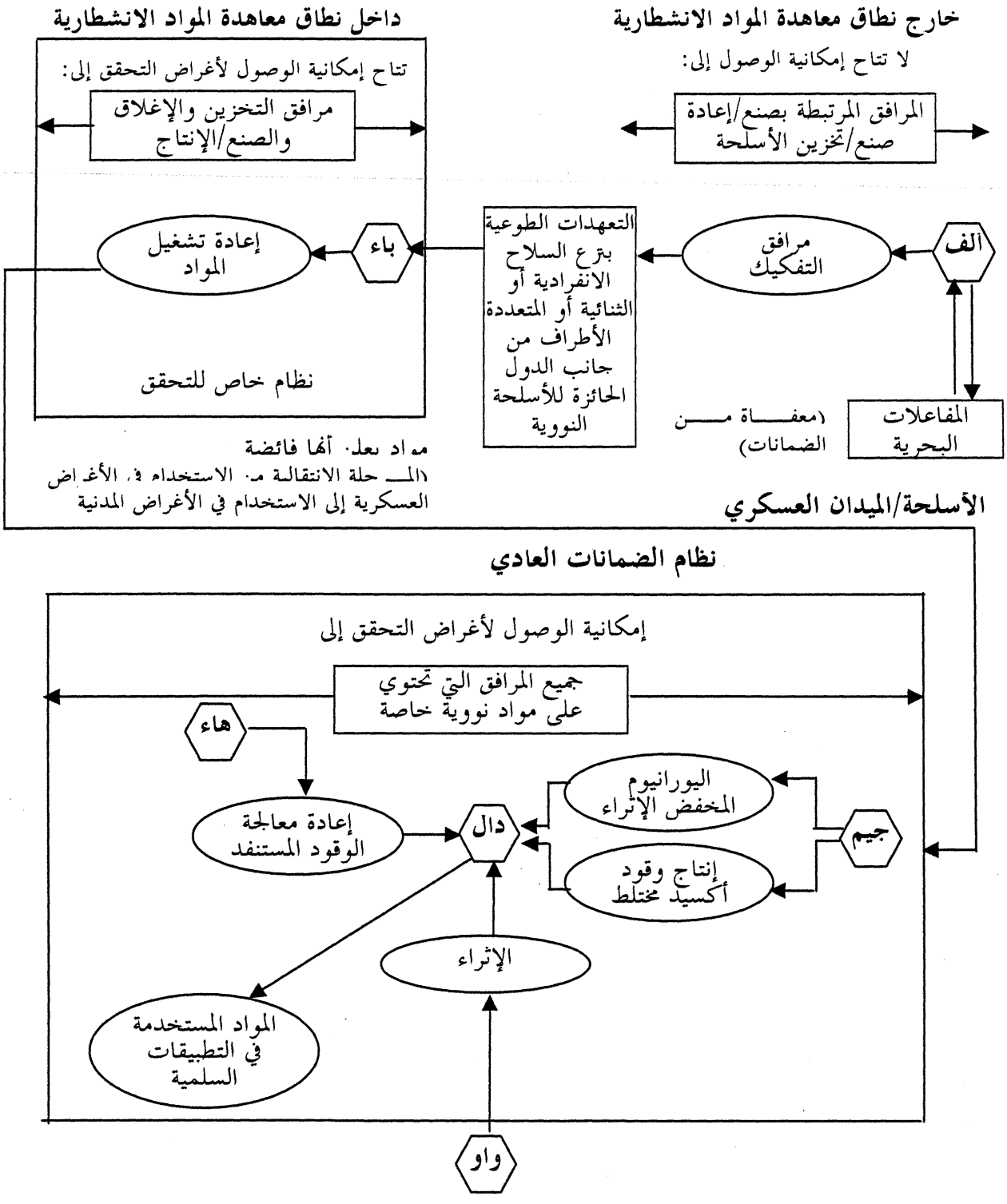

فئات المواد النووية

ألف: مواد نووية توجد في الأسلحة وتنطبق برامج تتعلق بالأسلحة والأغراض المفاعلات البحرية

باء: مواد نووية ناتجة عن أسلحة نووية مفككة ومخصصة لأغراض الاستخدامات السلمية ولكنها لا تزال في شكل حساس (جوهرية أو تكوينية)

جيم: مواد نووية على غرار المادة في باء ولكن أعيد تشغيلها إلى شكل أقل حساسية

دال: مواد نووية جديدة منتجة (من إعادة معالجة الوقود المستنفد في إطار الضمانات أو من إثراء مواد مصدرية أو جرى الحصول عليها من مواد أعلن أنها فائضة)

هاء: مواد نووية تخضع بالفعل للضمانات (الوقود المستنفد)

واو: مادة مصدرية

CD/1676
19 June 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود في جنيف في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

يشرفني أن أُحيل إليكم ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية بشأن قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، الذي نظمه في جنيف وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

وقد تجاوز مجموع عدد المشاركين في هذا الاجتماع المائة مشارك. وحضر الاجتماع أكثر من ٤٠ بلداً إضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية وكذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

ولخص الدكتور بارنابي - وهو من أشهر علماء الفيزياء النووية ومدير سابق لمعهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام في ستكهولم - في مقدمته الحاجة لمثل هذه المعاهدة. وقال إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - علاوة على كونها صكاً فعالاً في مجال عدم الانتشار - تضع حداً نوعياً لتطوير الأسلحة النووية. وسوف تضع المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى حداً كمياً لإنتاج المواد الانشطارية. وبالتالي فإنها ستشكل مساهمة هامة في اتجاه عدم الانتشار وخطوة أخرى أساسية في اتجاه نزع السلاح النووي. كما أنها ستساهم في الحدّ من مخاطر الإرهاب النووي.

وسلط النقاش الأضواء بعد ذلك على الحاجة لفهم هذا الموضوع فهماً أفضل. وشملت القضايا المثارة في المناقشات مخاطر انتشار البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء، والحماية المادية لمخزونات المواد الانشطارية، وإعادة تجهيزها، وإنتاج الوقود والأكسيدات المختلطة، والاستعمالات شبه العسكرية مثل الدفع البحري، والإرهاب النووي وجدوى إنتاج ما يسمى بـ "القنبلة القذرة" من اليورانيوم الشديد الإثراء.

وقد شجع المشاركون وفد بلدي على مواصلة هذه العملية. ويزمع وفدي تنظيم الاجتماع القادم بشأن القضايا الموضوعية في هذه العملية في منتصف أيلول/سبتمبر.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة إضافة إلى مرفقاتها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتعميمها على كافة الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(التوقيع:) كريس س. ساندرس
السفير
الممثل الدائم لهولندا
لدى مؤتمر نزع السلاح

ورقة غير رسمية بشأن عملية حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى: خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي

من إعداد البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح،
جنيف، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

يعتبر حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى خطوة أساسية نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مدى عدة سنوات - وبتوافق الآراء - قراراً يدعو إلى البدء فوراً بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة من هذا القبيل. وبالرغم من أن ولاية هذه المفاوضات (CD/1299) يعود تاريخها إلى عام ١٩٩٥، فهي لم تبدأ بعد بسبب المأزق الذي يواجهه مؤتمر نزع السلاح.

إن أهم أولوياتنا على الاطلاق كانت، وستظل، التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، الذي يُعد الوسيلة الحيوية، والهيئة الوحيدة، لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح. وقد بذل العديد من رؤساء المؤتمر جهوداً كبيرة للتوصل إلى هذا التوافق، لكن جهودهم أخفقت لسوء الحظ حتى الآن في التوصل إلى النتيجة المنشودة.

وطالما لم يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله، فإننا نرى أنه من المهم ومن الضروري تناول قضايا نزع السلاح النووي وعدم انتشاره بطريقة بناءة. وستقوم البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح، سعياً لبلوغ هذه الغاية، بتنظيم سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية المفتوحة العضوية ذات الطبيعة الإعلامية والتثقيفية بشأن قضية انتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى.

والغرض من هذه العملية هو إعداد الوفود في جنيف إعداداً أفضل للمفاوضات الفعلية في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى.

وسيتم ذلك من خلال عقد جلسات إعلامية وتثقيفية، يتبعها نقاش وتبادل للآراء بين المشاركين في العملية. وستكون مواضيع هذه الاجتماعات ذات طبيعة عامة، وتتعلق بالقضايا ذات الصلة بهذه المفاوضات.

والعملية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح، إضافة إلى الدول التي لها مركز المراقب في مؤتمـــر نزع السلاح. وسوف يتم بين الفينة والأخرى دعوة خبراء من هيئات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤسسات البحث والمنظمات غير الحكومية للمشاركة والمساهمة في هذه العملية أيضاً.

وسيتم تنظيم هذه العملية بطريقة شفافة تماماً. وستزود البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح جميع الوفود المهتمة بالموضوع بملخصات موجزة للمواضيع التي يتم نقاشها في الاجتماعات الخاصة بهذه العملية.

ولن يؤثر حضور الاجتماعات غير الرسمية في هذه العملية، التي تنظمها البعثة الدائمة لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح أو المشاركة في المناقشات بأية طريقة من الطرق على موقفكم الوطني من برنامج عمل المؤتمر بصورة عامة، أو على المفاوضات في المستقبل بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى بصورة خاصة.

وضع حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض استعمالها في صنع الأسلحة النووية في السياق الصحيح

دوره في انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي والإرهاب النووي

فرانك بارنابي

عندما انتهت الحرب الباردة منذ حوالي ١٠ سنوات، كان الافتراض عموماً بأن الأهمية التي أولاها القادة السياسيون للأسلحة النووية ستتناقص بصورة درامية، وكان الأمل يحدو العديد من الناس بأن يتحقق التقدم على وجـــه السرعة في نزع السلاح النووي مما يقود إلى إزالة هذه الأسلحة، وأن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه سوف تتمـــثل في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على أن يتبعها بعد فترة وجيزة حظر إنتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية.

ولكن لسوء الحظ لم يحدث شيء من هذا القبيل. بل الواقع أن الأسلحة النووية عاودت الظهور على بنود جـــدول الأعمـــال الآن إلى حد يذكرنا بذروة الحرب الباردة. والمثال على ذلك، وفقاً لما تقوله التسريبات إلى الصـــحافة، هـــو أن بيان السياسة النووية في الولايات المتحدة، الذي استكمل في نهاية عام ٢٠٠١، يصف دور الأسلحة النووية في المستقبل البعيد، ليس كجزء من سياسة الردع النووي ولكن كجزء من الاستراتيجية الأمريكية في شـــن الحروب. ومن الواضح أن البنتاغون يعكف على وضع خطط للطوارئ لاستخدام الأسلحة النووية ضد أهداف في سبعة بلـــدان أو أكثر – بما فيها إيران والصين والعراق وروسيا وسوريا وليبيا.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أعلن وزير الدفاع البريطاني لأول مرة على الاطلاق بأنه يمكن استخدام الأسلحة الـــنووية الـــبريطانية في توجيه ضربة أولى وضد البلدان التي تستخدم أسلحة بيولوجية أو كيميائية ضد القوات البريطانية أو ضد أهداف في المملكة المتحدة. وقد تراجعت الحكومتان الأمريكية والبريطانية عن تأكيداتهما الخاصة بضمان الأمن بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان لا تحتازها وليست حليفة لقوى حائزة للأسلحة النووية.

وتم اعـــتماد هذه السياسات الجديدة على الرغم من "التعهد الصريح بتحقيق الإزالة التامة" لأسلحتهما النووية والذي قطعته كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إضافة إلى دول أخرى حائزة للأسلحة الـــنووية بالفعل (الصين، فرنسا وروسيا) وذلك في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار. وقد صدق ١٨٧ بلداً على معاهدة عدم الانتشار، مما يجعلها أشمل معاهدة متعددة الأطراف للحد من الأسلحة النووية.

كيف يمكن تحقيق نزع السلاح النووي على نطاق واسع؟

من الصعب على المرء أن يتوقع تحقيق نزع السلاح النووي على نطاق واسع إلا من خلال برنامج تدابير مقسم إلى مراحل، ويرى العديدون بأنه ينبغي أن يكون برنامجاً موقوتاً. وينبغي أن يهدف البرنامج أول ما يهدف إلى منع الانتشار النووي الأفقي (انتشار الأسلحة النووية إلى البلدان التي لا تحتازها الآن) والرأسي (زيادة إعداد الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها في ترسانات القوى الحائزة للأسلحة النووية). ومن ثم ينبغي أن يتم التحرك باتجاه تخفيض الترسانات النووية، إلى نقطة الصفر في نهاية المطاف.

وسوف يشمل هذا البرنامج التدابير الرئيسية التالية:

(١) المعاهدات القائمة حالياً، وأهمها:

- معاهدة "ستارت" الأولى (معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها) لعام ١٩٩١ ومعاهدة "ستارت" الثانية (معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها) لعام ١٩٩٣؛
- معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢؛
- معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى لعام ١٩٨٧ (معاهدة القوة النووية المتوسطة المدى)؛
- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لعام ١٩٩٦؛
- المعاهدات الأربع التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية (في أمريكا اللاتينية [١٩٦٧]، وجنوب المحيط الهادئ [١٩٨٥]، وجنوب شرق آسيا [١٩٩٥]، وأفريقيا [١٩٩٦])؛

(٢) التدابير التي لم يتم التفاوض حولها بعد، بما فيها:

- إجراء تخفيضات أخرى في الترسانات الأمريكية والسوفياتية السابقة للأسلحة النووية التكتيكية والاستراتيجية إلى ما دون المستويات التي تم التفاوض عليها ثنائياً أو المعلن عنها من طرف واحد؛

- و*التخفيضات في الترسانات النووية البريطانية والفرنسية والصينية من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف؛

- وتوحيد سياسات تصدير الأسلحة النووية من جانب موردي المواد النووية والتي ينبغي أن تصبح قابلة للتنفيذ قانوناً ومصحوبة بالعقوبات، ويفضل أن يتخذ ذلك شكل معاهدة؛

- ومعـــاهدة لعـــدم البدء باستعمال السلاح النووي، تصادق عليها جميع القوى الحائزة للأسلحة النووية؛

- وتدعيم نظام الضمانات الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية؛

- وفرض حظر على إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ومـــن بين المعاهدات القائمة حالياً، ما زالت معاهدة "ستارت الثانية" تنتظر التصديق عليها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ولن يتم ذلك خلال فترة رئاسة الرئيس بوش، إن تم على الإطلاق، وسوف تنسحب الولايـــات المتحدة من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في حزيران/يونيه ٢٠٠٢؛ أما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي كاد يقضي عليها كلياً عدم تصديق الولايات المتحدة عليها فما زالت تنتظر دخول حيز التنفيذ.

ومن المفترض عموماً بأن التدبير التالي للحد من الأسلحة النووية الذي سيتم التفاوض عليه سيكون إبرام معاهدة متعددة الأطراف لحظر إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية، (والتي تسمى غالباً بمعاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية) وأن المفاوضات بشأنها ستجري في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

المحادثات الثنائية الأمريكية - الروسية

إن القدر الأعظم من الأسلحة النووية البالغ عددها ٣٠ ٠٠٠ أو ما يقارب ذلك في عالم اليوم هي أسلحة أمريكية أو روسية (انظر الجدول أدناه). أما الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية - الصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والهند، وإسرائيل، وباكستان - فتحتفظ في ترساناتها النووية بحوالي ٢٠٠ ١ سلاح نووي.

وعـــلى الرغم من إعلان إدارة الرئيس بوش عن استعداها وعزمها على خفض عدد الأسلحة النووية التي تنشرها، فإنها ما تزال تحتفظ بآلاف الأسلحة النووية في مخزوناتها الأساسية وتخطط لتطوير أسلحة نووية جديدة - كالرأس النووي الذي يخترق أعماق الأرض، لتدمير الأهداف المحصنة تحت الأرض مثل المخابئ المحصنة، وسوف يـــتم نشر قذائف باليستية جديدة عابرة للقارات في عام ٢٠٢٠، كما ستوضع في الخدمة طائرة قاذفة جديدة في

عـــام ٢٠٤٠. وبعد أن أدارت الولايات المتحدة ظهرها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ربما عبرت عن نيتها في البدء بإجراء تجارب نووية مرة ثانية. كما أن هناك من يقول إنه سيتم تركيب رؤوس حربية نووية على القذائف المضادة للقذائف التسيارية كجزء من "برنامج الولايات المتحدة الوطني للدفاع ضد القذائف". وسوف تتزايد الضغوط لاستخدام القذائف النووية المضادة للقذائف التسيارية النووية حيث أخفقت التجارب الجديدة التي تستخدم فيها القذائف المضاة للقذائف التسيارية التقليدية التي "تصيب لتدمّر".

والغـــرض مـــن هذه التطورات الجديدة هو إعادة إحياء القوات النووية الأمريكية بحيث تشمل "ثلاثية جديـــدة من القدرات النووية التي تجمع بين الضربات الهجومية النووية والتقليدية وبين الهياكل الأساسية للدفاع بالقذائف وبالأسلحة النووية". مما يظهر أن إدارة الرئيس بوش ترى أن الأسلحة النووية ستشكل جزءاً لا يتجزأ من القوات العسكرية الأمريكية على مدى الـ ٥٠ سنة المقبلة على الأقل.

وقـــد أعـــلن الأمريكيون رسمياً أنهم يرغبون في تخفيض عدد الأسلحة النووية الاستراتيجية التي ينشرونها وذلـــك من العدد الحالي البالغ ٧ ٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية أو ما يقارب ذلك، معظمها في حالة تأهب ويمكـــن اطلاقـــه في خـــلال ١٥ دقيقة من صدور الإنذار، إلى ما يتراوح بين ١ ٧٠٠ و٢ ٢٠٠ سلاح نووي استراتيجي منشور.

وفي القمـــة التي انعقدت بين الرئيسين بوش وبوتين، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، اتفق الروس والأمريكيون على معاهدة لخفض أعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية المنشورة إلى ما بين ١ ٧٠٠ و٢ ٢٠٠ بحـــلول عام ٢٠١٢. ويعتبر ذلك تخفيضاً ذا شأن في العدد الحالي البالغ قرابة ٦ ٠٠٠ رأس على كل جانب.

لكن هناك اعتراضات جدية على المعاهدة، لأنها لا تشترط تفكيك الرؤوس الحربية غير المستخدمة، فبوسع كـــل طـــرف العودة إلى أي مستوى من القوة يختاره بعد عام ٢٠١٢، ويمكن أن ينسحب أي من الطرفين من المعاهدة بعد إخطار مدته ٩٠ يوماً، ولا توجد أية ضوابط على الأسلحة النووية التكتيكية، كما أنه لا توجد أية الـــتزامات بالـــتحقق من تطبيق المعاهدة. والسؤال الرئيسي هنا هو: هل سيصادق مجلس الدوما الروسي ومجلس الشيوخ الأمريكي على هذه المعاهدة؟

ومـــن المحـــتمل أن تحـــتفظ كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بمخزون من الأسلحة الكاملة ومكوناتهـــا ممـــا سيسمح لهما بنشر قرابة ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي آخر بسرعة كبيرة إذا ما اتخذ القرار السياسي بذلك.

ولا يمكن اعتبار هذه المعاهدة بالكاد معاهدة نزع سلاح نووي. بل إنها اتفاق على الحد من عدد الأسلحة النووية المنشورة التي تظل في حالة تأهب. وهذا بالطبع شيء يبعث على السرور. لكنه بالنظر إلى ازدياد الثقة المتبادلة حالياً بين الولايات المتحدة وروسيا، يرى الكثير من المراقبين أنه كان بوسعهما أن يخفضا ترسانتهما النووية إلى أقل من ذلك بكثير وبصورة لا يمكن الرجوع فيها.

الخطوات التالية

من الواضح أن إدارة الرئيس بوش لا ترى أي جدوى في التفاوض بشأن معاهدات متعددة الأطراف. بل تفضل اتخاذ خطوات من طرف واحد. والمعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تحرص إدارة الرئيس بوش بالفعل على الإبقاء عليها هي معاهدة عدم الانتشار. كما أنها تريد التفاوض حول حظر إنتاج المزيد من المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية. مما يبعث على بعض الأمل بأن يتم التفاوض على حظر من هذا القبيل في وقت قريب.

وما الذي حدث حتى الآن

تعود فكرة معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية إلى ٥٦ عاماً مضت، أي إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. مما يجعلها أول تدبير اقتُرح رسمياً للحد من الأسلحة النووية. وكانت معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية جزءاً من خطة باروخ الأمريكية. كما شهدت المزيد من التقدم فيها بفضل الرئيس دوايت أيزنهاور في خطابه المعنون `الذرة من أجل السلام` الذي ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣، عندما قال "ستسعى الولايات المتحدة إلى أكثر من مجرد تخفيض أو إزالة المواد الذرية المعدة للأغراض العسكرية".

وإبان الستينات، عندما كانت تجري المفاوضات بشأن معاهدة عدم الانتشار، أُدرج الحظر على انتاج المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية ضمن مجموعة من التدابير - بالإضافة إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإجراء تخفيضات في الترسانات النووية للقوى الحائزة للأسلحة النووية، وإدارة البلوتونيوم ومراقبته وتخزينه دولياً. وصدرت، بعد عام ١٩٧٨، قرارات منتظمة عن الجمعية العامة تدعو إلى حظر انتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية لكن الأمل بتحقيق تقدم في هذا المجال لم يكن كبيراً في ظل استمرار الحرب الباردة.

ومع انتهاء الحرب الباردة وبروز الحاجة لإحراز التقدم في الحد من الأسلحة، اكتسب المفهوم بحد ذاته زخماً كبيراً بفضل الرئيس بيل كلينتون. حيث قال في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: "سوف نتخذ خطوات جديدة للحد من المواد المعدة لصنع الأسلحة النووية. إن تزايد المخزونات العالمية من البلوتونيوم واليورانيوم الشديد الإثراء يزيد من خطر الإرهاب النووي في كافة البلدان. وسوف نعمل جاهدين للتوصل إلى

اتفاق دولي يحظر إنتاج هذه المواد إلى الأبد". وبدا أن هذا الدعم الأمريكي القوي جعل من فرض حظر من هذا القبيل أمراً واقعياً وقابلاً للتحقيق.

وفي عام ١٩٩٣ أوصى قرار الجمعية العامة ٤٨/٧٥ لام بإجراء مفاوضات حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وطلب إلى "الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تقدم المساعدة في مجال دراسة ترتيبات التحقق المتعلقة بتلك المعاهدة" لكنه لم يتطرق على وجه التحديد إلى الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الوكالة بهذا الصدد. ومن شأن المعاهدة الوارد ذكرها في القرار أن تحظر الإنتاج لكنها لا تتطرق إلى ذكر المخزونات الحالية من المواد الانشطارية. وتم اعتماد هذا القرار بتوافق الآراء.

وأية معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية كما تم تعريفها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من شأنها أن تغطي إنتاج البلوتونيوم القابل للاستخدام في صنع الأسلحة (البلوتونيوم الذي يحتوي على أكثر من ٩٣ في المائة من نظير البلوتونيوم - ٢٣٩)، واليورانيوم الشديد الإثراء القابل للاستخدام في صنع الأسلحة (اليورانيوم الذي يتم اثراءه إلى أكثر من ٩٠ في المائة من اليورانيوم - ٢٣٥)، واليورانيوم - ٢٣٣ للأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، أو الذي يقع خارج نطاق الضمانات الدولية.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وافق أعضاء مؤتمر نزع السلاح في جنيف على تعيين منسق خاص لكي "يلتمس آراء أعضاء المؤتمر بشأن أفضل الترتيبات المتعلقة بالتفاوض" حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وعلى الرغم من أنه لم يكن هناك أي تأييد للتفاوض حول معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية من جانب مؤتمر نزع السلاح، فسرعان ما ظهر للمنسق الخاص، السفير الكندي جيرارلد ي. شانون، أن القضية السياسية الحاسمة الأهمية هي نطاق معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. فهل تشمل ما أُنتج في الماضي إضافة إلى ما يُنتج في المستقبل من المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية؟

ولم يستطع السفير شانون حتى ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥ الإبلاغ عن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية التفاوضية من أجل حظر المواد الانشطارية وإنشاء "لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، قابلة للتحقق منها دولياً وفعلياً لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى". ولم يتيسّر التغلب على حل الصعوبات التي تكتنف تعريف نطاق الحظر لكن اعتماد الولاية تم تحقيقه من خلال حل وسط (يصفه البعض بأنه تلفيق).

وحسبما قال السفير شانون: "أعرب العديد من الوفود خلال المشاورات التي أجريتها عن هواجس بشأن مختلف القضايا المتصلة بالمواد الانشطارية، بما في ذلك النطاق الملائم للاتفاقية. وأعربت بعض الوفود عن رأي مفاده أن هذه الولاية لن تسمح إلا بالنظر داخل اللجنة في إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل. وارتأت وفود أخرى أن الولاية ستسمح بالنظر ليس فقط في الانتاج المستقبل بل وفي الإنتاج السابق أيضاً. ومن ثم كانت هناك آراء أخرى بأنه ينبغي ألا يقتصر النظر على انتاج المواد الانشطارية وحدها (سواء كان ذلك في الماضي أو المستقبل) بل أن يشمل قضايا أخرى كذلك، من قبيل إدارة هذه المواد. وتم الاتفاق بين الوفود على أن الولاية المتعلقة بإنشاء لجنة مخصصة لا يمنع قيام أي وفد بطرح أي واحدة من القضايا المشار إليها أعلاه كي تنظر فيها اللجنة المخصصة".

ولم يحرز أي تقدم آخر في المناقشات الدائرة في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية إلا بعد قيام كل من الهند وباكستان بإجراء تجارب للأسلحة النووية في عام ١٩٩٨. وكان حتى ذلك الحين عدد من أعضاء مؤتمر نزع السلاح، ومعظمهم من بلدان عدم الانحياز يريدون ربط المفاوضات بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية بالمناقشات الدائرة حول جدول زمني موقوت لنزع السلاح النووي. أما القوى المعترف بحيازتها للأسلحة النووية فقد رفضت على الدوام الموافقة على هذا الربط.

وفي نهاية دورة عام ١٩٩٨، قام مؤتمر نزع السلاح فعلاً بإنشاء لجنة مخصصة لبدء التفاوض حول معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. وترأس اللجنة السفير الكندي مارك موهر. ولم يدم عمل اللجنة إلا لفترة ثلاثة أسابيع قبل انتهاء الدورة.

العقبات أمام إبرام معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية

تعذرّ التوصل إلى قرار في مؤتمر نزع السلاح بإعادة عقد اللجنة في عام ١٩٩٩. وكانت أهم العقبات التي تقف حجر عثرة أمام المفاوضات بشأن المعاهدة هي النزاعات حول كيفية التعامل مع المخزونات العسكرية الحالية من المواد الانشطارية والعلاقة بين معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية وبين نزع السلاح النووي، ولا سيما البرنامج الموقوت لنزع هذا السلاح.

وكانت مواقف الهند وباكستان وإسرائيل، وهي قوى كلها حائزة للأسلحة النووية، إزاء التفاوض حول معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية، هامة جداً، بالطبع. فقد أعلنت باكستان عن استعدادها للموافقة على التفاوض بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح ولكنها تريد أن يشمل ذلك المخزونات. أما الدول الخمس المعترف بحيازتها للأسلحة النووية، والهند وإسرائيل فتريد استثناء المخزونات. ووافقت إسرائيل على البدء في المفاوضات لكنها قالت إنها "تبدي تحفظها إزاء جوهر" القضايا التي سيتم التفاوض حولها.

وأهـــم عقبة حالياً (حزيران/يونيه ٢٠٠٢)، (إن لم تكن الأهم) أمام البدء في المفاوضات بشأن معاهدة لوقـــف إنتاج المواد الانشطارية تتمثل في موقف الصين. لأنه يبدو أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح الآخرين الذين كـــانوا يطالبون بربط معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ببرنامج موقوت لنزع الأسلحة النووية قد أسقطوا مطالبتهم هذه.

وتتمســـك الصين بقوة بأن أية معاهدة لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ينبغي التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح. ولن توافق على إعادة دعوة اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن معاهدة من هذا القبيل ما لم يتم إنشـــاء لجنة مخصصة للتفاوض حول معاهدة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي أيضاً. وترغب الصين بإنشاء لجنة مخصصة ثالثة تابعة لمؤتمر نزع السلاح لمناقشة نزع السلاح النووي، وأن تعمل اللجان الثلاث بالتوازي فيما بينها.

وإذا تخـــلت الصـــين عن ربط أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي، فلا يبدو أن هناك أي سبب يحول دون البدء بسرعة في التفاوض بشأن معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية.

الفوائد المترتبة على معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية

باختصار، هناك حاجة لمعاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية بغية:

- معاودة بدء المفاوضات حول المزيد من الحد من الأسلحة النووية وتدابير نزع السلاح - وبدون معـــاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية فإن أقل ما يقال إنه من غير المحتمل احراز أي تقدم في الحد من الأسلحة النووية ونزعها؛
- والحد من انتشار الأسلحة النووية إلى البلدان التي لا تحتازها حالياً؛
- وتشجيع الحد من المواد الانشطارية التي يمكن أن تصنع منها الأسلحة النووية أو المتفجرات النووية؛
- وزيادة مقدار المواد الانشطارية القابلة للاستخدام في الأسلحة بموجب ضمانات دولية؛
- وتحسين فعالية سياسات تصدير الأسلحة النووية؛
- والإقلال من خطر الإرهاب النووي.

ومـــن الجديـــر بالذكر أن كل البلوتونيوم تقريباً، بما في ذلك البلوتونيوم الذي تنتجه المفاعلات النووية المدنية، يمكن استخدامه في انتاج أسلحة نووية فعالة. ويبلغ المخزون العالمي من البلوتونيوم المدني، الذي تم فصله من عناصر الوقود المستنفذ الناتج من مفاعلات القوى النووية، وهي العناصر الموجودة في مخازن للبلوتونيوم حالياً،

قرابة ٣٠٠ طن، وهي كمية كافية لانتاج ٦٠ ٠٠٠ سلاح نووي على الأقل - أي ضعف العدد الموجود حالياً في الترسانات النووية في العالم. وعليه فإن إحدى القضايا الهامة، تتمثل فيما إذا كان ينبغي أن يدخل البلوتونيوم المدني ضمن نطاق أية معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية بشكل ما أم لا.

وفي الختام، فإن من شأن أية معاهدة فعالة لوقف انتاج المواد الانشطارية أن تحد من سبل الوصول إلى المواد الانشطارية بمنع انتاج المزيد منها لاستخدامه في صنع الأسلحة النووية وأن تزيد مقدار المواد الانشطارية القابلة للاستخدام للأسلحة الخاضعة للضمانات الدولية. ومن شأن هذين العاملين معاً أن يجعلا من الأصعب تحويل المواد الانشطارية بصورة غير مشروعة إلى صنع الأسلحة والمتفجرات النووية. وبذلك يتم الحد من خطر الإنتشار النووي والإرهاب النووي على حد سواء.

الجدول: الترسانات النووية

البلد	العدد الاجمالي للأسلحة النووية المنشورة (الاستراتيجية والتكتيكية)		
	الاستراتيجية	التكتيكية	المجموع
الولايات المتحدة الأمريكية	٧ ٢٠٠	١ ٦٧٠	٨ ٨٧٠
روسيا	٥ ٦٠٠	٣ ٦٠٠*	٩ ٢٠٠
الصين	٢٨١	١٢٠	٤٠١
فرنسا	٢٨٨	٦٠	٣٤٨
المملكة المتحدة	٨٥	صفر	١٨٥
الهند			قرابة ٣٥
إسرائيل			قرابة ٢٠٠
باكستان			قرابة ٣٦
المجموع			قرابة ٢٠ ٠٠٠**

* بما في ذلك ١ ٢٠٠ رأس حربي نووي مركبة على قذائف مضادة للقذائف التيسارية حول مدينة موسكو.

** يوجد بالإضافة إلى ذلك أكثر من ١٠ ٠٠٠ سلاح نووي احتياطي، في كل من الولايات المتحدة وروسيا بصورة أساسية.

- - - - -

CD/1683*
3 September 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخـــة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة من الممثلة الدائمة لآيرلندا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح تحيل فيها النص الانكليزي للورقة المقدمـــة من مصر بالنيابة عن بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥

يشرفني أن أحيل إليكم الصيغة الانكليزية للورقة المقدمة من مصر بالنيابة عن بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

وأكـــون ممتنة جدا لو تفضلتم بإصدار هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في المؤتمر.

(التوقيع:) ماري ويلان

السفيرة

الممثلة الدائمة

---

* مستنسخة من الوثيقة الصادرة سابقا NPT/CONF.2005/PC.I/9 بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ كما هي مرفقة.

(A) GE.02-63851 130902 130902

ائتلاف برنامج العمل الجديد

ورقة مقدمة من مصر بالنيابة عن بلدان برنامج العمل الجديد

أولا – خلفية

١– في عـــام ١٩٩٥، مـــددت الدول الأطراف صلاحية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مســـمى وتعهـــدت بأن تبذل كل ما في وسعها لكفالة الطابع العالمي لها. وقد تعززت عملية استعراض المعاهدة واعـــتمدت مبادئ وأهداف لوضع المعاهدة موضع التنفيذ. كما اعتمد القرار المتعلق بالشرق الأوسط كجزء لا يتجزأ من مجموعة التدابير المتخذة عام ١٩٩٥.

٢– وفي عـــام ١٩٩٦، صدرت بالإجماع عن محكمة العدل الدولية فتوى مفادها أن "هناك التزاما بإجراء مفاوضات بنية حسنة والخروج منها بنتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة".

٣– وتمـــثل الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ خطوة إيجابية على طريق نزع السلاح النووي. وعلى وجه الخصوص، قدمت الدول الحائزة لأسلحة نووية والتي قدمت تعهدا لا لبس فيه بالتخلص نهائيا من ترساناتها النووية واتفقت على أن تتخذ خطوات عملية من شأنها أن تـــؤدي إلى نزع السلاح النووي ولهذه الغاية، كانت هناك ضرورة لتوفر خطوات إضافية لتحسين فاعلية عملية استعراض المعاهدة المعززة.

ثانيا – المبادئ الأساسية

٤– تعـــد مشـــاركة المجتمع الدولي ككل أساسية لصيانة وتعزيز السلم والاستقرار الدوليين. وإن الأمن الدولي شأن جماعي يتطلب الالتزام الجماعي. وقد أسهمت المعاهدات التي جرى التفاوض عليها دوليا في ميدان نزع السلاح مساهمة ذات بـــال في إحلال السلم والأمن الدوليين. كما أن تدابير نزع السلاح النووي التي اتخذت على أساس أحادي وثنائي تكمـــل الـــنهج المتعدد الأطراف الذي يستند إلى المعاهدات والمتبع في نزع السلاح النووي. ومن الأهمية بمكان أن تطبق المبادئ الأساسية من قبيل الشفافية والتحقق وعدم إمكان التراجع على جميع تدابير نزع السلاح.

٥– نؤكد من جديد على أن أي افتراض من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية يفيد الحيازة غير المحددة لتلك الأسلحة لا يتفق مع سلامة واستدامة نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ولا مع تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في صيانة السلم والأمن الدوليين.

٦- تكون عدم قابلية الرجوع في نزع السلاح النووي والحد منه والتدابير الأخرى ذات الصلة بمراقبة الأسلحة النووية حتمية. ومن المتطلبات المسبقة والأساسية لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية التقدم المتواصل الذي لا يمكن الرجوع فيه بشأن الحد من الأسلحة النووية.

٧- تكون كل مادة من هذه المعاهدة ملزمة للدول الأطراف المعنية في جميع الأوقات وفي ظل أية ظروف. ويتحتم مساءلة جميع الدول الأطراف فيما يتعلق بالتقيد الكامل بالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

٨- ويجب أن يكون التقدم اللاحق المحرز في ميدان نزع السلاح محددا رئيسيا لتحقيق واستدامة الاستقرار الدولي. وتم تقديم تعهدات في مجال نزع السلاح النووي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ويبقى وضع هذه التعهدات موضع التنفيذ أمرا حتميا.

٩- ثم إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب في نهاية المطاف تكريس صك عالمي وملزم قانونا يجري تفاوض حوله على صعيد متعدد أو إطار يشتمل على مجموعة من الصكوك التي يدعم بعضها بعضا.

ثالثا - التطورات منذ المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠

١٠- لم يتم إحراز تقدم يذكر حتى الآن على صعيد تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١١- ويظل يساورنا القلق لأن البيئة الأمنية والسياسات الأمنية والنظريات الدفاعية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة لم تزل تستند وإلى حيازة الأسلحة النووية. ولم يتجسد بعد الالتزام بالتقليل من دور الأسلحة النووية في ميدان السياسات الأمنية والنظريات الدفاعية. كما أن عدم إحراز أي تقدم لا يتفق والتعهدات التي لا لبس فيها والتي أخذتها على نفسها الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص نهائيا من ترساناتها النووية.

١٢- بالإضافة إلى ذلك، يساورنا قلق بالغ حيال النهوج الناشئة فيما يخص دور الأسلحة النووية في المستقبل بوصفها جزءا من الاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

١٣- وظل مؤتمر نزع السلاح قاصرا عن التعامل مع نزع السلاح النووي واستئناف المفاوضات بشأن وضع معاهدة متعددة الأطراف تستند إلى عدم التمييز ويمكن التحقق منها على نحو متعدد الأطراف وفعال على الصعيد الدولي يحظر بموجبها إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو النبائط النووية المتفجرة الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف المتوخاة من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولم تتحقق حتى الآن توقعات إحراز تقدم التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١٤- وعلى الرغم من انطلاق عملية تنفيذ نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يبدأ نفاذ هذه المعاهدة حتى الآن.

١٥- ولا تتوفر هناك أية مؤشرات على قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة تدابير الشفافية.

١٦- وقد قامت دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية باتخاذ تدابير من جانب واحد لتخفيض الحالة التشغيلية لمنظومات أسلحتها النووية.

١٧- ولا يتوفر حتى الآن أي دليل على اتخاذ تدابير ملموسة متفق عليها بشأن تخفيض الحالة التشغيلية لمنظومات الأسلحة النووية.

١٨- وليس هناك ما يشير إلى قيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ببذل جهود بشأن العملية التي تؤدي إلى التخلص النهائي من الأسلحة النووية. بل على العكس من ذلك هناك علامات مثيرة للخوف على قيام هذه الدول بتطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية.

١٩- في الوقت الذي نرحب فيه بخطابات نوايا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المتعلقة بإجراء تخفيضات جوهرية في ما تم وزعه من ترساناتهما النووية، يساورنا قلق بالغ إزاء استمرار احتمال استخدام هذه الأسلحة. وعلى الرغم من النوايا والمنجزات السابقة المتعلقة بالحد من جانب واحد أو بشكل ثنائي من انتشار الأسلحة النووية لا يزال مجموع عدد الأسلحة النووية التي جرى نشرها وتخزينها يربو على الآلاف.

٢٠- وهناك انشغال مثاره أن الإخطار الصادر عن إحدى الدول الأطراف بالانسحاب من معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعنصر عدم التيقن الذي يضيفه هذا الانسحاب وتأثيره على الاستقرار الاستراتيجي بوصفه عاملا مهما يساهم في نزع السلاح النووي وييسره، ستكون له نتائج سلبية على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ويمكن أن تترتب عليه عواقب وخيمة أيضا بالنسبة إلى مستقبل الأمن العالمي كما يمكن أن يوجد أساسا منطقيا وواضحا لاتخاذ إجراءات لا تستند سوى إلى هموم تساور طرفا واحدا فحسب. وأي إجراء من هذا القبيل، بما في ذلك تطوير شبكات دفاع صاروخية، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هو إجراء يثير قلق المجتمع الدولي. ويساور القلق إزاء الخطر الذي يشكله سباق تسلح جديد على الأرض وفي الفضاء الخارجي.

٢١- إن المنجزات التي تحققت والبشائر التي اقترنت بها العملية الثنائية التي انطلقت في إطار معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، بما في ذلك الإمكانية التي أتاحتها لكي تتطور وتغدو آلية متعددة

الأطراف وشاملة لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، ولكي تفكك وتدمر عمليا الأسلحة النووية، وهي العملية التي تعهدت بها هذه الدول في سعيها للتخلص من الأسلحة النووية، هي اليوم في خطر.

٢٢- وقـــرر رؤســـاء الدول والحكومات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية أن يسعوا للتخلص من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وأنه يبقوا على جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك إمكانية انعقاد مؤتمر دولي لتعيين طرق القضاء على الأخطار النووية.

٢٣- ويساورنا القلق إزاء استبقاء خيار الأسلحة النووية من جانب تلك الدول الثلاث التي تقوم بتشغيل مرافق نووية غير آمنة والتي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن عدم تخليها عن ذلك الخيار.

٢٤- وأحـــرز تقدم على صعيد ما تم إنشاؤه لاحقا من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في بعض الأقاليم، وبخاصة، التحرك نحو إخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المجاورة من هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، يعد تصديق جميع دول المنطقة والدول المعنية على معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيليندابا ذا أهمية كبيرة. إذ ينبغي لهم أن يعملوا معا لتيسير انضمام جميع الدول المعنية، إن لم تكن قد انضمت، إلى بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي تشجيع الدول الأطراف في تلك المعاهدات على بلوغ أهدافها المشتركة بغية تعزيز التعاون فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأن يعملوا معا عن طريق أنصار إقامة مناطق أخرى من هـــذا القبيل. ومن جهة أخرى، لم يحرز أي تقدم في مضمار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا والأقاليم الأخرى.

رابعا - الدرب الذي سنسير عليه مستقبلا

٢٥- لا نزال مصممين على السعي بحزم متواصل للتنفيذ التام والفاعل للاتفاقات الجوهرية التي تم التوصل إليها في المؤتمـــر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. إذ توفر هذه النتيجة الخطة اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي.

٢٦- يجـــب أن تقـــدم الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة لها ضمانات أمنية ملزمة قانونا ومتفاوضا عليها تفاوضا متعدد الأطراف. وينبغي للجنة التحضيرية أن تتقدم بتوصيات إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ حول طرائق إجراء المفاوضات الفورية بشأن هذه المسألة. ولحين اختتام مثل هذه المفاوضات، ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تحترم التزاماتها القائمة بهذا الخصوص بشكل تام.

٢٧- ويجـــب على الدول الحائزة لأسلحة نووية زيادة درجة شفافيتها وإمكانية مساءلتها بخصوص ترساناتها النووية وبشأن تنفيذها لتدابير نزع السلاح.

٢٨- يلـــزم عـــلى الـــدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل مزيدا من الجهود للحد بشكل فاعل من انتشار ترساناتها النووية من طرف واحد. كما أن قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بإضفاء الطابع الرسمي على إعلاناتها من جانب واحد في اتفاق ملزم قانونا يتضمن أحكاما تكفل الشفافية والتحقق وعدم الرجوع يعد أمرا أساسيا. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضع في اعتبارها أن الحد من نشر الأسلحة يعد علامة إيجابية لكنه ليس بديلا للتخلص الفعلي من الأسلحة النووية.

٢٩- ويتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية تنفيذ التزاماتها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية لتطبيق مبدأ عـــدم الرجوع وذلك بتدمير ما تمتلكه من رؤوس حربية نووية في سياق الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية وتجنـــب الاحتفاظ بها في حالة تسمح بإمكان نشرها من جديد. ومع أن الحد من نشر الأسلحة وخفض حالتها التشغيلية يمثلان علامة إيجابية، إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلا عن تخفيضات الأسلحة التي لا رجعة فيها والتخلص النهائي من الأسلحة النووية.

٣٠- وينـــبغي أن تشكل زيادة الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية أولوية على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تفي بالتزاماتها. وينبغي تنفيذ الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بأسلوب شفاف لا رجعة فيه وأن يتضـــمن الحـــد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والتخلص منها في جميع المفاوضات المعنية بالحد من الأسلحة. وفي هذا السياق، ينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق ما يلي:

(أ) المزيد من الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، والتي تستند إلى المبادرات من جانب واحد وبوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح؛

(ب) تحقـــيق المـــزيد مـــن بـــناء الثقة وتدابير الشفافية لتقليص التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية غير الاستراتيجية؛

(ج) اتخاذ تدابير ملموسة متفق عليها لزيادة تخفيض الحالة التشغيلية لشبكات الأسلحة النووية؛

(د) وإضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات الثنائية غير الرسمية القائمة فيما يخص الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، مثل الإعلانات الصادرة عن بوش وغورباتشوف عام ١٩٩١، لتحويلها إلى اتفاقات ملزمة قانونا.

٣١- يجـــب عـــلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ الخطوات اللازمة لانخراط الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها في عملية تؤدي إلى تخلصها نهائيا من الأسلحة النووية.

٣٢- نؤكـــد عـــلى أهمية وإلحاح التوقيع والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للتبكير ببدء نفاذهـــا دون تـــأخير ودون أية شروط. ولعل هذا الأمر يزداد إلحاحا خاصة وأن عملية إنشاء نظام دولي لرصد

تجارب الأسلحة النووية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عملية متقدمة أكثر من الفرص الحقيقية لبدء نفاذ المعاهدة. وهذا الوضع لا يتمشى مع فكرة صياغة معاهدة عالمية وشاملة لحظر تجارب الأسلحة النووية. ومن الضروري في هذه الأثناء أن نصون دعم الوقف المؤقت ونتمسك بتعليق للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى لحين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويكون التقيد التام بمقاصد معاهدة الحظر الشامل للتجارب وأهدافها وأحكامها أمرا حتميا.

٣٣- ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ، دون تأخير، لجنة مخصصة تتصدى لنزع السلاح النووي.

٣٤- وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستأنف مفاوضاته بشأن معاهدة تقوم على أساس عدم التمييز وتكون متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا بشكل فعال يحظر بموجبها إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في الأسلحة النووية أو في نبائط نووية متفجرة أخرى وتأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المتوخاة من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

٣٥- ولمؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف، الدور الرئيسي في التفاوض بشأن اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، بحسب الاقتضاء، حول منع سباق التسلح من جميع جوانبه في الفضاء الخارجي. وينبغي للمؤتمر إكمال دراسة وتحديث الولاية المنصوص عليها في مقرره الصادر في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢، وإنشاء لجنة مخصصة بأسرع وقت ممكن.

٣٦- يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق الالتزام العالمي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يكون متيقظا لأية خطوات يمكن أن تقوض تصميمه على منع انتشار الأسلحة النووية. ويجب على تلك الدول الثلاث[1] التي هي ليست أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حتى الآن، أن تنضم فورا ودون شروط إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية، وإنفاذ الاتفاقات المطلوبة بشأن الضمانات الشاملة، بالإضافة إلى البروتوكول النموذجي الإضافي، لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية، والقيام بشكل واضح وعاجل بعكس توجه أية سياسات ترمي إلى تطوير أو نشر أسلحة نووية، والإحجام عن أية إجراءات يمكن أن تقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين وجهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

٣٧- ويجب تنفيذ المبادرة الثلاثية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة، وينبغي إيلاء اعتبار لإمكانية أن تشمل هذه المبادرة دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية.

٣٨- ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ في أسرع وقت عملي ممكن ترتيبات لجعل المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية تخضع للتحقق الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أي جهة دولية أخرى ذات شأن.

٣٩- يجب التقيد بالمعاهدات الدولية في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ويتعين الوفاء على النحو الواجب بالالتزامات التي تنبثق من هذه المعاهدات.

٤٠- ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تؤدي إلى سباق تسلح نووي جديد أو تؤثر على نحو سلبي في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

خامسا - عملية الاستعراض المعززة

٤١- ينبغي للجنة التحضيرية أن تتناول المسائل الإجرائية اللازمة لدفع عجلة عملها إلى الأمام وكذلك المسائل الجوهرية كما هو مقرر في نتائج عمليات الاستعراض لعامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، وأن تكفل لهذه المسائل الجوهرية التي تم التداول بشأنها أن تسجل في الموجز الوقائعي للجنة التحضيرية.

٤٢- ينبغي للجنة التحضيرية أن تركز بشكل موضوعي على نزع السلاح النووي لكي تكفل المكاشفة الحقيقية في التقارير التي تقدمها الدول لما تحققه من تقدم في مجال نزع السلاح النووي. وسيتم تقييم هذه المكاشفة عند النظر في هذه التقارير التي وافقت الدول الأطراف على تقديمها.

٤٣- ينبغي للجنة التحضيرية أن تنظر في التقارير المنتظمة التي ستقدمها جميع الدول الأطراف بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤(ج) من مقرر عام ١٩٩٥. كما ينبغي لعملية الاستعراض المعززة المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ والمتعلقة بتنفيذ المعاهدة والمقررين ١ و٢ فضلا عن القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في عام ١٩٩٥ أن تنفذ تنفيذا كاملا.

٤٤- ينبغي أن تقدم هذه التقارير إلى كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية. وينبغي للتقارير المتعلقة بالمادة السادسة أن تغطي المسائل والمبادئ التي عالجتها الخطوات الثلاث عشرة وأن تشتمل على معلومات دقيقة وكاملة عن كل خطوة من هذه الخطوات (كأن تشتمل، *في جملة أمور*، على عدد الرؤوس الحربية ومواصفاتها ومنظومات إطلاقها القائمة وعدد عمليات الخفض ومواصفاتها وتدابير الإنذار وما هو ممتلك راهنا من المواد الانشطارية فضلا عن الحد من هذه المواد ومراقبتها والمنجزات التي تحققت في مجالات عدم الرجوع والشفافية وإمكانية التحقق). وينبغي لهذه التقارير أن تعالج السياسات والنوايا الراهنة، فضلا عن التطورات الحاصلة في هذه المجالات.

الحاشية

(١) الهند وباكستان وإسرائيل.

CD/1691
13 January 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الثاني بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود، في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة، في جنيف يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

يشرفني أن أحيل إليكم ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الثاني المعقود في إطار مساهمة هولندا في قضية حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى.

وقد نظم وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح هذا الاجتماع يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وتجاوز مجموع عدد المشاركين في هذا الاجتماع الـ ١٠٠ مشارك، وحضره ما يزيد على ٥٠ بلداً، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

نطاق معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية: عرض مقدم من السيد توماس شي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

قام السيد توماس شي، رئيس مكتب المبادرة الثلاثية في إدارة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا، في هذا الاجتماع، بتقديم عرض بالنيابة عن الوكالة عن الإطار الممكن لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وترد رفق هذه الوثيقة نسخة من عرضه.

وشملت القضايا التي تصدى لها السيد شي في عرضه ما يلي:

- الأمور التي يمكن أن تغطيها معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية (النطاق، التعاريف، أنواع المرافق)؛
- كيفية التحقق من معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية (الإعلانات، التحقق)؛
- الاستثناءات التي يمكن منحها للاستخدامات العسكرية (تشغيل محركات السفن وغير ذلك من التطبيقات العسكرية غير التفجيرية)؛

- العناصـــر الأخـــرى ذات الصلة التي يتعين النظر فيها (التنظيم والتكاليف والعناصر القانونية مثل بدء النفاذ).

وأثيرت عقب عرض السيد شي مباشرة قضايا شملت نطاق نظام التحقق الخاص بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وتمويل نظام التحقق هذا، وقضية المخزونات (بما في ذلك مدى ملاءمة المبادرة الثلاثية لهذه المعاهدة) ومدى ملاءمة المعاهدة لمنع الإرهاب النووي.

نطاق نظام التحقق الخاص بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

فيما يتعلق بنطاق نظام التحقق الخاص بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، ركزت المناقشة على مسألة ما إذا كـــان ينبغي لنظام التحقق أن يشمل جميع الدول أو أن يقتصر على الدول التي لا تحظر عليها معاهدة عدم الانتشار إنتاج وحـــيازة أسلحة نووية (أي الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية والدول الثلاث غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار). كمـــا تناولت المناقشة ما إذا كان ينبغي لنظام التحقق أن يكون شديد الشبه بالنظام الحالي للضمانات التي تمنحها الوكالة الدولـــية للطاقـــة الذرية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية (الوثيقتان INFCIRC/153 وINFCIRC/540) أو ما إذا كان ينبغي وضع نظامي تحقق منفصلين لكل من الدول الحائزة والدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

تمويل نظام التحقق الخاص بمعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

ترتـــبط طرائق تمويل نظام التحقق ارتباطاً وثيقاً بنطاق هذا النظام، ولا سيما فئات المرافق التي ينبغي أن يشـــملها النظام. وجاء في عداد خيارات التمويل المذكورة في المناقشة: التمويل من الدول المنتجة لمواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى أو التمويل من جميع الدول الأطراف في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية من خلال تطبيق جدول الاشتراكات المعمول به في الأمم المتحدة أو نموذج مماثل.

وذُكـــر في المناقشة أيضاً نموذج بديل لتمويل نظام التحقق الخاص بالمنظمة المقبلة يقوم على تحصيل رسم إضافي عن كل كيلوطن من الطاقة النووية المنتجة.

قضية المخزونات (بما في ذلك مدى ملاءمة المبادرة الثلاثية)

فـــيما يتعلق بقضية المخزونات من المواد الانشطارية الفائضة، اعتُرف بأن الغموض يكتنف صيغة ولاية التفاوض عـــلى معـــاهدة لحظـــر إنتاج المواد الانشطارية (ولاية شانون الواردة في الوثيقة CD/1299). وطُرحت في المناقشة ثلاثة خيارات هي: (أ) ما إذا كان من الأنسب تناول قضية المخزونات ضمن نطاق المعاهدة، أو (ب) ما إذا كان من الأنسب تـــناول القضية عن طريق آليات منفصلة ولكن داعمة (مثل المبادرة الثلاثية)، أو (ج) ما إذا كان من الأنسب عدم تناولها

عـــلى الإطـــلاق ضـــمن إطار المعاهدة. وفيما يخص آليات الدعم المنفصلة، تناولت المناقشة ما إذا كان من الممكن مثلاً استخدام الآليات القائمة من قبيل المبادرة الثلاثية (التي هي إطار معقود بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن الرصد المشترك للمخزونات الفائضة لدى كلا الطرفين) كسبيل بديل لمعالجة هذه القضية.

وفي هـــذا الصدد، ذُكرت في أثناء المناقشة أيضاً ورقة العمل التي قدمتها جنوب أفريقيا بشأن ما يسمى النموذج الأساســـي للمخزونات من المواد الفائضة (الوثيقة CD/1671). فقد أفيد في ورقة العمل المقدمة من جنوب أفريقيا أنه من الصـــعب جداً إدراج مسألة مخزونات المواد الانشطارية في المفاوضات، لا من وجهة نظر سياسية فحسب وإنما من وجهة نظـــر عملـــية أيضـــاً. كما يظهر بالاستناد إلى تجربة الدول الحائزة لأسلحة نووية أن هناك فرقاً لا يستهان به بين حجم المخزونات الفعلي وكمية المواد الانشطارية التي يمكن افتراض وجودها في حيازة هذه الدول على أساس سجلات إنتاجها السابقة.

مدى ملاءمة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لمنع الإرهاب النووي

المسألة الأخيرة التي أثيرت خلال المناقشة التي أعقبت عرض الدكتور شي كانت مسألة مدى ملاءمة (أو عدم ملاءمة) معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لمنع الإرهاب النووي. واتفقت الآراء على نطاق واسع على أن مساهمة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في هذا الصدد ستكون محدودة. وبالرغم من أن هذه المعاهدة ستتيح فرصاً إضافية للتحقق، فقد رئي بوجه عام أن الاتفاقيات الحالية لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، هي أكثر ملاءمة في هذا الصدد.

وأكـــون ممتـــناً لـــو تفضلتم بإصدار هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتعميمها على كافة الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعماله.

(*التوقيع*): كريس س. ساندرس
السفير
الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

Attachment*

The FM(C)T : Verification issues

Introduction by Thomas E. Shea
International Atomic Energy Agency

Exercise on banning the production of fissile material for nuclear weapons and other nuclear explosive devices: an essential step towards nuclear disarmament and non-proliferation

Organised by the Permanent Mission of the Netherlands
To the Conference on Disarmament

Geneva, 25 September 2002

* The attachment is being circulated in the language of submission only.

The FM(C)T: Verification Issues

"Informal open-ended educational and informative meeting on FM(C)T" Convened by Permanent Mission of the Netherlands to the Conference on Disarmament, 25 September 2002

Thomas E. Shea, PhD
International Atomic Energy Agency

Caveat

- Subject has many controversial aspects
- Objectives, scope and treaty provisions are for CD to decide
- Different positions proposed over time, many in conflict
- intention to look at alternatives without recommendations
- IAEA safeguards seen as one reference to view possible FM(C)T arrangements

In 1993, the UN General Assembly passed a resolution calling for a non-discriminatory, multilateral and internationally and effectively verifiable treaty banning the production of fissile material for nuclear weapons or other nuclear explosive devices.

1995: The Shannon Mandate

- Agreed by the CD on the basis of 1993 UNGA resolution
- An Ad Hoc Committee to be established to negotiate a fissile material cut-off treaty
- No delegation precluded from raising the issues of the treaty's scope and verification in the Ad Hoc Committee

Scope Options

The term "FM(C)T" is used in this presentation as a range of views exists on whether the treaty might be limited to a "production cut-off", a broader "acquisition control" or a general purpose "fissile material" treaty

Fissile / Fissionable Material

The energy released by fissioning 1 kg of ^{235}U is approximately equal to 17,000,000 kgs of TNT (17 kilo tonnes, or 17 kT)

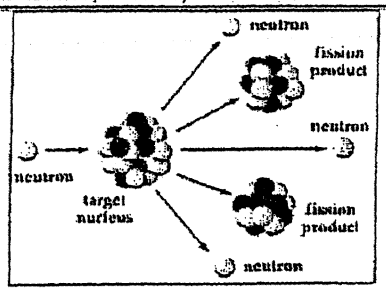

Fusion reactions do not release as much energy per reaction as fission, but because the materials are very light, fusing 1 kg of D+T yields almost five times the yield from fissioning 1 kg of plutonium or ^{235}U.

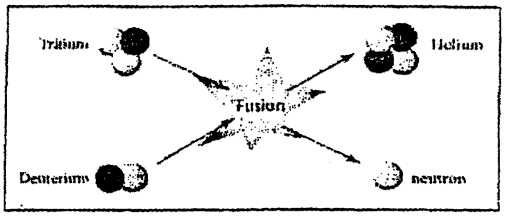

Key Properties for Fissile / Fissionable Material Use in Nuclear Explosives

- Induced fission cross section: indicates likelihood that if struck by a neutron, will fission
- Number of neutrons per fission
- Compressibility
- Spontaneous fission
- Radiation: heat from α emissions, γ-rays
- Metallurgy

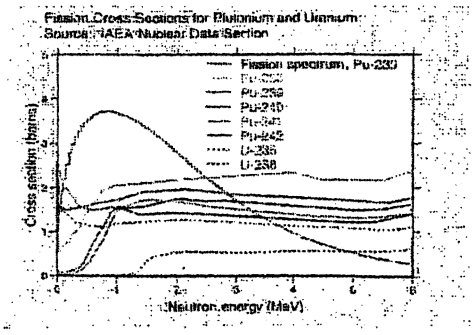

Fissile Material

- ✓ Plutonium (less than 80% ^{238}Pu)
- ✓ Uranium (enriched to at least 20% ^{235}U)
- ✓ ^{233}U (intense high energy gamma rays)
- ✓ Neptunium (^{237}Np is fissionable, not fissile)
- Americium (Heat, gamma rays)
- Protactinium (amount)
- Curium & Californium (intense spontaneous fission neutrons)

Fissile Material – A general definition

- For the purposes of the Treaty, any nuclear material with fission properties suitable for use in an explosive nuclear, as determined by the Conference of States Parties

⇒When negotiating the Treaty, specific fissile materials could be defined as subject to the Treaty, with straightforward provisions for change, as may arise

Use of Fissile Material in Nuclear Weapons

The first nuclear weapons. "Little Boy" on the left, is a gun-type weapon using 235U. It was dropped on Hiroshima, with no testing before hand. "Fat Man" on the right, is a plutonium implosion weapon. The explosive yield of each was on the order of 15 kT.

If the Fissile Material does not fission spontaneously, then a gun-type weapon is possible.

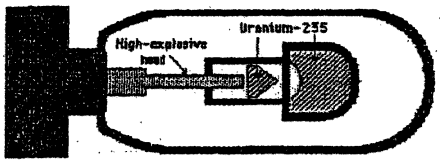

Gun-type weapons require more fissile material and are larger than implosion-type weapons.

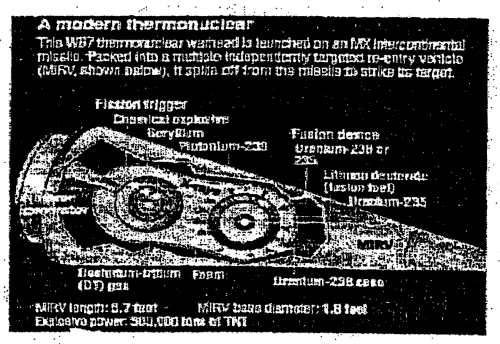

Plutonium Production

Pu does not exist in nature; it is produced through nuclear transmutation.

Plutonium is produced by nuclear transmutation, when a neutron is absorbed by ^{238}U. The half-life of ^{239}Pu is 24,400 yrs.

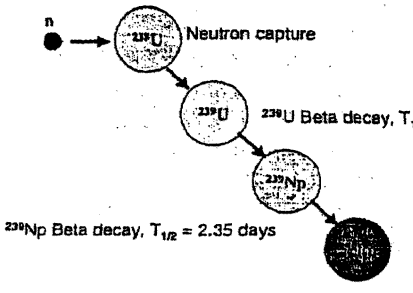

Plutonium Production

- Obtain uranium ore and process to fuel form
- Produce fuel
- Irradiate in nuclear reactor
- Transport to reprocessing plant
- Chop/dissolve fuel cladding
- Separate fission products
- Separate and purify plutonium
- Convert to metal

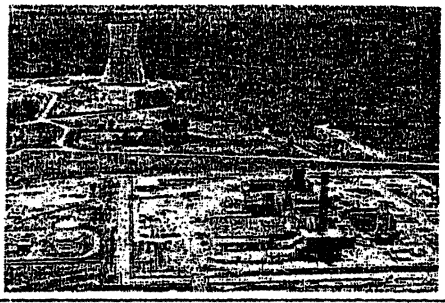

A Plutonium Production Reactor

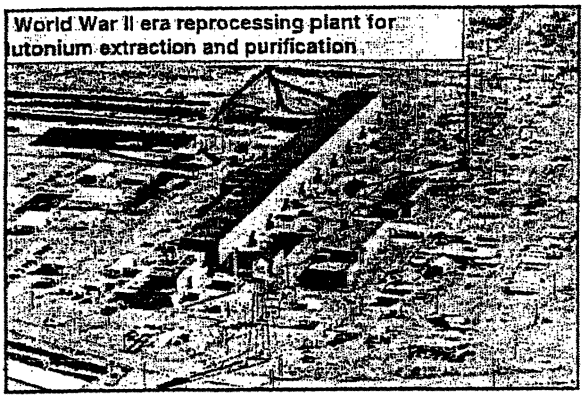

World War II era reprocessing plant for plutonium extraction and purification.

A 2 kg plutonium metal button. Note that with "weapon-grade" plutonium, the radioactivity is low enough so that the plutonium can be handled with appropriate protection.

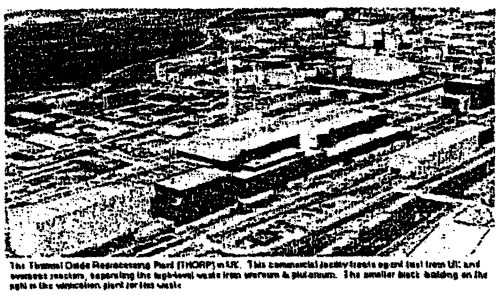

The Thermal Oxide Reprocessing Plant (THORP) in UK. This commercial facility treats spent fuel from UK and overseas reactors, separating the high-level waste from uranium & plutonium. The smaller block building on the right is the vitrification plant for this waste.

Production of High Enriched Uranium (HEU)

Uranium is found in mineral ores and in water. As found in nature, the percentage of the 235U isotope is 0.71%. The ^{235}U content of uranium is "enriched" to high levels for use in nuclear weapons.

HEU for Nuclear Weapons

- Obtain uranium ore
- Process to enrichment feed form (UF_6 in most cases)
- Enrich ^{235}U to desired level (up to 93% used in nuclear weapons)
- Convert HEU to metal

Uranium Enrichment Technologies

1. Gaseous Diffusion
2. Centrifuge
3. Electro-magnetic (Calutron)
4. Aerodynamic (South African & Becker)
5. Chemical Exchange
6. Atomic Vapor Laser Enrichment
7. Molecular Laser Enrichment
8. Plasma Enrichment

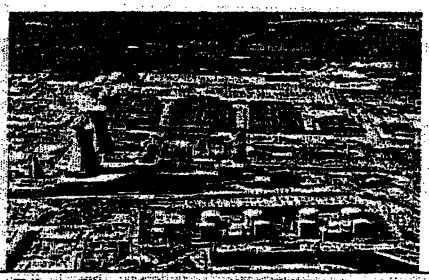

The Tricastin enrichment plant in France (beyond cooling towers) with the four nuclear reactors in the foreground that provide over 3000 MWe power for it.

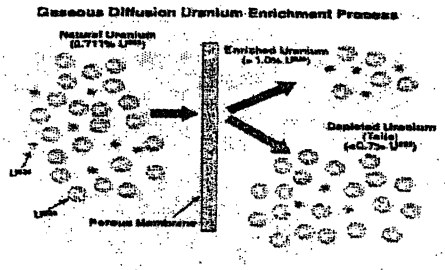

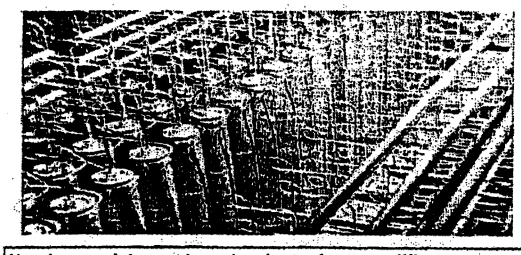

Uranium enrichment based on isotopic mass differences requires thousands of stages / machines. Shown are gaseous centrifuges.

Plutonium isotopic enrichment has been demonstrated, but is not common.

Other Issues:

- Should exports / imports be controlled?
- If submarine reactor spent fuel is reprocessed should the HEU recovered be considered to be production?
- If fresh fuels intentionally contain high levels of fission products to inhibit diversion and theft, how should such materials be treated?

Present Situation

- 5 NPT States possess nuclear weapons - China, France, Russia, UK, US. 2 other States have tested - India, Pakistan. 1 other State possesses fissile material not subject to IAEA safeguards – Israel
- Cuba announced it would sign NPT and ratify Tlatelolco. All States with nuclear activities other the 8 above will be subject to comprehensive IAEA safeguards, including a ban on production of fissile material for use in nuclear weapons or other nuclear explosives

States Party to a comprehensive IAEA Safeguards Agreement are, in effect, already subject to a ban on production of fissile material for use in nuclear weapons or other nuclear explosives

Verification under IAEA Safeguards Aiming to detect:

- Diversion of significant quantities of nuclear material from declared flows / inventories
- Misuse of declared facilities or certain equipment for unreported production of fissile material
- Clandestine production / processing of fissile materials in undeclared facilities

Verification under IAEA Safeguards Guidelines

- Detection amounts chosen to prevent production of the first nuclear weapon
- Detection timeliness geared to "abrupt" & "protracted" diversion strategies
- Detection probabilities geared to strategic value of material

2001 IAEA Safeguards Costs

- Safeguards Staff: 616
- Regular budget expenditure: $70M
- Extra-budgetary program expenditure: $20M

IAEA inspectors performing *in situ* verification of seals on fresh fuel assemblies

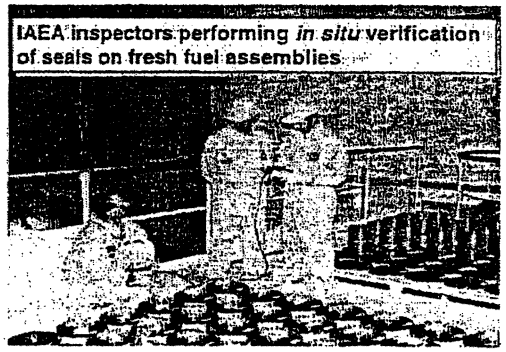

IAEA Safeguards Implementation

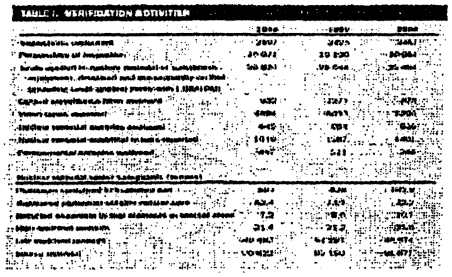

Environmental Sampling

- Baseline samples collected in all enrichment facilities and hot cells
- IAEA Clean Lab
- Environmental Sample Labs in IAEA Member States and Euratom

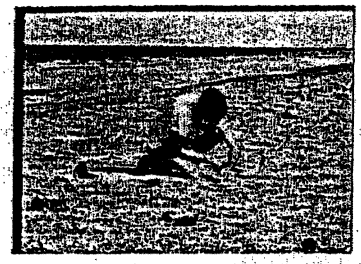

Collecting environmental samples. The detection capability is sufficient to find and analyze particles containing on the order of 0.000000000000001 grams of nuclear material.

Status of Additional Protocol

Approved by IAEA Board of Governors: 72

Signed: 67

In Force: 28

(As of 23 September 2002)

FM(C)T Verification

FM(C)T verification effectiveness & costs depend upon:

- The scope of the Treaty
- The amounts of fissile material that are important to detect (treaty violation)
- The maximum acceptable time interval between a violation and its detection
- The degree of certainty desired
- The number of facilities, their operational status and locations

Approaches vary widely in the international community

Within the Eight States:

- Focus restricted to FM / related facilities
- Focus makes treaty negotiable
- Effective within limited scope
- Lower cost
- Protects sensitive information

Outside the Eight:

- Wide Scope: similar to comprehensive IAEA safeguards
- Effective (compare with non-nuclear weapon States)
- Broad scope = least discriminatory

My understanding of the views of the Russian Federation

- FM Definition:
  - Pu: > 95% ^{239}Pu
  - HEU: > 90% ^{235}U
- Subject to verification:
  - enrichment plants
  - reprocessing plants, separated Pu
  - relevant production

No verification:

- Former military and dual-use facilities
- Fuel production facilities for naval propulsion

My understanding of the views of the United Kingdom

FM Definition:

- Unirradiated Pu < 80% ^{238}Pu
- Unirradiated U > 20% or more ^{235}U or ^{233}U
- Neptunium, Americium

Subject to verification:

- All enrichment facilities
- Reprocessing facilities
- Until material no longer meets FM definition
- Decommissioned / closed facilities

Not subject to verification:

- Existing civil and military stocks
- Spent fuel (before reprocessing)

My understanding of the views of Japan

Subject to verification:

- Civil processes and facilities that involve FM until the material no longer meets the FM Definition
- Naval fuel production (using a "special verification regime"

Not subject to verification

- Existing Stocks

Possible option:

- Declare fissile material / facilities at EIF, excluding FM for nuclear weapons ...
- Material / facilities not verified, but provide basis for future verification.

My understanding of the views of the South Africa

Covered:

- All peaceful facilities containing FM (e.g. enrichment, reprocessing, MOX fuel fabrication, HEU downgrading)
- Former FM production facilities
- Material declared excess to defense needs, using a "special verification regime" for sensitive characteristics
- Facilities producing HEU for naval reactors

Not covered:

- FM in existing weapons and reserves
- Weapon fabrication, storage and dismantling facilities
- Fuel fabrication and reprocessing facilities for naval reactors
- No mention of civil stocks, undeclared production

Basic Questions

- The treaty could require each Party not to *produce*, import (?) or otherwise acquire (?) *fissile material* for use in nuclear weapons ...
- Would it also affect supply? For example, would each Party to the Treaty be prohibited from transferring to any recipient whatsoever *fissile material* for ... ?
- What about facilities, equipment or material for production?

Elements of FM(C)T Verification

- Access to INFORMATION
- Access for INSPECTIONS
- Capability for ANALYSIS
- Responsibility for EVALUATION
- Authority to RESOLVE ANOMALIES
- Provisions for presenting verification findings to a designated body
- Conditions for bringing SUSPICIONS to the UN SECURITY COUNCIL

Verification under an FM(C)T – a wide range of views exist

- Former Military Production Facilities
- Peaceful Nuclear Facilities and Stocks
- Clandestine Production Facilities
- Non-Explosive Military Applications
- Excess Military Stocks

Verification under an FM(C)T: Former Military Production Facilities

- HEU Enrichment Plants
- Plutonium Reprocessing Plants
- Plutonium Production Reactors (?)

⇒If shut down, monitoring simple and inexpensive. If in operation, costs and complexities increase, especially if sensitive operations / materials near by.

Verification under an FM(C)T: Peaceful Nuclear Facilities and Stocks

- Civil Reprocessing Plants
- Existing Pu Stocks (?)
- Enrichment Plants
- HEU Stocks (?)
- Conversion / fuel fabrication plants
- Reactors fueled with fissile material
- Other reactors
- Hot cells
- Waste conditioning plants & geological repositories (?)

Verification under an FM(C)T: Clandestine Production Facilities

- Undeclared Facilities
- Infrastructure – i.e., R&D, production capability similar to that covered under INFCIRC/540

Verification under an FM(C)T: Non-Explosive Military Applications

4. Transparency on submarines (?)
3. Verification of working inventory and scrap (?)
2. Transparency measures for naval reactor fuel fabrication (managed access) (?)
1. Stocks for Naval Reactor and Space Power reactor manufacturing (?)

Verification under an FM(C)T: Alternatives for Excess Military Stocks

5. Proportional declaration of excess stocks
4. Verification of excess stocks; and
3. Voluntary submission of excess stocks with classified characteristics; and
2. Voluntary submission of excess military stocks in unclassified form; and
1. No provisions, or

Stocks

- Fissile material produced through peaceful nuclear activities
- Fissile material declared as excess to the defence requirements of a State
- Strategic reserves of fissile material maintained for military applications
- Working stocks of fissile material in military programs
- Fissile materials in deployed and stockpiled weapons and naval reactors

What types of inspections would be included?

- Routine, ad hoc inspections (declared activities)
- Complementary and managed access (unreported operations or clandestine facilities)
- Special inspections (suspicions arising from inspections or access)
- As in CTBT & CWC: challenge-type inspections?

Verification Methods, Applications and Costs: Examples

Verification Methods for Declared Facilities under FM(C)T

- Design information verification
- Material accountancy
- Containment/surveillance
- Environmental sampling (Note Security Concern)
- Remote monitoring
- Open-source & other info, satellite imagery

Declared Reprocessing Plants: Operational Categories

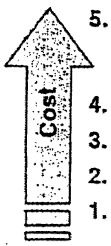

5. Full reprocessing operations -- may require continuous inspection presence
4. Non-reprocessing operations
3. Operational standby
2. Under decommissioning
1. Decommissioned or abandoned

Approximate Verification Costs for Reprocessing Plants

Plant Category	Number of Plants	Equipment Costs: All Plants/Cat.	Total Inspection Days/Year	Inspection Cost Per Year
1	8	0	8	$60,000
2	12	$280,000	54	380,000
3	2	$2,400,000	40	280,000
4	12	$3,000,000	360	1,500,000
5	13	19,000,000	6560	47,200,000
TOTALS	47	25,000,000	7022	50,000,000

Note that these estimates are intended to be indicative; the actual amounts depend upon a host of factors.

Questions for Verification of Reprocessing Plants

- Where would inspections begin? At the spent fuel storage pond? The Head-End? The Pu separation process?
- Would inspections follow the uranium stream?
- Would wastes be subject to inspection?
- The analytical laboratory?

One way to keep the costs down: Unattended & Remote Monitoring

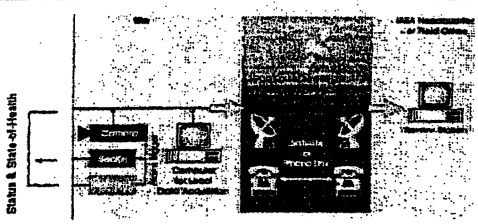

Detecting Unreported / Clandestine Fissile Material Production

- Information reported by inspected State
- Information from Technical Cooperation
- Information provided by other States
- Open source information
- Satellite imagery
- Information collected by inspectors
- Environmental sampling (Security Concern)
- Inspector access (including managed access)

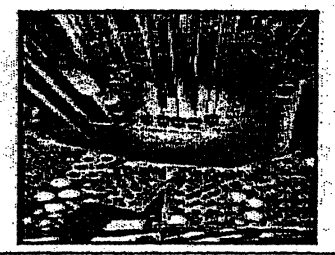

Undeclared Pu production might be accomplished by secretly inserting natural uranium in the core of a nuclear reactor subject to inspections.

Commercial satellite imagery is used routinely in IAEA Safeguards – especially in preparation for complementary access visits.

Would excess military fissile material stocks be included in the FM(C)T? If so, when and how?

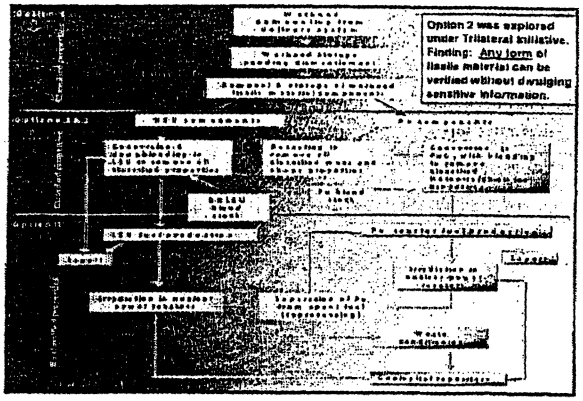

Fissile Material Released from Defence Programmes

1. Voluntary submittal of unclassified excess material blocks possible re-use
2. Verification of classified fissile material allows early submittal of much larger amounts (Trilateral Initiative)
3. Additional attributes could allow verification of weapon-heritage
4. Use of seals / perimeter monitoring could allow verification of dismantlement

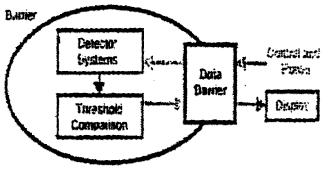

Information Barriers developed under the Trilateral Initiative allow "attribute verification" measurements to be carried out on nuclear warhead components without divulging sensitive information.

Verification Challenges

(Depend on Scope of Treaty)

Verification Challenges

- Military security associated with nuclear weapon programs and naval reactor programs (whether or not excess military stocks covered)
- Dual-use Facilities
- New uranium enrichment plants, high density, zero emissions
- Work demand and ramping-up – what comes first, second, ...
- Convergence – what, when and how?

Given recent developments, could the FM(C)T contribute to preventing nuclear terrorism?

Prevention of Nuclear Terrorism under the FM(C)T:

- First line of defence: fissile material protection, control and accounting (MPC&A) – apply strict international standards
- Encourage adherence to the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material
- Engage all FM(C)T States in common framework to enhance safety and security of fissile materials

The FM(C)T and Nuclear Terrorism

- The FM(C)T could set requirements for standardized laws or regulations governing ownership, access and use of fissile materials and associated facilities.

Expanded nuclear power is foreseen by some States as a means to reduce global warming. Should the FM(C)T guide the future implementation of nuclear energy for peaceful purposes?

Guiding Future Peaceful Applications of Nuclear Energy

- Proliferation resistance and physical protection principles for nuclear energy systems
- Balancing production and use: management of accumulations of fissile material stocks
- Transparency measures, e.g., "prudent and legitimate" reviews of plans for nuclear facilities

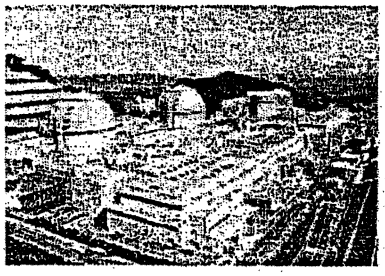

A nuclear power plant in Japan with four reactors

IAEA "INPRO" PROGRAM

- Invites IAEA Member States to join in development of innovative reactors, including proliferation-resistance features

Future Generation IV Nuclear Energy Systems will employ plutonium recycle

- Gas-Cooled Fast Reactor
- Molten Salt Reactor
- Sodium Cooled Reactor
- Lead Alloy-Cooled Reactor System
- Supercritical Water- Cooled Reactor
- Very High Temperature Reactor

FM(C)T: Verification by a new Organization or by the IAEA?

Potential conflicts / overlaps with IAEA safeguards would need to be identified and managed

- Responsibilities of FM(C)T Parties to IAEA under existing obligations
- Duplicate inspections with different methods and criteria
- Financing

The resulting regime could have a "Hybrid" character

FM(C)T: Verification by IAEA

- If IAEA asked to develop verification system, Treaty itself could be short: a few pages of basic principles
- Verification could follow an IAEA model agreement, which could be approved by CD before the FM(C)T is concluded
- Extensive use of existing IAEA provisions would facilitate negotiation, minimize discriminatory status
- Implementation sooner, less expensive

FM(C)T / IAEA Agreements for full-scope safeguards States

- Require INFCIRC/153 comprehensive safeguards + full INFCIRC/540 protocol
- Additional requirements? FM(C)T Protocol ?
  - Challenge Inspections (If for the other States?)
  - ✓Other fissile materials
  - ✓Proliferation resistance / physical protection
  - ✓Conference of States Parties

Option 1: FM(C)T / IAEA Agreements for the (8) States having fissile material not subject to IAEA safeguards

- Full provisions of INFCIRC/153 + 540, plus
- FM(C)T Protocol requirements: As for full-scope safeguards States, plus
- provisions for suspended implementation of some of the 153/540 provisions on materials / facilities subject to national security;
- provisions for phasing out suspensions

Option 2: FM(C)T / IAEA Agreements for the (8) States having fissile material not subject to IAEA safeguards

- New verification agreement adopting relevant provisions of INFCIRC/153 + 540, plus
- FM(C)T Protocol requirements: As for full-scope safeguards States

FM(C)T: Option 1: Verification by New Organization (Not IAEA)

- A discriminatory regime could be created vis à vis NNWS
- Arrangement could undermine NPT safeguards system
- Could lead to duplicate inspections in facilities subject to IAEA safeguards in eight States (also in NNWS?)
- Expensive: new organization requires infrastructure, support
- Extended, complex CD negotiation

Verification Costs

Costs: Depend on:

- decisions to be made by CD and
- information to be provided by States on facilities that would be subject to inspection
- future status of facilities and ramping up priorities

Figure about the same as for IAEA safeguards in non-nuclear weapon States -- on the order of $100M per year

The idea of an FM(C)T is old.
Could negotiations begin now?

Could contemporary events make it possible to complete the FM(C)T?

- Most of the eight States have apparently stopped and the others might soon be ready to stop production of fissile materials
- Russia and the United States already have a bilateral "Plutonium Production Reactor Agreement" which stops Pu production in the two States and includes reciprocal inspections

Contemporary events ...

- G8 Global Partnership against the spread of weapons and materials of mass destruction
- Cuba announced it will sign NPT and ratify Tlatelolco. It will accept a comprehensive IAEA safeguards agreement, leaving only China, France, India, Israel, Pakistan, Russia, the United Kingdom and the United States with unsafeguarded fissile material
- Progress towards G8 financing of Russian disposition of nuclear weapon plutonium

Contemporary events ...

- The Trilateral Initiative conclusion: concepts and technologies developed could allow for IAEA verification of any form of weapon-origin fissile material without divulging sensitive information
- Progress to strengthen and extend the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material

Contemporary events ...

- Global warming and increasing reliance on nuclear power, including "proliferation-resistance and physical protection" features comprising technical, institutional and verification measures
- Generation IV International R&D on six advanced nuclear energy systems, with Pu

The FM(C)T could:

- Be a significant step towards nuclear disarmament, facilitating further steps
- Prevent future nuclear arms race and encourage progress towards disarmament
- Reinforce NNWS commitments, preserve integrity/durability of non-proliferation regime
- Rationalize nuclear commerce
- Reduce risks of proliferation & nuclear terrorism

Biographical Information
Thomas E. Shea, PhD

Thomas E. Shea is Head of the Trilateral Initiative Office in the Department of Safeguards at the International Atomic Energy Agency, responsible for program development and implementation activities associated with a possible new verification role for the IAEA: weapon-origin and other fissile material released from military applications.

Tom Shea is an American. He was awarded a Special Fellowship from the United States Atomic Energy Commission, and received his Master of Science in Nuclear Engineering and his Doctor of Philosophy in Nuclear Science from Rensselaer Polytechnic Institute.

During his 22 years at the International Atomic Energy Agency, he helped to establish the basic safeguards implementation parameters and defined safeguards approaches for many complex nuclear facilities. He headed a section of inspectors for 11 years, and was responsible for safeguards implementation in Japan, India, Taiwan, Australia, and Indonesia. He established the Project Office for the JNFL Rokkasho Reprocessing Facility, and successfully headed a Tripartite Project with the Russian Federation and the People's Republic of China, regarding safeguards at centrifuge enrichment plants equipped with Russian centrifuges.

For over 20 years, Shea has held a deep interest in establishing international verification measures related to nuclear disarmament. He was named to a UN Security Council Panel on disarmament in Iraq, carried out an IAEA investigation of the technical requirements for the verification of the Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty, and headed the IAEA Secretariat Working Group on the verification of a fissile material production cut-off treaty.

Shea has taken an active role in IAEA activities related to proliferation-resistant reactors, in both the U.S. Generation IV program, and the IAEA International Innovative Reactors Project.

Shea is a Fellow of the Institute of Nuclear Materials Management.

He retired from the IAEA at the end of January 2002, and since then has been a consultant to the US Department of Energy Pacific Northwest National Laboratory, working as an expert in the IAEA, continuing his earlier duties.

CD/1705
26 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر، يحيل فيها ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الرابع بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود، في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة، في جنيف في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

يشـــرفني أن أحيل إليكم ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الرابع المعقود في إطار مســـاهمة هولندا في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وقد نظم وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح هذا الاجتماع يوم الجمعة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وكـــان موضـــوع هذا الاجتماع الرابع هو مسألة المخزونات الاحتياطية للمواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. وقد أدلى كل من السفير بابلو ماسيدو، نائب ممثل المكسيك الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح، والسيد مورتن بريمر مايرلي، كبير الباحثين في المعهد النرويجي للشؤون الدولية، بكلمة في الاجتماع للتعريف بهذا الموضوع.

وتجاوز عدد المشاركين في هذا الاجتماع ١٠٠ مشارك وحضره أكثر من ٤٥ بلداً، إضافة إلى ممثلين عن أربع منظمات دولية ومنظمتين غير حكوميتين.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الرسالة والضميمة المرفقة بها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في عمله.

نطاق المعاهدة

ذكر بريمر مايرلي أنه توجد أساساً ٤ خيارات مختلفة تتعلق بنطاق مخزونات المواد الانشطارية:

١- التضـــمين الكـــلي للمخزونات في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى؛

٢- التضمين الجزئي للمخزونات في المعاهدة المذكورة؛

٣- وضع إرشادات معيارية بشأن المخزونات ضمن المعاهدة المذكورة؛

٤- استبعاد المخزونات بموجب المعاهدة المذكورة.

وأوجز بريمر مايرلي محاسن ومساوئ كل من هذه الخيارات المتعلقة بالنطاق (انظر عرضه المبين في الضميمة).

وأكد بعض المشاركين أن المخزونات يجب أن تكون جزءاً من نطاق معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها فعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، وإلاّ فإن هذه المعاهدة ستظل صك عدم انتشار ولن تتناول نزع السلاح النووي. وذكر في هذا الشأن أن مسألة المخزونات مطروحة لسبب رئيسي هو الشعور بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تعالج مسألة نزع السلاح النووي معالجة جادة.

وأكد مشاركون آخرون أن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، حتى ولو لم تتطرق هذه المعاهدة إلى المخزونات، سيشكل مع ذلك خطوة هامة نظراً إلى أن المعاهدة ستضع سقفاً كمياً لمقدار المواد الانشطارية. فإلى جانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تضع سقفاً نوعياً لتطوير الأسلحة النووية بحظر التجارب، فإن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى ستضع سقفاً كمياً لإنتاج المواد الانشطارية.

وتم التسليم بأن ولاية هيئة التفاوض على معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى (ولاية شانون كما وردت في الوثيقة CD/1299) قد صيغت صياغة غامضة. وتم التسليم بوجه عام بأن مسألة المخزونات ينبغي ألا تكون شرطاً مسبقاً للمفاوضات.

تعريف مخزونات المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية

بصرف النظر عن نطاق المعاهدة، يلزم تعريف تعبير "المخزونات". وأشار بعض المشاركين إلى أن تعبير "المخزونات" الذي يناقش في الوقت الحاضر يستخدم بالمعنى العام، ولا يُعرف بشكل واضح ماذا يُقصد فعلاً بهذا التعبير.

وذكر بريمر مايرلي، في عرضه، ٨ فئات مختلفة من المخزونات (انظر الضميمة):

١- مواد الاستخدام العسكري المباشر في الأسلحة النووية العملياتية والأسلحة في طور الصنع؛

٢- مواد الاستخدام العسكري المباشر المحتفظ بها كاحتياطي للأغراض العسكرية؛

٣- مواد الاستخدام العسكري المباشر المسحوبة من الأسلحة المفككة؛

٤- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعتبرة فائضة والمعينة لتحويلها إلى الاستعمال المدني؛

٥- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعتبرة فائضة والمعلن عن تحويلها إلى الاستعمال لمدني؛

٦- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعدَّة للمفاعلات النووية البحرية أو المستخدمة فيها؛

٧- مواد الاستخدام المباشر الموجودة حالياً في المفاعلات أو "قيد النقل" أو في المخازن؛

٨- اليورانيوم العالي الإغناء المشعَّع (HEU) والبلوتونيوم (Pu) في الوقود المستهلك من المفاعلات، أو في شكل مزجج للتخلص النهائي.

الإجـــراءات الـــتي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بمخزونات المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية

لوحـــظ أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أعلنت بالفعل في الوقت الحاضر جزءاً من مخزونها كفـــائض. ووضعت اثنتان من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية مخزوناتهما الفائضة تحت ضمانات الجماعة الأوروبـــية للطاقـــة الذريـــة. وأغلقت دول نووية أخرى، بالفعل، بعض أو جميع مرافقها الخاصة بإنتاج المواد الانشطارية. وأعلنت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي عن ٣٤م^{3} من البلوتونيوم من النوع المستخدم للأسلحة و٤٠٥م^{3} مـــن اليورانـــيوم من النوع المستخدم للأسلحة كمخزون فائض، وهما تقومان حالياً بعملية مزج هذا المخـــزون الفـــائض بأنواع لا تصلح لصنع الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تهدف المبادرة الثلاثية للاتحاد الروسي والولايـــات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وضع نظام جديد للتحقق خاص بالوكالة الدولية للطاقة الذريـــة بشأن المواد الناشئة عن الأسلحة والمسماة كمواد صادرة عن برامج الدفاع في كلا البلدين. والقصد من نظـــام الـــتحقق الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب المبادرة الثلاثية هو تعزيز الثقة الدولية بأن المواد الانشطارية التي تخضعها أي من هاتين الدولتين للتحقق في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أُزيلت بصورة لا رجعة فيها من برامج الأسلحة النووية. وقد استكملت المرحلة الأولى من المبادرة الثلاثية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

الحماية المادية، والسلامة، والتخلص من مخزونات المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية

إلى جانـــب معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخـــرى، توجد بعض الاتفاقيات الأخرى التي تتناول جوانب من المواد الانشطارية، والتي يمكن أن تكون ذات صلة بالمفاوضات المقبلة بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير الـــنووية الأخـــرى. وقد أشير في المناقشة إلى الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية، والاتفاقية المتعلقة بالسلامة النووية، وكذلك الاتفاقية المتعلقة بالإدارة المأمونة للوقود المستهلك وبالإدارة المأمونة للنفايات المشعة.

(توقيع): كريس ك. ساندرس

السفير

الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

مرفق

الاجتماع المفتوح العضوية غير الرسمي الرابع المعقود في إطار مساهمة هولندا في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى - مؤتمر نزع السلاح، جنيف، ٢٠٠٣/٤/٤

معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية:
اعتبارات تتعلق بـ "المخزونات"

مورتن بريمر مايرلي
mbm@nupi.no
المعهد النرويجي للشؤون الدولية

مخطط تمهيدي

- أهمية وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية
- غرض المعاهدة ونطاقها
- الدول التي تستهدفها المعاهدة
- تعريف "المخزونات"
- بعض الخيارات المتعلقة "بنطاق" المعاهدة
- آليات ومبادئ مراقبة المخزون الاحتياطي
- الخلاصة

- مطالعات أخرى

أهمية وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

- وضع سقف لعدد الرؤوس الحربية الممكن إنتاجها
  - > نزع سلاح نووي فعلي
- المخزونات الاحتياطية المفرطة، خطر حقيقي لوقوع المواد الانشطارية في أيدي جهات يجب ألا تحصل عليها (إرهابيون/دول)
  - > عدم انتشار
- مساءلة في جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية
- تعتبر، مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أهم آلية وحيدة لإقامة نظام لمراقبة الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (الدول التي ستبقى خارجها!)

أهمية وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية (تابع)

- الخطوة الطبيعية القادمة على جدول أعمال مراقبة التسلح المتعددة الأطراف
- البند الوحيد في قائمة الخطوات الـ ١٢ المحددة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ الذي وُضعت مهلة زمنية للانتهاء منه، مما يدل على الأهمية التي تعقدها الدول الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار على معاهدة المواد الانشطارية
- عدم تنفيذ معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية سيضر على نحو محتوم بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الأجل الأطول
- مجرد تذكير - بدون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية:
  - لا توجد عقبات نووية قانونية أمام الدول
  - سيكون التدخل العسكري، بما في ذلك الضربات الاستباقية، أبرز بديل؟

غرض ونطاق معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

- مبينان في قرارين دوليين اعتمدا كلاهما بتوافق الآراء:
  - قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ (القرار ٧٥/٤٨ لام)
  - مقرر لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٥ بشأن اعتماد ما يعرف بـ "ولاية شانون" (CD/1299)

- ويدعو القراران إلى التفاوض حول

"معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى".

ولاية واضحة تماماً بخصوص أهداف *التحقق*

- غير أن ولاية شانون لا تحدد خيارات بشأن *نطاق* المعاهدة
- ما يجب أن تشمله المعاهدة:
  - تُرك لمناقشات مقبلة .....

الخلاف الرئيسي:

- هـل ينبغي أن تتناول معاهدة المواد الانشطارية المخزونات القائمة غير المشمولة بضمانات (نزع سلاح وعدم انتشار)؟
- ... أم ينبغي أن تتناول فقط الإنتاج المقبل (في المقام الأول عدم الانتشار، ولكن تعزيز الوضع الراهن النووي)؟

الدول التي تستهدفها معاهدة المواد الانشطارية

- ستمس المعاهدة الدول بصورة مختلفة:
  - تباين في دورات الوقود النووي
  - قوائم جرد المواد الانشطارية
- الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والخاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع اتفاق ضمانات شاملة:
  - تمثل بحكم الواقع لمعاهدة المواد الانشطارية

- الـدول المستهدفة: الدول التي ليست لديها اتفاقات ضمانات شاملة، وفي المقام الأول:
  - الـدول الحائـزة للأسلحة النووية والخاضعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
  - الدول الحائزة للأسلحة النووية خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
  - (أية دول تنتصل من معاهدة عدم الانتشار)

نطاق معاهدة بشأن المواد الانشطارية: المخزونات

- مركز الاهتمام: *الاستخدام العسكري المباشر*:
  - مـواد يمكـن استخدامها للرؤوس الحربية النووية دون أي إخصاب إضافي أو أية إعادة معالجة إضافية
- يشمل: اليورانيوم العالي الإخصاب والبلوتونيوم

- بلوتونيوم يحتوي على أقل من ٨٠ في المائة Pu-238
  - من النوع المستخدم في الأسلحة
  - من النوع المستخدم في المفاعلات (أسلحة نووية خام)
  - وقود أكسيدات مختلطة غير مشعّع
- يورانيوم عالي الإغناء
  - < ٢٠٪ U-235 (ولكن لا حظر على الوقود البحري؟!)
  - U-233
  - ثوريوم مشع (Th-232) في المفاعلات

فئات أخرى (الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

- "المواد الانشطارية الخاصة"
- "المواد النووية"
- "المواد النووية البديلة"

- (التريتيوم)

المواد الانشطارية الخاصة

- فئة أوسع من المواد تحتوي على *أية* نظائر انشطارية
  - تشمل *الاستخدام العسكري المباشر*، واليورانيوم الطبيعي (الحاوي على ٠,٧٪ U-235)، واليورانيوم المنخفض الإخصاب، واليورانيوم العالي الإخصاب المشعَّع، والوقود المستهلك

  - تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية:" Pu-239 وU-233 واليورانيوم المخصَّب في نظائر U-233 وU-235، أو أية مادة تحتوي على واحد أو أكثر مما سبق".

المواد النووية

- فئة من المواد أوسع أيضاً من السابقة:

  - إضافة إلى *المواد الانشطارية* الخاصة، تحتوي هذه الفئة أيضاً على ما يسمى *بمواد المصدر*؛
  - مواد تحتوي على مادة U-2385 التي يولّد منها البلوتونيوم عندما يتم تشعيعها في مفاعل نووي.

المواد النووية البديلة

- المواد القابلة للانشطار
  - يمكن استخدام *النبتونيوم - ٢٣٧ والأميريسيوم* لأجل جهاز تفجير نووي
  - *الكوريوم*: مكوِّن محتمل لسلاح نووي، وإن كان استخدامه يستتبع مخاطر سلامة إشعاعية أشد
  - أجرت واحدة على الأقل من الدول الحائزة للأسلحة النووية تجربة تفجير نووي ناجحة باستخدام "مادة نووية بديلة"
- المخزونات المنفصلة للنظائر الثلاثة جميعها آخذة في الازدياد في أرجاء العالم، مما يمثل مخاطر انتشار وتحديات ضمانات إضافية.

التريتيوم

- ليس مادة انشطارية، لكنه قد يقبل الانصهار. ويستخدم في الرؤوس الحربية العصرية
  - التريتيوم يعزز التفاعل المتسلسل بإطلاق نترونات سريعة في تفاعل انصهار مع الديوتيريوم.
  - ونتيجة لذلك، ينشطر جزء أكبر من المادة النووية وينطلق مزيد من الطاقة.
- للتريتيوم عمر نصفي قصير (١٢,٣ سنة). وتلزم عملية استبدال منتظمة للمحافظة على النتاج الأمثل.
- بدأت الولايات المتحدة من جديد إنتاجها للتريتيوم
- حظر في معاهدة المواد الانشطارية؟

فئات اليورانيوم العالي الإغناء والبلوتونيوم
(استناداً إلى Schaper، ١٩٩٧)

١- مواد الاستخدام العسكري المباشر في الأسلحة النووية العملياتية "والأسلحة المنتظرة الصنع"
٢- مواد الاستخدام العسكري المباشر المحتفظ بها كاحتياطي للأغراض العسكرية
٣- مواد الاستخدام العسكري المباشر المسحوبة من الأسلحة المفككة
٤- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعتبرة فائضة والمعينة لتحويلها إلى الاستعمال المدني

بعض تباينات النطاقات المختلفة لمعاهدة بشأن المواد الانشطارية (استناداً إلى ووكر وبركاوت، ١٩٩٩)

١- التضمين الكلي للمخزونات في المعاهدة
٢- التضمين الجزئي للمخزونات في المعاهدة
٣-إرشادات معيارية بشأن المخزونات ضمن المعاهدة
٤- استبعاد المخزونات بموجب المعاهدة

٥- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعتبرة فائضة والمعلن عن تحويلها إلى الاستعمال المدني
٦- مواد الاستخدام العسكري المباشر المعدّة للمفاعلات النووية البحرية أو المستخدمة فيها
٧- مواد الاستخدام المباشر الموجودة حالياً في المفاعلات أو "المنتظر استخدامها" أو في المخازن
٨- اليورانيوم العالمي الإغناء المشعَّع والبلوتونيوم في الوقود المستهلك من المفاعلات، أو في شكل مزجج للتخلص النهائي

١) التضمين الكلي للمخزونات في المعاهدة

- مراقبة شاملة، الإنتاج الماضي والمقبل
- سيتعين تحديد التزامات مجموعة من الدول بشأن المخزونات، مع المسائل الإجرائية ومسائل التحقق

التضمين الكلي للمخزونات في المعاهدة

- الحجج المؤيدة:
  - يلبي كلاً من هدف نزع السلاح وهدف عدم الانتشار (معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية)
  - معاهدة المواد الانشطارية خطوة لا يمكن فصلها عن نزع السلاح النووي
  - مساءلة وشفافية في الدول كافة
  - يعود كذلك بالفائدة على الأمن العالمي والإقليمي
- الحجج المعارضة:
  - تكاليف، تنفيذ
  - معارضة هائلة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية (جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية)
  - لا لزوم لآلية جديدة؟!

٢) التضمين الجزئي للمخزونات

- تركيز على الإنتاج المقبل
- تناول بعض المسائل المتعلقة بالمخزونات الاحتياطية، مثل
  - توفير ضمانات بشأن المواد الفائضة
  - الالتزام بعدم سحب مواد من الضمانات

التضمين الجزئي للمخزونات

- الحجج المؤيدة:
  - تخفيض وحيد الاتجاه للمخزونات العسكرية
  - اهتمام ممكن للدول الحائزة للأسلحة النووية
  - مرونة تسمح ببعض المخزونات غير المشمولة بضمانات:
    أسهل لجذب الدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟
- الحجج المعارضة:
  - مخزونات (كبيرة) لا يبلغ عنها/لا تشملها ضمانات
  - فوائد عدم انتشار محدودة فقط (عمليات تحويل)
  - فوائد نزع سلاح محدودة فقط

٣) إرشادات معيارية بشأن المخزونات ضمن معاهدة المواد الانشطارية

- تركيز على الإنتاج المقبل
- تضمين المعاهدة إشارة إلى شواغل تتعلق بالمخزونات، تعرب عن توقعات باتخاذ خطوات لمعالجتها:
  - استعمال لغة الديباجة
  - مواد تجسد المبادئ والأهداف المتعلقة بالمخزونات
  - إيجاز الخطوات الهامة المقبلة
  - استعراضات دورية للتقدم المحرز في التنفيذ

إرشادات معيارية بشأن المخزونات ضمن معاهدة المواد الانشطارية

- الحجج المؤيدة:
  - تخفيض وحيد الاتجاه محتمل للمخزونات العسكرية
  - اهتمام محتمل من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية
  - مرونة – تجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنضم إلى هذه الأخيرة؟
- الحجج المعارضة:
  - عدد أقل من القيود، مراقبة أقل لسياسات البلدان الحائزة للأسلحة النووية المتعلقة بالمخزونات
  - لا بل فوائد أقل فيما يتعلق بعدم الانتشار (عمليات تحويل)؟
  - لا بل فوائد أقل فيما يتعلق بنزع السلاح؟

٤) استبعاد المخزونات بموجب معاهدة بشأن المواد الانشطارية

- تركيز على الإنتاج المقبل
- لن تعالج المخزونات في إطار المعاهدة، إلا أن المعاهدة قد تتضمن مبادئ توجيهية
- المخزونات مستبعدة: عدم انتشار أساساً

استبعاد المخزونات بموجب معاهدة بشأن المواد الانشطارية

- ستبذل جهود خاصة (خارج المعاهدة) للتعجيل بإحراز تقدم بشأن قضايا محددة (مثل الحماية المادية، والإعلانات المتعلقة بالفائض، والتخلص) من خلال مبادرات أُحادية وثنائية ومتعددة الأطراف
- ستوضع مجموعة من المبادئ لتسترشد بها سياسات الدول بشأن المخزونات (مثل اللارجعة، التقليل إلى الحد الأدنى، الشفافية، الحماية، الاستعراض)

استبعاد المخزونات بموجب معاهدة بشأن المواد الانشطارية

- الحجج المؤيدة:
  - قبول واسع من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية
  - بعض الرقابة على الدول الحائزة للأسلحة النووية التي بقيت خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
  - بعض الدعم لعملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
  - تكاليف محدودة وتنفيذ

استبعاد المخزونات بموجب معاهدة بشأن المواد الانشطارية

- الحجج المعارضة:
  - بقاء احتياطي من المواد الممكن استخدامها مباشرة خارج الرقابة/الضمانات الدولية
  - شفافية ومساءلة محدودتان
  - لا يوجد قيد حقيقي على عدد الرؤوس الحربية التي يتم إنتاجها
  - لا توجد قيود على عدم الانتشار: لا يمكن مراقبة عمليات التحويل التي تجرى من الدول الحائزة للأسلحة النووية
  - فقدان فرصة لنزع السلاح. أثر طويل الأمد على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؟

الآليات الدولية لمراقبة المخزونات

- الضمانات
  - شاملة (INFCIRC/153)، بروتوكول إضافي (INFCIRC/540)، اتفاقات طوعية
- الاتفاقية المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية (INFCIRC/274)
  - تعديل (ضعيف) جار
- ثلاثية: الولايات المتحدة، روسيا، الوكالة الدولية للطاقة الذرية
  - توفير ضمانات بشأن المواد الفائضة
- اتفاقات ثنائية (الولايات المتحدة – الاتحاد الروسي) بشأن التخلص
  - اتفاق بشأن التخلص من اليورانيوم العالي الإغناء والبلوتونيوم

مبادئ مراقبة المخزونات الاحتياطية

- التقليل إلى أدنى حد من المخزونات:
  - إنهاء تراكم المواد غير المشمولة بضمانات
  - تحديد المتطلبات العسكرية/المخزونات الفائضة
- اللارجعة:
  - توسيع نطاق تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المواد غير العسكرية
  - توسيع نطاق التخلص من اليورانيوم العالي الإغناء والبلوتونيوم (الدول/الكميات)
  - المراجعة الذاتية والشفافية (إعلانات (متعددة الأطراف))
- الحماية الفعلية:
  - توسيع وتعزيز معايير الحماية المادية
- الاستعراض:
  - عملية استعراض رسمية متعددة الأطراف للمخزونات (تخفيضات)

الخلاصة

- معاهدة المواد الانشطارية هي الخطوة الهامة القادمة في مراقبة التسلح المتعددة الأطراف
- معاهدة المواد الانشطارية ما زالت على جدول أعمال الدول الرئيسية
- ولكن هناك قيود سياسية وعملية ومالية قوية
  - مخططات مختلفة – فوائد مختلفة!
  - الفشل في تنفيذ معاهدة بشأن المواد الانشطارية سيضر بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
- يحتاج الأمر إلى براغماتية!
  - المناخ السياسي الراهن
  - إلحاح المهمة

الخلاصة – نهج براغماتي:

- الشاغل الأساسي: المواد الممكن استخدامها مباشرة
- الإدراج الكلي للمخزونات في معاهدة المواد الانشطارية حل مثالي واضح وهام، ولكن *غير واقعي*
- أفضل *حل وسط*: التركيز على الإنتاج المقبل، ولكن
  - مع إدراج جزئي للمخزونات (الفائض المعلن عنه) (٢)
  - مع توقعات صريحة بشأن المخزونات الأخرى (٣)
  - مع مجموعة من المبادئ بشأن سياسات الدول المتعلقة بالمخزونات (٤)
  - ... وعملية استعراض أنداد قوية – مع عقوبات

بعض كلمات الحكمة ...

"لأسباب عملية وسياسية على السواء، ينبغي مقاربة الوضع التنظيمي في جميع البلدان، بما فيها البلدان الحائزة للأسلحة النووية، كما لو أن العالم يستعد للقيام بنزع كامل للسلاح النووي – سواء أكان ذلك احتمالاً مرتقباً مرغوباً فيه أو واقعياً أم لا".

(أولبرايت، بركاوت، ووكر، ١٩٩٦، ص ٤٥٦)

– > **وضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية هو أساسي..!**

مطالعات أخرى

- Kerstin Hoffman (ed), "Fissile Materials: Scope, Stocks and Verification," Disarmament Forum, UNIDIR, Two. 1999
- Annette Schaper "A Treaty on the Cutoff of Fissile Material for Nuclear Weapons - What do cover? How to verify?", Peace Research Institute Frankfurt, Report no. 48, July 1997
- William Walker and Frans Berkhout, "Fissile Material Stocks: Characteristics, Measures and Policy Options", UNIDIR 99/8, 1999
- David Albright, Lauren Barbour; Corey Gay, Todd Lowery, "Ending the Production of fissile Material for Nuclear Weapons: Background Information and Key Questions", The Institute for Science and International Security (ISIS)
  www.Isis-online.org/publications/fmct/primer/tableofcontents.html
- Oxford Research Group: "The FMCT Handbook":, February 2003
- Morten Bremer Maerli, "A Pragmatic Approach for Negotiating a Fissile Material Cut-Off Treaty", International Negotiation, Volume 6, Number 1, July (2001)
  http://Interneg.org/In/volumes/6/1/abstracts.html

– – – – – –

CD/1707*
26 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لنيوزيلندا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها النص الإنكليزي للورقة المقدمة من نيوزيلندا باسم بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥

يشرفني أن أحيل إليكم النص الإنكليزي للورقة المقدمة من نيوزيلندا باسم بلدان برنامج العمل الجديد إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في المؤتمر.

(التوقيع:) تيم كوغلي
السفير
الممثل الدائم لدى مؤتمر نزع السلاح

---

* مستنسخة من الوثيقة الصادرة سابقاً NPT/CONF.2005/PC.II/16 بتاريخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ كما هي مرفقة.

(A) GE.03-61850 300503 030603

ورقة من ائتلاف برنامج العمل الجديد

مقدمة من نيوزيلندا

باسم آيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد ومصر والمكسيك، بوصفها أعضاء في ائتلاف برنامج العمل الجديد

أولاً – معلومات أساسية

١- في عام ١٩٩٥، عمدت الدول الأطراف إلى تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى وتعهدت ببذل كافة الجهود لتحقيق عالميتها. وتم تعزيز عملية استعراض المعاهدة واعتمدت مبادئ وأهداف تتعلق بتنفيذها. واعتمد القرار المتعلق بالشرق الأوسط كجزء لا يتجزأ من مجمل ما تم التوصل إليه في ١٩٩٥.

٢- وفي عام ١٩٩٦ خلصت فتوى محكمة العدل الدولية بالإجماع إلى: "التزام جميع الدول التزاماً بأن تواصل بحسن نية وتختتم المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة".

٣- وتمثل الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ خطوة إيجابية صوب نزع السلاح النووي. ويشار بوجه خاص إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية أخذت على عاتقها التزاماً لا لبس فيه بتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية ووافقت على أن تتخذ خطوات عملية تؤدي إلى نزع السلاح النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم اتخاذ خطوات إضافية لتحسين فعالية عملية استعراض المعاهدة وتعزيزها.

ثانياً – المبادئ الأساسية

٤- تكتسي مشاركة المجتمع الدولي ككل أهمية مركزية في المحافظة على السلم والاستقرار الدوليين وتوطيدهما. فالأمن الدولي شاغل جماعي يقتضي مشاركة جماعية. وتشكل المعاهدات المتفاوض عليها دوليا في مجال نزع السلاح إسهاماً رئيسياً في السلم والأمن الدوليين. وتستكمل تدابير نزع السلاح النووي الأحادية والثنائية النهج المتعدد الأطراف القائم على المعاهدات والمتبع في تحقيق نزع السلاح النووي. ومن اللازم أن تطبق على جميع تدابير نزع السلاح مبادئ أساسية مثل الشفافية والتحقق وعدم النكوص.

٥- ونعيد التأكيد على أن أي افتراض لحيازة غير محددة الأجل للأسلحة النووية من قبل الدول الحائزة لها يتعارض مع سلامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية واستمراره ومع الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

٦- وعـــدم الـــنكوص في نـــزع السلاح النووي وتخفيض الأسلحة النووية والتدابير الأخرى ذات الصلة بضبط الأســـلحة النووية أمر ضروري. ومن الشروط الأساسية اللازمة لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية تحقيق تقدم مستمر لا رجعة فيه في تخفيض الأسلحة النووية.

٧- وكـــل مـــادة في المعاهدة ملزمة للدول الأطراف المعنية في جميع الأوقات والظروف. ومن اللازم اعتبار جميع الدول الأطراف مسؤولة مسؤولية تامة عن الامتثال الصارم لالتزاماتها المعقودة بموجب المعاهدة.

٨- ويجـــب أن يكـــون تحقـــيق مزيد من التقدم في نزع السلاح عاملاً محدداً رئيسياً في تحقيق الاستقرار الدولي وإدامـــته. وقـــد قُطعـــت الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح النووي في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ ولا يزال تنفيذها أمراً لازماً.

٩- وحـــتى يكون العالم خالياً من الأسلحة النووية فلا بد من وجود دعامة تتمثل في صك عالمي ملزم قانوناً عبر مفاوضات متعددة الأطراف أو إطار يتضمن مجموعة من الصكوك المتضافرة.

ثالثاً - التطورات التي طرأت منذ مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠

١٠- لم يحـــرز حـــتى الآن سوى تقدم ضئيل في تنفيذ الخطوات الثلاث عشرة المتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١١- ولا يـــزال القلق يساورنا من أن البيئة والسياسات الأمنية والمذاهب الدفاعية في فترة ما بعد الحرب الباردة لا تـــزال قائمة على حيازة الأسلحة النووية. ولم يتجسد بعد الالتزام بتقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية والمذاهب الدفاعية. ولا يستقيم عدم إحراز تقدم في هذا الشأن مع الالتزام الذي لا لبس فيه الذي قطعته الدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء التام على ترساناتها النووية.

١٢- وفضلا عن ذلك يساورنا قلق عميق بشأن النهوج الآخذة في الظهور التي تعتبر دور الأسلحة النووية مستقبلاً جزءاً من الاستراتيجيات الأمنية الجديدة.

١٣- ولا يـــزال مؤتمر نزع السلاح عاجزا عن معالجة مسألة نزع السلاح النووي وعن استئناف المفاوضات بشأن معـــاهدة لا تمييزية، متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دوليا وبفعالية، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهـــزة المـــتفجرة النووية الأخرى مع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية في آن واحـــد. ولم تتحقق حتى الآن التطلعات إلى إحراز تقدم التي نتجت عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

١٤- ومع أن تنفيذ نظام الرصد الدولي الوارد في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد مضى قدما فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد.

١٥- وليست هناك مؤشرات تدل على أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد عززت تدابير الشفافية.

١٦- واتخذت دولة واحدة حائزة للأسلحة النووية تدابير ترمي إلى إجراء تخفيض أحادي لحالة تشغيل أنظمتها الخاصة بالأسلحة النووية. وما معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ("معاهدة موسكو") سوى خطوة صوب تحقيق هذا الهدف.

١٧- وليس هناك حتى الآن ما ينم عن وجود تدابير ملموسة متفق عليها لتخفيض مستوى تشغيل منظومات الأسلحة النووية.

١٨- وليس هناك ما يشير إلى وجود جهود تُشرِكُ جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في العملية المفضية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية. بل على النقيض من ذلك، توجد مؤشرات مثيرة للقلق عن تطوير أجيال جديدة من الأسلحة النووية.

١٩- إننا لا نزال نشعر بقلق عميق من استمرار احتمال استخدام الأسلحة النووية. فعلى الرغم من نوايا التخفيض وما تحقق من تخفيضات ثنائية وأحادية في الماضي فإن مجموع الأسلحة النووية المنشورة والمكدسة لا يزال يعد بالآلاف.

٢٠- ونسلم بأن التخفيضات في أعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي تم نشرها المتوخاة بموجب معاهدة موسكو تمثل خطوة إيجابية في عملية تحديد علاقة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. إلا أننا نتساءل عن مدى إسهام هذه المعاهدة في نزع السلاح النووي. فالمعاهدة لا تحتوي على أحكام للتحقق وهي لا تتصف بعدم الرجعة فيها وتتجاهل الرؤوس الحربية المجردة من الصفة التشغيلية. والتخفيضات في عمليات النشر وفي مستوى التشغيل للرؤوس النووية الاستراتيجية لا يمكن أن يحل محل التخفيضات التي لا نكوص عنها في الأسلحة النووية وفي مجموع ما تتم إزالته من هذه الأسلحة.

٢١- وثمة قلق من أن يكون تقييد معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية قد أضاف عنصراً من عدم التيقن إلى الأمن الدولي، وأثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار الاستراتيجي بوصفه عاملاً مهماً يسهم في نزع السلاح النووي وييسره، وسوف تكون له عواقب وخيمة على نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تكون له أيضاً عواقب خطيرة على الأمن العالمي في المستقبل ويوجد مسوغات ظاهرية لما قد يتخذ من تدابير استجابة للشواغل الأحادية وحدها. وأي تدبير، بما في ذلك إنشاء أنظمة دفاعية ضد القذائف، من شأنه

أن يؤثر سلباً على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، سيثير قلق المجتمع الدولي. ويساورنا القلق إزاء خطر تجدد سباق التسلح على سطح الأرض وفي الفضاء الخارجي.

٢٢- وتكتنف المخاطر الإنجازات التي حققتها العملية الثنائية لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها والآمال المعقودة عليها بما في ذلك احتمال تطورها لتصبح آلية متعددة الأطراف تشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بالتفكيك العملي للأسلحة النووية وتدميرها اللذين تم الاضطلاع بهما سعياً إلى القضاء على الأسلحة النووية.

٢٣- وقد عقد رؤساء الدول والحكومات، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، العزم على أن يسعوا جاهدين إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وعلى إبقاء جميع الخيارات مفتوحة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية.

٢٤- ونحن نعتقد أن النقاش الدولي الذي دار مؤخراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك البيانات التي أدلى بها أعضاؤه الدائمو العضوية بشأن أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية يبرز الشواغل الدولية التي تثيرها شرعية أسلحة الدمار الشامل وحيازتها وإمكان استخدامها. والمفروض في هذه البيانات أن توفر حوافز إضافية للجهود الدولية التي تبذل في سبيل نزع الشرعية عن الأسلحة النووية جميعها والتعجيل بالجهود الدولية صوب نزع السلاح النووي. وتكرس هذه البيانات، بالإضافة إلى ذلك، اعتقادنا الراسخ أن الضمان الحقيقي الوحيد الذي يجنّب استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل في أي مكان من العالم، وهذا يشمل الأسلحة النووية، هو القضاء الكامل على هذه الأسلحة وضمان عدم استخدامها أو إنتاجها ثانية.

٢٥- ومن دواعي القلق العميق القرار الذي اتخذته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعزمها المعلن على إعادة تشغيل المفاعل النووي في يونغبيون، دون نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبغض النظر عن الظروف التي أدت إلى اتخاذ مثل هذه القرارات فإن الآثار المترتبة عليها خطيرة وتمسنا جميعاً. وعلى غرار ما يفعله بقية المجتمع الدولي، يؤيد برنامج العمل الجديد الحوار ويغلّبه على المواجهة. ونحن نأمل في تسوية الوضع تسوية سلمية وسريعة تفضي إلى عودة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التقيد الكامل بأحكام المعاهدة، كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إعادة النظر فيما اتخذته من قرارات.

٢٦- ويساورنا القلق من استمرار الإبقاء على خيار الأسلحة النووية من قبل الدول الثلاث - وهي إسرائيل وباكستان والهند - التي تشغّل منشآت نووية لا تخضع لضمانات ولم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما أنها لم تتخل عن خيار الأسلحة النووية ذاك.

٢٧- وإن استمرار حيازة بعض الدول أسلحة نووية أو استبقاءها خيار الأسلحة النووية يفاقم من إمكانات وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. وإن الدفاع الكامل الوحيد ضد هذا الاحتمال يكمن في إزالة الأسلحة النووية وإعطاء الضمانات بعدم إنتاجها ثانية.

٢٨- وأحرز تقدم إضافي في إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في بعض الأقاليم. ونحن نرحب بانضمام كوبا كدولة طرف إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة تلاتيلولكو، وهذا يجعل نظام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مكتملاً. ونرحب أيضاً بمساعي دول آسيا الوسطى الخمس الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في ذلك الإقليم ونثق بأن هذه الجهود ستضفي زخماً جديداً على عملية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أصقاع أخرى من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وجنوب آسيا. ويتواصل تحقيق التقدم صوب إخلاء نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة له من مثل هذه الأسلحة. وفي هذا السياق، يكتسي التصديق على معاهدة تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا من قبل كافة دول المنطقة، وجميع الدول المعنية أهمية كبرى. وينبغي لها جميعاً أن تعمل بشكل متضافر بغية تسهيل انضمام كافة الدول المعنية إلى البروتوكولات الملحقة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية إن لم تفعل ذلك بعد. وينبغي تشجيع الدول الأطراف في تلك المعاهدات على تحقيق أهدافها المشتركة بغية تعزيز التعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية والعمل مع الداعين إلى إنشاء مناطق أخرى مماثلة.

رابعاً - الأعمال المقبلة

٢٩- لا نزال عازمين على أن نواصل بهمة لا تفتر التنفيذ التام والفعال للاتفاقات الجوهرية التي تم التوصل إليها في مؤتمر استعراض اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠. وتشكل تلك الحصيلة الأساس اللازم لتحقيق نزع السلاح النووي.

٣٠- ويجب على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم لجميع الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية ملزمة قانونا يتم التوصل إليها عبر مفاوضات متعددة الأطراف. والوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠٠٠ تدعو إلى تقديم توصيات إلى مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥ بشأن الضمانات الأمنية. وريثما تختتم تلك المفاوضات، على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم احتراما تاما التزاماتها الحالية في هذا الصدد.

٣١- ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبدي قدراً متزايداً من الشفافية والاستعداد لمساءلتها بشأن ترسانات أسلحتها النووية وتنفيذها تدابير نزع السلاح.

٣٢- ويلـــزم أن تـــبذل الدول الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من الجهود لتخفيض ترساناتها النووية تخفيضا أحادياً فعـــالا. ومـــن الأساسي أن تضفي الدول الحائزة للأسلحة النووية الطابع الرسمي على إعلاناتها الأحادية بتضمينها في اتفاقـــية ملزمة قانونا تتضمن أحكاما تكفل الشفافية والتحقق وعدم النكوص. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تـــأخذ في الحسبان أن تخفيض أسلحتها المنشورة يمثل مؤشرا إيجابيا ولكنه ليس بديلا عن القضاء الفعلي على الأسلحة النووية.

٣٣- وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية القاضية بتطبـــيق مـــبدأ عـــدم النكوص من خلال تدمير ما لديها من رؤوس حربية نووية في سياق عمليات التخفيض النووية الاستراتيجية وأن تتجنب إبقاءها في حالة تجعل إعادة نشرها محتملا. ورغم أن تخفيض الأسلحة المنشورة وتخفيف حالة التشـــغيل يشـــكلان بـــادرة إيجابية، فإنهما ليسا بديلا عن التخفيضات التي لا رجعة فيها والقضاء التام على الأسلحة النووية.

٣٤- وينـــبغي أن يحظى الاستمرار في تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بالأولوية. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن ترقى إلى مستوى الوفاء بالتزاماتها. ويجب إجراء التخفيضات في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بطريقة شفافة لا نكوص عنها وأن تتضمن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وإزالتها في إطار المفاوضات الشاملة لتخفيض الأسلحة. وفي هذا السياق ينبغي اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق ما يلي:

`١` مواصلة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية على نحو شفاف ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وذلك بالاستناد إلى المبادرات الأحادية وكجزء لا يتجزأ من عملية خفض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؛

`٢` اتخاذ تدابير إضافية على صعيد بناء الثقة والشفافية ترمي إلى الحد من المخاطر التي تثيرها الأسلحة الـــنووية غير الاستراتيجية. وينبغي لهذه التدابير أن تشمل تبادل البيانات بشأن احتياز الأسلحة الـــنووية غـــير الاستراتيجية وحالتها والأحكام المتعلقة بالأمان وأنواع الأسلحة وقوة الانفجار ونطاقات منظومات نقلها المعينة، والتوزيع بحسب المنطقة وإزالة الأسلحة؛

`٣` اتخـــاذ تدابير ملموسة متفق عليها لمواصلة تخفيض حالة تشغيل منظومة الأسلحة النووية وذلك للحد من خطر استعمال الأسلحة النووية غير الاستراتيجية استخداماً استباقياً أو عرضياً؛

`٤` إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقات الثنائية غير الرسمية الحالية، والمبادرات والإعلانات المتعلقة بتخفيضـــات الأسلحـــة النوويـــة غير الاستراتيجية من قبيل المبادرات النووية الرئاسية للفترة ١٩٩١-١٩٩٢ وتحويلها إلى اتفاقات ملزمة قانوناً؛

`٥` القيام، كخطوة أولى، بحظر أنواع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية التي أزيلت فعلاً من ترسانات بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية واستحداث آليات للشفافية من أجل التحقق من إزالة هذه الأسلحة فضلاً عن التعهد بعدم زيادة عدد أو أنواع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية المنشورة؛

`٦` تعزيز تدابير الأمن والحماية المادية لنقل وتخزين الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ومكوناتها والمواد ذات الصلة.

٣٥- ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ ما يلزم من خطوات لإشراك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعها في عملية تفضي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

٣٦- ونشدد على ما للتوقيعات والتصديقات من أهمية وطابع ملح في التبكير بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ دون إبطاء ولا شروط وفي سياق التقدم المحرز في تنفيذ النظام الدولي لرصد تجارب الأسلحة النووية في إطار المعاهدة. وفي غضون ذلك، من الأهمية بمكان تعزيز واستبقاء الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى ريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويتحتم التقيد الصارم بمقاصد وأهداف وأحكام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٣٧- وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ دون إبطاء لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي.

٣٨- وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يستأنف المفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبفاعلية تحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة الأخرى مع مراعاة أهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

٣٩- وعلى مؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد، أن يقوم بالدور الرئيسي في التفاوض لإبرام اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه. وعلى المؤتمر أن يكمل النظر في الولاية الواردة في مقرره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وأن يستكمل هذه الولاية وأن ينشئ لجنة مخصصة في أقرب وقت مستطاع.

٤٠- وعلى المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن يتحلى باليقظة ضد أي خطوات قد تفل من عزمه على منع انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لتلك الدول الثلاث التي لم تصبح بعد أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تنضم إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية فورا ودون شروط وأن تطبق اتفاقات الضمانات الشاملة اللازمة، مقرونة بالبروتوكول النموذجي

الإضـــافي وذلـــك بغـــية كفالـــة عدم الانتشار النووي وأن تغير بوضوح وعلى وجه السرعة أية سياسات تهدف إلى الاســـتمرار في تطويـــر أي أســـلحة نووية أو نشرها وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يقوض السلم والأمن الإقليميين والدوليين وأن يوهن جهود المجتمع الدولي لتحقيق نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية.

٤١- وينبغي تنفيذ المبادرة الثلاثية التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الروسي والولايات المتحدة كما ينبغي النظر في إمكانية ضم دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إليها.

٤٢- وينـــبغي أن تتخذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التدابير اللازمة لإخضاع المواد الانشطارية التي لم تعد هـــناك حاجـــة إليها لأغراض عسكرية للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو أية جهات دولية أخرى مختصة وذلك في أقرب وقت مستطاع.

٤٣- وينـــبغي الالـــتزام بالمعاهدات الدولية المبرمة في مضمار نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وأن يتم الوفاء على النحو الواجب بجميع الالتزامات المنبثقة عن تلك المعاهدات.

٤٤- وعـــلى كافة الدول أن تمتنع عن القيام بأي عمل قد يفضي إلى سباق جديد للتسلح النووي أو يؤثر سلبا على نزع السلاح النووي وعلى عدم انتشار الأسلحة النووية.

٤٥- ونظـــل نشـــعر بقلق بالغ إزاء تصاعد التوتر في منطقة الشرق الأوسط وآسيا. ونجدد مساندتنا لإنشاء منطقة خالـــية مـــن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونلاحظ في هذا الصدد أن جميع دول المـــنطقة - ما عدا إسرائيل - هي دول أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن ندعو إسرائيل إلى الانضـــمام إلى المعاهدة في أقرب وقت ممكن وأن تضع كافة منشآتها النووية تحت لواء ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا نجدد مساندتنا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب آسيا وندعو بإلحاح في هـــذا السياق، كلاً من الهند وباكستان، إلى التخلي عن طموحاتهما إلى حيازة الأسلحة النووية والانضمام إلى المعاهدة بلا شرط.

خامساً - عملية الاستعراض المعززة

٤٦- عـــلى اللجـــنة التحضـــيرية أن تواصل التصدي للمسائل الإجرائية اللازمة للمضي قدما في عملها وأن تعالج كذلـــك المســـائل الجوهرية على نحو ما تقرر في مؤتمري عام ١٩٩٥ و٢٠٠٠ وأن تتأكد من أن المسائل الجوهرية التي يتم التداول بشأنها قد سُجلت في موجز وقائع اللجنة التحضيرية.

٤٧- وينبغي للجنة التحضيرية أن تركز تركيزا كبيرا على نزع السلاح النووي حتى تكفل احتواء تقارير الدول على سرد واف لما حققته من تقدم في تنفيذ نزع السلاح النووي. وستُقيّم المسألة عند النظر في هذه التقارير التي وافقت الدول الأطراف على تقديمها.

٤٨- وعلى اللجنة التحضيرية أن تواصل النظر في التقارير المنتظمة التي ستقدمها جميع الدول الأطراف بشأن تنفيذ المادة السادسة والفقرة ٤(ج) من مقرر مؤتمر عام ١٩٩٥. وينبغي أن تنفذ تنفيذا تاما عملية الاستعراض المعززة الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ المعاهدة والمقررين ١ و٢ وكذلك القرار المتعلق بالشرق الأوسط المعتمد في عام ١٩٩٥.

٤٩- وينبغي تقديم هذه التقارير إلى كل دورة من دورات اللجنة التحضيرية. ويجب أن تشمل التقارير بشأن المادة السادسة المسائل والمبادئ التي تطرقت إليها الخطوات الثلاثة عشرة وأن تتضمن معلومات محددة ووافية عن كل خطوة من هذه الخطوات (يدخل في ذلك عدد الرؤوس الحربية ومواصفاتها وأجهزة الإيصال المستخدمة وعدد التخفيضات ومواصفاتها وتدابير وقف حالة التأهب والموجودات من المواد الانشطارية وكذلك تخفيض هذه المواد وضبطها والإنجازات المحققة في مضمار عدم النكوص والشفافية وقابلية التحقق). وينبغي أن تتناول هذه التقارير السياسات والمرامي الحالية والتطورات في هذه المجالات.

٥٠- وينبغي للدول الأطراف أن تستغل أحسن استغلال فرصة الاجتماعات التحضيرية لتحقيق المزيد من التقدم الجوهري في تنفيذ المعاهدة وعملية الاستعراض المعززة وأن تتداول بشكل موضوعي في شأن المساهمات المقدمة.

٥١- وينبغي الاستمرار في تعزيز عملية الاستعراض.

- - - - -

CD/1709
17 June 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى أمين عام المؤتمر، يحيل فيها نص ورقة عمل مقدمة إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، التي انعقدت بجنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

يشرفني أن أحيل إليكم النص الإنكليزي لورقة عمل قدمتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥*.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذه الورقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على جميع الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في المؤتمر.

(*التوقيع*): ديفيد براوتشر
السفير
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

---

* مستنسخة من الوثيقة NPT/CONF.2005/PC.II/WP.1 الصادرة سابقاً بتاريخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، كما هي مرفقة.

التحقق من نزع السلاح النووي: التقرير المرحلي الأول عن دراسات أجريت في مجال التحقق من الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها

ورقة عمل مقدمة من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

مقدمة

١- في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠، حددت المملكة المتحدة ثلاثة مجالات ذات صلة بتدابير تحديد الأسلحة النووية، بما في ذلك القضاء التام على الأسلحة النووية على مستوى العالم. وفيما يلي تدابير القدرة على التحقق من:

`١` عدم قيام الدول بإجراء تجارب على الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة التفجيرية؛

`٢` عدم قيام الدول بإنتاج مواد انشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة؛

`٣` تخفيض الأسلحة النووية والرؤوس الحربية النووية وتفكيكها في أي دولة قد تنتجها أو تقتنيها، والتخلص من المواد الانشطارية الناجمة عن ذلك.

٢- وقد اشتهرت المملكة المتحدة بدعمها الثابت للجهود الدولية المبذولة في المجالين الأولين من هذه المجالات. كما أسهمت المملكة المتحدة إسهاما ملموسا في المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت على المعاهدة، وكانت، بالاشتراك مع فرنسا، أول دولتين نوويتين تقدمان على ذلك. وقد أيدت تماما الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في فيينا لاستحداث ووضع نظام فعال للتحقق لهذه المعاهدة وذلك على سبيل المثال، بإجراء أبحاث عن أساليب تفحص الأحداث، وتوفير الخبراء الفنيين وغيرهم من الخبراء في الاجتماعات المناسبة، وحضور حلقات العمل والمشاركة في المناقشات الجارية بشأن فوائد نظم التحقق على المستويين المدني والعلمي. وتدعم المملكة المتحدة أيضا العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عملها المتعلق بالضمانات. وتواصل المملكة المتحدة دعم المفاوضات الجارية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وأعلنت في عام ١٩٩٥ أنها أوقفت إنتاج المواد الانشطارية للأغراض التفجيرية. ومن ثم، فإن الهدف من تقديم هذه الورقة هو توفير معلومات عن العمل الجاري في المجال الثالث، والذي يتصل بصفة خاصة "بالخطوة العملية الثالثة عشرة" المحددة في الفقرة ١٥ من المادة السادسة من الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

برنامج المملكة المتحدة

٣- في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، أعلنت المملكة المتحدة أنها قد بدأت لتوها في برنامج للنظر في تكنولوجيات يمكن أن تستخدم للتحقق من أي ترتيب يسعى لخفض تكديس الأسلحة النووية أو القضاء عليها نهائيا في المستقبل. ويتضمن البرنامج العمل على تحقيق ما يلي:

- توثيق هوية الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها، أي التأكد من أن الصنف المعلن عن أنه رأس حربي نووي أو مكون من مكوناته يتسق مع تلك الإعلانات؛
- تفكيك الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها؛
- التخلص من المواد الانشطارية الناتجة عن ذلك، لضمان أنها لن تستخدم مستقبلاً في أغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة التفجيرية النووية؛
- رصد المجمعات النووية.

٤- وتُجرى دراسات أولية في بعض هذه المجالات في مؤسسة المملكة المتحدة للأسلحة الذرية، بألدرماستون[1]. وتعتزم المملكة المتحدة تقديم بيان موحد لنتائج هذه الأبحاث لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. بيد أنه في أعقاب الاهتمام الذي ظهر في اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٢، قررت المملكة المتحدة تقديم تقرير مؤقت عن بعض جوانب العمل الذي اضطُلع به حتى الآن، ولا سيما العمل المتعلق بالنهج التقنية التي يحتمل تطبيقها لتوثيق هوية الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها. وقد تركز العمل الذي اضطلعت به المملكة المتحدة حتى الآن على توثيق هوية الرؤوس الحربية، إذ أن من المؤكد أن هذا الموضوع سيكون على الأغلب من أصعب المهام التقنية للتحقق والناشئة عن أي ترتيبات محتملة لفرض رقابة مباشرة على الرؤوس الحربية النووية.

النهج التقنية المتبعة في توثيق الهوية

٥- يمكن للنهج التقنية المتبعة في توثيق الهوية أن تعول على تحديد البصمات المميزة المرتبطة بالرؤوس الحربية النووية. وكبديل لذلك أو بالتوازي معه، يمكن أيضا أن يستعمل بشكل فعال أسلوب تحديد المصدر وما يلي ذلك من الاحتفاظ بنظام متين متسلسل للحيازة. والرؤوس الحربية النووية لها بصمات شتى. ومن المحتمل أن تحتوي البصمات الإشعاعية السلبية والإيجابية على معظم المعلومات عن تلك الرؤوس ومن ثم أصبحت موضوعا هاما للعمل الذي تضطلع به المملكة المتحدة حتى الآن.

٦- وجميع الرؤوس الحربية النووية تحتوي على نظائر انشطارية من البلوتونيوم أو اليورانيوم، وكلها تصدر إشعاعات، سواء إشعاعات نيوترونية تلقائية أو إشعاعات غاما. وهذه الإشعاعات يمكن أن تكشف سلبيا أو إيجابيا أو خارجيا عن الجهاز النووي، بالاعتماد على كميات الطاقة الموجودة في النظائر، وعلى كمية التدريع (سواء في الصنف نفسه أو بواسطة تدريع إضافي خارجي). ويمكن عن طريق قياس هذه "البصمات الإشعاعية سلبيا"، التوصل إلى استنتاجات قيمة تتعلق بوجود المواد المشعة، ونوعها، وتوزيعها، وكميتها داخل الصنف قيد الفحص. ولذلك فإن الكشف عن ذلك الإشعاع وتحديده يمثل خطوة عملية لتوثيق الهوية أو يدحض فكرة أن الشيء قيد الفحص يعتبر رأسا حربيا نوويا.

٧- وقد تحتوي الرؤوس الحربية النووية أيضا على مكونات مصنوعة من عدد من العناصر ذات الوزن الذري المنخفض أو تحتوي على تلك العناصر مثل الديوتريوم، والتريتيوم، والبرليوم على سبيل المثال. وهذه العناصر لا تصدر عنها بصمات إشعاعية مميزة، يمكن الكشف عنها وقياسها سلبيا. ولكن عند تشعيعها بشكل نشط بواسطة أشعة غاما أو الأشعة السينية، فإن بعض هذه العناصر قد تحدث له تفاعلات شتى تنتج عنها إشعاعات نيوترونية. ويمكن استشعار هذه النيوترونات خارجيا بالنسبة للرأس الحربي المعني باستخدام أجهزة استشعار بسيطة، وإذا أجري تحليل طاقي من نوع ما فإنه يمكن أن تستخدم النيوترونات للاستدلال على وجود بعض العناصر المعنية وأن تزيد بالتالي من درجة الثقة بأن الجسم قيد البحث هو رأس حربي نووي.

الدراسات التي أجريت حتى الآن

٨- أثناء السنوات الثلاث الأولى لبرنامج الأبحاث، اختبرت البصمات الإشعاعية الصادرة عن عدد من الرؤوس الحربية النووية للمملكة المتحدة، سواء التي أنهي استخدامها مؤخرا (وهما الرأسان الحربيان النوويان WE177[٢] وChevaline[٣])، أو تلك التي ما زالت قيد الخدمة (Trident)، باستخدام التقنيات السلبية والنشطة على السواء.

٩- وشملت الأصناف التي تم فحصها ما يلي:

- التجميعات الفرعية الأولية والثانوية للرأس الحربي النووي WE177، موضوعة في حاويات؛
- هياكل العودة إلى الغلاف الجوي الخاصة بالرأس الحربي Chevaline الموجودة بتكوينات مختلفة، على سبيل المثال بشكل مباشر أو في المتناول أو غير معبأة أو في حاويات متنوعة؛
- حاويات تخزين هياكل العودة إلى الغلاف الجوي الخاصة بالرأس الحربي Chevaline عبر أبواب معدنية ومستودعات مكسوة بالتربة؛
- تجميعات فرعية للرأس الحربي النووي Chevaline أولية وثانوية في حاويات مختلفة؛

- تجميع لهياكل العودة للغلاف الجوي الخاصة بالرأس الحربي النووي Trident في حاوية تخزين؛
- تجميع فرعي أولي وثانوي للرأس الحربي النووي Trident في حاويات شتى.

١٠- وقد اعتمدت مختلف النهج للكشف السلبي وقياس الإشعاع الصادر سواء عن الرؤوس الحربية النووية أو عن مكوناتها. وقد شملت هذه النهج طريقة القياس الطيفي بدرجات التحليل المنخفضة والعالية بأشعة غاما والقياس الطيفي النيوتروني ذي الارتباط الزمني. وقد تضمنت تقنيات السبر الإيجابي استخدام الأشعة السينية للتثبت من وجود عناصر ذات أرقام ذرية منخفضة في الرؤوس الحربية أو في مكوناتها. وقد استكملت الأعمال التجريبية المتعلقة بالقياسات السلبية والإيجابية بأعمال النمذجة والحسابات بواسطة الحواسيب.

الاستنتاجات المستخلصة من الأعمال المتعلقة بتوثيق الهوية التقنية التي اضطلع بها حتى الآن

١١- إن ترجمة القياسات التي أجريت خلال هذا البرنامج تتسم بالصعوبة وهي تتطلب في الغالب الحصول على معرفة مفصلة أو فهما تفصيليا لتصميمات الرؤوس الحربية النووية ذات الصلة. وكثير من هذه المعلومات حساسة ومصنفة ومن ثم لا يمكن إظهار النتائج التفصيلية المستخلصة منها بالكامل. إلا أن الدراسات التي أجريت حتى الآن تفيد بما يلي:

- يمكن الكشف عن المواد الانشطارية في عدد من الأنماط المختلفة للرؤوس الحربية النووية أو مكوناتها باستخدام وسائل بسيطة نسبيا؛
- يمكن أن يتم الكشف عن رأس حربي نووي في عدد من المواقع مثل مواقع التخزين ومختلف الحاويات؛
- في كثير من الحالات، يتطلب الكشف الوصول إلى موقع قريب من الجسم، وغالبا ما يكون الموقع على بعد بضعة أمتار؛
- يمكن تقدير عدد الرؤوس الحربية داخل الحاويات؛
- في بعض الحالات، يمكن تقدير التكوين النظائري، وكتلة المادة الانشطارية، وبعض الصفات الجيومترية للمواد النووية، باستخدام تقنيات القياس الطيفي العالية التحليل؛

- قـــد يكون من الممكن استخدام "الهندسة العكسية" في استنباط معلومات التصميم من البيانات الأولـــية للقياس الإشعاعي، مما يعني الحاجة إلى توخي الحيطة الشديدة في استخدام تكنولوجيا الشفافية التقنية في إطار أي ترتيبات للتحقق من تنفيذ عملية التفكيك؛

- الســـبر بواســـطة الأشـــعة الســـينية للمكونات هو تقنية يمكن أن تستخدم للتحقق من المواد الاستراتيجية غير النووية التي توجد في الغالب في الرؤوس الحربية النووية، ولكنها تتطلب مزيدا من الأبحاث.

١٢- وبصفة عامة فإن المعلومات المستخلصة حتى الآن ينبغي أن تكون ذات قيمة كبيرة لدى مناقشة ترتيبات الـــتحقق لإخراج أي رؤوس حربية نووية من الخدمة، الأمر الذي قد تتطلبه معاهدة ما في المستقبل. إلا أن هناك حاجـــة لإيلاء الاعتبار، لدى استحداث تقنيات ووضع نهج يمكن تطبيقها في هذه الترتيبات، لمدى حساسية هذه الصكوك والمعلومات من وجهة نظر عدم الانتشار والأمن القومي.

جوانب التحقق الأخرى في العمل الذي تضطلع به المملكة المتحدة

١٣- تنظر المملكة المتحدة في الجوانب الأخرى للتحقق، علاوة على توثيق الهوية، مثل النظام التسلسلي للحيازة وعملية تحديد المصدر وتقنيات الوصول المنظم.

١٤- وتحتاج النهج التقنية لتوثيق الهوية إلى أن تدعم بعناية من جانب التحقق من الحفاظ على النظام التسلسلي لحيازة الرؤوس الحربية ومكوناتها والمواد المستخدمة فيها، أثناء إخراج الرأس الحربي من الخدمة، وتفكيكه ونزع سلاحه، والنظام المتسلسل لعملية التخلص من هذه الأصناف. ويعد الحفاظ على نظام تسلسلي للحيازة للأصناف والمـــواد الأساســـية خلال هذه العمليات مهمة شاقة أيضا. وقد تضمن العمل الذي اضطُلع به حتى الآن إجراء دراســـات مفاهيمية تتعلق بوسائل الوسم ووسائل الإحكام، ودراسة كيفية اضطلاع مختلف البصمات بدور في العملية.

١٥- ويعتبر تحديد مصدر الصنف بديلا محتملا أو إضافة لتوثيق الهوية، بهدف بناء الثقة على أساس أن صنفا ما قد أتى من مصدر معلن عنه. ويمكن أن تتضمن النهج الرامية لتحديد مصدر الصنف تدابير لتقرير أن الصنف أتى من مكان يؤيد الإعلان عن المصدر، ومثال ذلك الإعلان عن غواصة عائدة من موقع انتشارها إلى قاعدتها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التفتيش، أو الرصد من بعد بواسطة الوسم ثم تتبع مسار الصنف من هذه النقطة خلال بقية العمليات. وقد تتضمن زيادة الثقة فيما يتعلق بتحديد مصدر الصنف أيضا فحص سجلات الصنع والنشر في مواقع الاستخدام والنقل.

١٦- ونظـــرا لأن هـــذه النُهج قد تتطلب وجود فريق دولي للتحقق، فقد بحثت المملكة المتحدة أيضا إجراء عمليـــات مـــنظمة للوصـــول تتيح لمثل هذا الفريق الدخول في المرافق النووية الحساسة، وبحيث لا يكشف عن المعلومات الحساسة. وكجزء من هذه الدراسة، أجرت المملكة المتحدة تجربة على مرفق تجميع وتفكيك أسلحتها النووية، في مؤسسة الأسلحة الذرية، في بيرغفيلد بغية اختيار ترتيبات الوصول التمثيلية المدبرة في مثل هذا المرفق الحساس. ومن المحتمل أن يكون وضع ترتيبات للسماح بوصول فريق للتحقق إلى مرافق تفكيك الرؤوس الحربية أمـــرا متســـما بالصعوبة. وستدعو الحاجة إلى بذل جهود كبيرة للتغلب على التحديات الهائلة التي ينطوي عليها التمكين من مثل هذا الوصول دون الإضرار بالمعلومات الحساسة.

المستقبل

١٧- تواصل المملكة المتحدة تمويل هذا العمل عن طريق وزارة الدفاع حتى عام ٢٠٠٥. والهدف من ذلك هو مواصلة استحداث قاعدة للمعارف والمعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات التي يحتمل أن تطبق على التحقق من أي ترتيب دولي لإنهاء خدمة الرؤوس الحربية النووية وتفكيكها والتخلص من أية مواد زائدة عن الحاجة تنتج عن هذه العمليـــة. وفي نيّتنا أن نقدم تقريرا مؤقتا آخر في اجتماع اللجنة التحضيرية في عام ٢٠٠٤، كما سنقدم تقريرا موحدا عن عملنا إلى المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥.

الحواشي

(١) كثفت الأبحاث على الجوانب الفريدة للتحقق من الرؤوس الحربية في مجمع الرؤوس الحربية. إلا أن مـــن المسلم به أن ثمة خبرة أكبر في مجالات أخرى يمكن أن تسهم في إبرام معاهدة للتحقق في المستقبل، مثل العمل المتعلق بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والوكالة الأوروبية للطاقة الذرية، والعمل الذي تم في إطار المبادرة الثلاثية للاتحاد الروسي والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(٢) الـــرأس الحـــربي الـــنووي WE177 عبارة عن قنبلة نووية يجري إسقاطها إسقاطا حرا كانت تستعملها القوات الجوية الملكية، أو عبوة أعماق تفجيرية نووية كانت تستعملها القوات البحرية الملكية.

(٣) وكـــان Chevaline الـــرأس الحـــربي النووي لمنظومة قذائف بولاريس المستخدمة في غواصات البحرية الملكية.

CD/1714
19 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة من الممثلة الدائمة لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح إلى أمين عام المؤتمر تحيل فيها نص ورقة عمل بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا نص *ورقة العمل بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى*، وهي الورقة التي قدمها وفد اليابان إلى مؤتمر نزع السلاح بتاريخ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

إن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية قد ظلت خلال العقد المنصرم تمثل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالعمل المتعدد الأطراف من أجل نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها، وهي ستحظى بالمزيد من الأولوية في المستقبل نظراً لتزايد التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل لتصبح في متناول الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. وما برحت اليابان تبذل قصارى جهدها لتعزيز معالجة هذه المسألة ذات الأولوية، ويحدونا الأمل في أن ورقة العمل هذه ستوفر هيكلاً لتيسير الفهم فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة وتقدم نموذجاً مفيداً لمناقشة متعددة الأطراف.

وسأكون ممتنة جداً لو تم إصدار ورقة العمل هذه بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتعميمها على وفود كافة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(*التوقيع*): الدكتورة كونيكو إنوغوتشي،
السفيرة والممثلة الدائمة لليابان
لدى مؤتمر نزع السلاح

المرفق

ورقة عمل بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض
صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى

مقدمة من اليابان

أولا- مقدمـــة

١- ما انفكت معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى تمثل على مدى العقد المنصرم أولوية في جميع المحافل المعنية بالعمل المتعدد الأطراف من أجل نزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها والحد من التسلح ككل. وهي لا تزال تحظى بالأولوية على الرغم من التغير الهائل في حالة الأمـــن الدولي والأوضاع السياسية، وستحظى بالمزيد من الأولوية بالنظر لتزايد التهديدات التي يشكلها انتشار أسلحة الدمار الشامل لتصبح في متناول الدول والجهات الفاعلة من غير الدول مثل الإرهابيين.

٢- وســـتمثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز نزع الأسلحة النووية. وسيكون إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لبنة من لبنات البناء الأساسية من أجل التخلص الكامل من الترسانات النووية. وستسهم المعاهدة أيضاً في منع انتشار الأسلحة النووية عن طريق حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية حظراً عالمياً وتعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة هذه المواد من خلال نظام للتحقق منها.

٣- وقـــد أعرب المجتمع الدولي، خلال العقد المنصرم، عن رغبته العارمة في إجراء مفاوضات في العديد من المناسبات والكثير من المحافل. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي.

٤- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/48/75/L الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ والذي أوصـــي فـــيه "بالتفاوض في أكثر المحافل الدولية ملاءمة بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى".

٥- "مـــبادئ وأهداف نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها" المعتمدة خلال مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عـــدم الانتشار لعام ١٩٩٥، والتي دعت إلى البدء الفوري والانتهاء المبكر من المفاوضات حول معاهدة وقـــف إنـــتـــاج المواد الانشـــطارية؛ حيث اعتُبر ذلك، على نطاق واسع، جزءاً من عملية مساومة سياسية بين الدول

الحائزة للأسلحة النووية وتلك غير الحائزة لها، حينما تخلّت الأخيرة عن الخيار النووي إلى الأبد كوسيلة لضمان الأمن القومي.

٦- الوثيقة الختامية المعتمدة خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ والتي نصت على "البدء الفوري بمفاوضات" حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية "بقصد إنهائها في غضون خمس سنوات" كخطوة من الخطوات الثلاث عشرة العملية الرامية إلى بذل جهود منظمة وتدريجية لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والفقرة ٣ والفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ٤ من مقرر عام ١٩٩٥ بشأن "المبادئ والأهداف المتعلقة بنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها".

٧- القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة المتخذة بتوافق الآراء منذ عام ٢٠٠٠ والتي تحث مؤتمر نزع السلاح على الاتفاق على برنامج عمل يشمل إجراء مفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٨- تقرير شانون (CD/1299)، الذي تضمن ولاية للتفاوض بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً وفعلياً، لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وقد اعتمده مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس ١٩٩٥. وبدأ مؤتمر نزع السلاح فعلاً بمفاوضات في عام ١٩٩٨. إلا أنه لم يكتب لهذه المفاوضات أن تستمر طويلاً للتوصل إلى أية نتائج ملموسة.

٩- ولا يزال المؤتمر عاجزاً عن بدء المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على الرغم من الالتزام السياسي الذي أبداه المجتمع الدولي باستمرار خلال العقد المنصرم، بما في ذلك ما ذكر أعلاه. وهذه الحقيقة تثير تساؤلات بشأن أهمية مؤتمر نزع السلاح وجدواه بوصفه المحفل العالمي الوحيد للتفاوض حول معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. كما أن ذلك يمثل أيضاً عاملاً من العوامل السلبية بالنسبة لنظام معاهدة عدم الانتشار.

١٠- والغرض الأساسي من هذه الورقة هو وضع هيكل للمناقشة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية عن طريق تصنيف مختلف المسائل وفقاً للبنود التالية: (١) النطاق؛ و(٢) المسائل التقنية بما فيها التحقق؛ و(٣) المسائل التنظيمية والقانونية. وبالإمكان تحديد المسائل الفردية من خلال استقصاء المناقشات التي أجريت بشكل غير رسمي (وتلك التي أجريت بشكل رسمي على نطاق محدود جداً) حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ومن شأن وضع هيكل للمسائل وتصنيفها إلى فئات أن ييسرا فهمها وأن يوفرا شكلاً من الأشكال المفيدة لإجراء مناقشات متعددة الأطراف مستقبلاً مما يسهم بالتالي في الارتقاء بمستوى النقاش.

ثانياً النطاق

المخزونات القائمة

١١- سيتعين على القائمين بالتفاوض مستقبلاً أن يحددوا نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والسبيل الأفضل لمعالجة قضية المخزونات القائمة معالجة فعالة هـو البدء بمفاوضات مبنية على تقرير شانون (CD/1299) الذي يتضمن ولاية ولكنه يتفادى منع أي وفد من إثارة المسألة كيما ينظر فيها خلال المفاوضات.

١٢- ومسألة الإنتاج السابق ناشئة عن الإرادة السياسية الرامية إلى جعل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أكثر فعالية عن طريق تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمخزونات القائمة من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو الترويج لتقليص هذه المخزونات. وهكذا، تعتبر هذه القضية جزءاً من الأجزاء المثيرة للجدل إلى حد بعيد بالنسبة للمناقشة بكاملها، وهي تتطلب دراسة دقيقة.

١٣- وقد قُدمت اقتراحات مختلفة في الماضي بشأن طريقة التعامل مع مسألة المخزونات. ومن الناحية النظرية، هناك عدة خيارات تتراوح بين استبعاد المخزونات القائمة استبعاداً كلياً من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وإدراج أحكام ملزمة قانونياً للتخلص منها. وكحل وسط، اقترحت كندا، على سبيل المثال، في ورقة العمل التي أعدتها (CD/1578) "عملية مستقلة بيد أنها متوازية" لمعالجة هذه المسألة. واقترحت جنوب أفريقيا أيضاً في ورقة العمـل الـتي أعدتها (CD/1671) أن يتم، "ضماناً لعدم إمكانية الرجوع" فيما أُعلن عنه من مواد بوصفها مواد فائضة، إخضاع هذه المواد لترتيب خاص من ترتيبات التحقق إلى أن تتخذ شكلاً أقل حساسية. وقد تعتبر التدابير الطوعية لبناء الثقة تدابير معززة للشفافية. وثمة خيار مهم آخر يتمثل في إدراج أحكام في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، سواء في الديباجة أو في المتن، كيما يتسنى إبقاء الباب مفتوحاً أمام عملية أكثـر موضوعية تجـري في المستقبل.

١٤- والأهـم من كل ذلك، هو أن المداولات المتعلقة *بالإنتاج في المستقبل* ينبغي أن تجري دون ربطها بمسألة المخزونات القائمة، لأن هذا الربط إنما يؤدي إلى تعقيد المناقشة. وأية محاولات للربط بين هاتين المسألتين لن تفضي إلا إلى إطالة أمد المفاوضات دون داعٍ، وبالتالي فإنها لن تعود بالفائدة، بل بالضرر، على عملية التفاوض برمتها.

١٥- واليابان مستعدة، في هذه المرحلة، لأن تنظر في هذا الشأن في أية اقتراحات من شأنها أن تؤدي إلى المضي قدمـاً في نـزع الأسـلحة النووية وعدم انتشارها وإلى تيسير عملية التفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً.

استخدام المواد الانشطارية للأغراض السلمية

١٦- وفيما يتعلق بالنطاق، يفيد أحد الآراء بأن المواد الانشطارية التي تستعمل في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ينبغي أن تدرج ضمن نطاق الحظر بموجب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا تقبل اليابان، ولن تقبل، بحجة من هذا القبيل لأن ولاية التفاوض واضحة وضوح الشمس فيما يتعلق بتحديد هدف المعاهدة وهو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتعارض اليابان إعادة فتح هذه القضية، التي حُسمت بالفعل في ولاية التفاوض، نظراً لأن هذه الخطوة إنما تفضي إلى تعقيد المفاوضات. ولا تُلحق الاستخدامات المضمونة للطاقة النووية في الأغراض السلمية أي ضرر بهدف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة.

فحص المواد الانشطارية وغيرها من المواد النووية

١٧- يعد تعريف "المواد الانشطارية" وغيرها من المواد النووية أمراً ذا أهمية جوهرية في تحديد نطاق معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولا يستخدم مصطلح "المواد الانشطارية" في نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولذلك فإن من حق وواجب القائمين بالتفاوض حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن يحددوا الكيفية التي يُعرف بها هذا المصطلح.

١٨- ومع ذلك، لا بد للمداولات أن تستفيد إلى حد كبير من خبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في نظام ضماناتها. وتضم المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فئتين مختلفتين تماماً وهما: المواد الخاصة القابلة للانشطار، والمواد المصدرية. ووفقاً للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تتكون "المواد الخاصة القابلة للانشطار" أساساً من البلوتونيوم - ٢٣٩ واليورانيوم - ٢٣٣ واليورانيوم المخصب في النظيرين المشعّين ٢٣٥ أو ٢٣٣.

١٩- ولعنصري النيبتونيوم والأميريكيوم، وهما عنصران من عناصر ما وراء اليورانيوم، قدرات انشطارية. وقد أشار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أنه قد يتعين تطبيق بعض تدابير المراقبة على هاتين المادتين. وفي هذا الصدد، لا بد من المراعاة الدقيقة للمناقشات التي جرت سابقاً في محافل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠- ويستخدم التريتيوم كعنصر دفع للأسلحة النووية الحرارية ولذلك فهو ضروري لزيادة قوة انفجار الرؤوس الحربية. ومع ذلك، لا يعد التريتيوم مادة انشطارية ولا مادة نووية، وهو لا ينفجر من تلقاء نفسه. وينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تركز على المواد الانشطارية التي لا يمكن الاستغناء عنها في صناعة الأسلحة النووية وغيرها من المواد المتفجرة النووية.

٢١- ويعتبر الثوريوم أحد المواد الخصبة التي يمكن تحويلها إلى اليورانيوم - ٢٣٣. ومع ذلك، لا يمكن استخدامه بشكل مباشر في صناعة الأسلحة النووية.

ثالثاً- نظام التحقق

٢٢- أما فيما يتعلق بنظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، فقد اقترح نهجان أحدهما شامل والآخر مركّز، وتمت مناقشتهما مناقشة مستفيضة. وعلى الرغم من عدم وجود فهم محدد لهاتين الفكرتين وأن هناك بعض الاختلافات بالنسبة لكل منهما، فإن المفهوم العام للنهج الشامل هو أنه نظام تحقق يشمل كافة مرافق دورة الوقود النووي، ولا يقتصر على المواد الانشطارية فحسب، بل يشمل أيضاً المواد النووية الأخرى. ومن جهة أخرى، فإن النهج المركز يركز على مرافق الإثراء وإعادة المعالجة والمواد الانشطارية في المرافق الفرعية. وقد يشمل هذا النهج الأخير مختبرات البحث والتطوير، بما في ذلك الخلايا الساخنة التي لديها القدرة على فصل المواد الانشطارية.

٢٣- وفيما يخص نظام التحقق، تعتبر مسألة ما إذا كان الحل الأمثل هو الأخذ بنهج شامل أو نهج مركّز هي مسألة مهمة بيد أنها صعبة. ومن أجل إيجاد إجابة على هذه المسألة، سيكون ضرورياً النظر في عوامل من قبيل الفوائد الأمنية، والسرية، وفعالية التحقق، والكفاءة من حيث التكلفة.

٢٤- وسيتمكن القائمون بالتفاوض أيضاً من الاستفادة بشكل كبير من خبرات الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالنظر في المكونات الأساسية المحتملة لنظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وسيُناقش نطاق الإعلانات وعمليات التفتيش الروتيني في ضوء عمليات فحص المواد الانشطارية. وتعد عمليات التفتيش غير الروتيني مهمة لأن هذه العمليات هي واحدة من وسائل الكشف عن الأنشطة غير المعلن عنها.

٢٥- وقد أوجد البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (INFCIRC 540) بالفعل ترتيبات تحققية (الإعلانات الموسعة والمعاينة التكميلية) فيما يخص الكشف عن الأنشطة غير المعلن عنها، وينبغي اعتبار مجموعة التدابير هذه ركيزة من ركائز التحقق.

٢٦- ومن الناحية الجوهرية، يعتبر أن تدابير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يشتمل عليها كل من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ستوفر أساساً جيداً للنظر في نظام تحقق يعمد مستقبلاً فيما يتعلق "بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". ولذلك، لا ينبغي من حيث المبدأ، فرض التزامات إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تعتمد كلاً من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

٢٧- كما أن التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية سيشمل المرافق العسكرية التي تنتج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية، سواء كان هذا الإنتاج مخصصاً لهذه الأغراض حصراً أو كان موجهاً لأغراض مزدوجة تشمل أنشطة غير محظورة. ولا تُطبق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على هذه المرافق. وسيكون مفهوم المعاينة المنظمة مهماً من أجل ضمان المراعاة الواجبة لمسألة السرية، لا سيما فيما يخص هذه المرافق العسكرية أو المرافق ذات الاستخدامات المزدوجة.

٢٨- ويستخدم وقود المفاعلات الذي تستهلكه السفن البحرية، بما فيها السفن العسكرية في الأغراض غير التفجيرية فقط، ولذلك لا ينبغي حظر إنتاج هذا الوقود. ومع ذلك، هناك صعوبات تكمن في التحقق من عدم تحويل هذه المواد لاستخدامها في الأغراض التفجيرية نظراً لأن سرية عملية إنتاج الوقود المستخدم في السفن العسكرية كبيرة جداً بحيث أنه قد لا يتسنى تطبيق نهج التحقق الاعتيادي.

مسائل التحقق الأخرى

٢٩- ثمة مسألة أخرى تتعلق بما إذا كان ينبغي أيضاً أن يكون من مهام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مهمة ضمان عدم الرجوع فيما يخص مرافق إعادة المعالجة أو الإثراء المغلقة التي كانت تستخدم لأغراض صنع الأسلحة وفيما يتعلق بالمواد الانشطارية المعلن عنها باعتبارها فائضة.

رابعاً- التنظيم والمسائل القانونية

المنظمة المقبلة

٣٠- تتطلب معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إيجاد هيئة معنية بتنفيذ التحقق. وثمة ميزة في الاستفادة من الخبرة والمعرفة المتوفرتين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك هياكلها الأساسية القوية التي تشمل إدارة الوكالة ومعداتها. فمن شأن الاستخدام الأمثل لهذه الخبرة والهياكل الأساسية أن يتيح التوفير في التكاليف الإدارية وتخفيف الأعباء المالية التي تثقل كاهل الدول الأطراف. وفي كل الأحوال، لا بد من تحديد العلاقة بين المنظمة المنفذة لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديداً واضحاً.

شرط بدء النفاذ

٣١- إن شرط بدء النفاذ هو مسألة حساسة. وبالإمكان استخلاص عبر من تاريخ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تنص على شرط صارم جداً فيما يخص بدء النفاذ. وفي نفس الوقت، يعد تصديق الدول

الخمس المعترف بها كدول حائزة للأسلحة النووية والدول التي ليست أطرافاً في معاهدة عدم الانتشار أمراً ضرورياً لتنفيذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

أحكام أخرى

٣٢- ينبغي لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تنص أيضاً على أحكام من قبيل (أ) التعديل؛ و(ب) الانسحاب؛ و(ج) عملية الاستعراض؛ و(د) الوديع؛ و(ه) الانضمام؛ و(و) اللغات، مثلما هو الحال بالنسبة لغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات متعددة الأطراف المعنية بالحد من التسلح. واعتماداً على التوقعات بشأن البدء المبكر لنفاذ معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، قد يتم أيضاً إدراج أحكام تتعلق بترتيبات تسبق بدء نفاذ المعاهدة، مثل استضافة مؤتمرات تعقد لتيسير بدء النفاذ. كما ينبغي مناقشة الترتيبات المالية.

خامساً- الاستنتاجات

٣٣- بالنظر لتنوع وتعقد المسائل المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، تتطلب المفاوضات خبرات تقنية واسعة فضلاً عن اتخاذ قرارات سياسية صعبة. وثمة أولوية ملحة تتمثل في الخروج من المأزق الذي يواجه مؤتمر نزع السلاح والبدء بمفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية والانتهاء منها في غضون خمس سنوات.

٣٤- وبالإمكان تصنيف هيكل المناقشة حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى ثلاثة بنود هي: النطاق، والمداولات التقنية بما فيها مسائل التحقق، والمسائل التنظيمية والقانونية. ولأغراض المفاوضات المقبلة، يمكن تجميع هذه البنود وإعادة ترتيبها كما يلي: (أ) مجموعة تضم المسائل القانونية والسياسية؛ و(ب) مجموعة تضم المسائل التقنية.

٣٥- إن ولاية شانون واضحة في سعيها إلى وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى وفي استبعاد المواد الانشطارية المستخدمة للأغراض السلمية من نطاق الحظر. ولا ينبغي إعادة فتح باب النقاش حول هذه القضية.

٣٦- ولا بد للمفاوضات أن تشمل مداولات تقنية جوهرية تركز على *الإنتاج في المستقبل*. ومن خلال هذه المداولات، سيتم استحداث نظام للتحقق. وأية محاولات لربط مسألة حظر الإنتاج في المستقبل بمسألة المخزونات القائمة إنما تؤدي إلى إطالة أمد المفاوضات دون داع وتلحق الضرر بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة. أما الحجة القائلة بأنه لا يمكن معالجة المسائل التقنية حتى يتم تحديد نطاق المعاهدة هي حجة واهية.

٣٧- وفيما يتعلق بنظام التحقق، تعتبر مسألة ما إذا كان الحل الأمثل هو الأخذ بنهج شامل أو نهج مركز مسألة مهمة بيد أنها صعبة. ومن أجل إيجاد إجابة على هذه المسألة، سيكون ضرورياً النظر في عوامل من قبيل الفوائد الأمنية، والسرية، وفعالية التحقق، والكفاءة من حيث التكلفة.

٣٨- ومن الناحية الجوهرية، يعتبر أن تدابير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي يشتمل عليها كل من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ستوفر أساساً جيداً للنظر في نظام تحقق يعتمد مستقبلاً فيما يتعلق "بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". ولذلك، لا ينبغي من حيث المبدأ فرض التزامات إضافية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تعتمد كلاً من اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي.

٣٩- وبالنظر لتعقُّد المداولات التقنية، فإن فكرة إنشاء فريق من الخبراء، يماثل الفريق الذي تم إنشاؤه ليُعنى بالأعمال التقنية المتعلقة بالتحقق من معاهدة حظر التجارب النووية، هي فكرة تستحق أن ينظر فيها بجدية من أجل إرساء أساس معرفي مشترك للمفاوضات المقبلة.

٤٠- ومن أجل تيسير المفاوضات حول نظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من المُجدي الاستفادة كاملة من التجارب والخبرات السابقة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبنيتها التحتية وذلك بالقدر الذي يمكن به مقارنتها بنطاق وهدف معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. كما ينبغي مناقشة المسائل التنظيمية على أساس احتمال أن يصبح نظام التحقق من معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المنظمة المقبلة للتحقق من نزع الأسلحة النووية وصولاً في النهاية إلى إقامة عالم يخلو من الأسلحة النووية.

CD/1719
9 October 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ موجهة من الممثل الدائم لهولندا إلى الأمين العام لدى مؤتمر نزع السلاح يحيل فيها ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الخامس بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى المعقود في إطار مساهمة هولندا في هذه المعاهدة في جنيف في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

يشرفني أن أحيل إليكم ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية الخامس المعقود في إطار مساهمة هولندا في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى. وقد نظم وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح هذا الاجتماع يوم الجمعة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وكان موضوع هذا الاجتماع الخامس هو استخدام المواد الانشطارية لأغراض غير تصنيع الأسلحة النووية: تسيير السفن. وقد شارك في هذا الاجتماع كل من الدكتور مارفين ميلر، بوصفه باحثاً منتسباً لمركز الدراسات الدولية التابع لقسم الهندسة النووية في معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا، والسيد طارق رؤوف، بصفته الشخصية، بكلمة للتعريف بهذا الموضوع.

وتجاوز مجموع عدد المشاركين في هذا الاجتماع ١٠٠ مشارك. وحضره أكثر من ٤٥ بلداً، كان بعضها يشارك للمرة الأولى، وقد برهن هذا الحضور على الاهتمام المتزايد بإجراء حوار بنّاء بشأن هذه المسألة.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الرسالة مع الضمائم المرفقة بها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في عمله.

مقدمة

عـــرض الدكتور ميلر، الذي أكد بأنه يتحدث بصفته الشخصية، موجزاً لمخاطر تحويل اليورانيوم العالي الإثـــراء، ولا سيما اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، واحتمال قيام الإرهابيين باستخدامها في صنع سلاحٍ نووي يتخذ شكل مدفع. وقدم لمحةً عامة عن الصعوبات التي يمكن مواجهتها فيما يتعلق بوضع معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير الأخرى في المستقبل وعن المخاطر الحالية لانتشار هـــذه الأسلحة مستشهداً بأمثلةٍ تبين (الانتشار الواسع للمفاعلات المخصصة للبحوث العاملة باليورانيوم العالي الإثراء وللغواصات العاملة بالطاقة النووية) (للحصول على مزيدٍ من المعلومات، انظر عرض الدكتور ميلر المرفق بهذه الرسالة).

وقـــدم الدكتور رؤوف، الذي تحدث أيضاً بصفته الخاصة، عرضاً للمشاكل الناجمة عن استخدام المواد الانشطارية وقوداً للغواصات وآثارها على عدم الانتشار. ووجه انتباه الاجتماع تحديداً إلى عدم توفر الضمانات في هذا الشأن. وأضاف إنه إذا لم تشمل مسألة تسيير السفن في المعاهدة المقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، ستظل هناك فجوة كبيرة في نظام الضمانات (للحصول على مزيدٍ من المعلومات، انظر عرض الدكتور رؤوف المرفق بهذه الرسالة).

الفقرة ١٤

وجـــه كـــل مـــن الدكـــتور ميلر والدكتور رؤوف الانتباه إلى المشكلة التي قد تنجم عند الاحتجاج "بالاستثناءات" الواردة في الفقرة ١٤ من الوثيقة INFCIRC/153، أي اتفاق الضمانات النموذجي المبرم في إطار معـــاهدة عدم الانتشار. وقال إن الفقرة ١٤ تشكل ثغرةً فيما يخص عملية التحقق الشاملة، إذ إنها تسمح للدول ببعض الاستثناءات من عمليات التفتيش الإلزامية.

وقـــد زعـــم بعض المشاركين أن الطابع السري للغاية لعمليات الغواصات وكون هذه الغواصات تعمل معظم الوقت في البحر قد جعل من إرساء نظام ضماناتٍ شامل أمراً يكاد يكون مستحيلاً. وقيل في هذا الصدد إن المعلومات المتعلقة بالغواصات والمفاعلات وبتركيب الوقود، وما إلى ذلك هي أيضاً معلومات سرية للغاية يتردد الأطراف كثيراً قبل تقديمها للتفتيش.

وذكر أيضاً أن معاهدة عدم الانتشار تنص في الأساس على فئتين من الإجراءات، هما: الأنشطة المسموحة والأنشطة المحظورة. وقيل إن بعض الصعوبات قد تنجم عن التمييز بين هاتين الفئتين إذا اقتصرت أي عملية تفتيش نظراً للطابع السري للمفاعل أو الغواصة وما إلى ذلك، على عناصر محددة.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أشـــار مشـــاركون آخرون إلى ضرورة تدارك هذه الثغرة. ورد الدكتور ميلر على ذلك بالإعراب عن اعتقاده بأنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتقصى الاحتمالات وأن تعمل على إيجاد حلٍ لذلك. وذكر الدكتور رؤوف أنه في حالة استبعاد تسيير السفن من عمليات التفتيش التي تضطلع بها الوكالة، فإن ذلك سيترك ثغرة كبيرة في نظام الضمانات. ولكنه أضاف بأن هذه الثغرة قد تم إلى حدٍ ما تداركها، إذ إن الوكالة تقوم فعلاً بتفتيش وتعقب المخزونات غير المعلنة من اليورانيوم العالي الإثـــراء مع الموضوع المحدد والمتعلـــق بتسيير الســـفن لم يناقش بعد في إطار الوكالة. ثم أضاف أن الوكالة قد طورت وسيلةً تقنية تسمح بتفكيك الرؤوس الحربية دون الكشف عن تركيبة النظائر المشعة التي استخدمت فيها. وقد تشكل هذه التقنية حلاً لتفتيش المفاعلات البحرية. وقد تثبت صعوبة رصد أي مفاعل عن بعد، لأن هذا قد يكشف عن وضع سفنه.

تطوير تقنياتٍ جديدة

أكد مشاركون آخرون على ضرورة تطوير تقنياتٍ جديدة من شأنها أن تبسط عملية رصد الاستخدامات العســـكرية غـــير المعلـــنة. وينبغي للدبلوماسيين ألا يواصلوا الانتظار صابرين حتى يشهدوا تطوير العلم لتقنياتٍ جديدة، بل أن يطالبوا بتطوير تقنياتٍ يمكن استخدامها لمعالجة ما يواجهون من معضلات.

معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى

شدد مشاركون عديدون على أهمية وضع معاهدةٍ لوقف إنتاج المواد الانشطارية كوسيلةٍ لمنع انتشار المواد الانشـــطارية وظهور إرهاب غير تقليدي. كما أشير في هذا الصدد إلى استخدام اليورانيوم العالي الإثراء لتشغيل المركبات الفضائية بوصفها مشكلة محتملة.

وسلم عموماً بالاستعداد للشروع في مفاوضاتٍ بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقال الـــبعض إن معاهدة كهذه ستتناول الاستخدام العسكري للمواد الانشطارية وحده، وليس الاستخدام المدني أو الســـلمي لهـــا، لكن ذلك لن يحل مشكلة التحقق من استخدامات المواد الأخرى. وقد أعلنت أطراف أخرى أنه ينبغي تناول هذه المسألة عندما تبدأ هذه المفاوضات.

(توقيع): كريس ك. ساندرس

السفير

المندوب الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

المرفق الأول

استخدام اليورانيوم العالي الإثراء في المفاعلات النووية البحرية وآثارها على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

مارفين ميلر
مركز الدراسات الدولية وإدارة الهندسة النووية
معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا

جنيف، سويسرا، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

١- كما يعلم الكثير منكم، تؤيد الورقة الاستراتيجية التي أصدرتها إدارة بوش، بعنوان *الاستراتيجية الوطنية لإزالة أسلحة الدمار الشامل* في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ التفاوض على وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى من شأنها أن "تخدم المصالح الأمنية للولايات المتحدة". وكي أحصل على بعض التوضيحات عن المعنى المقصود بهذه العبارة، قمت باستشارة أحد زملائي في وزارة الخارجية الأمريكية، فأخبرني أن هذه الوثيقة كانت نسخة غير سرية من توجيهات رئاسية سرية تضمنت مزيداً من التفاصيل، إلا أن الاستشهاد بها في أي اجتماع عام لم يكن أمراً ممكناً. غير أنه قال إنه بغض النظر عن أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ليس في مقدمة أولويات جدول أعمال إدارة بوش فيما يتعلق بعدم الانتشار، وإن موقف الولايات المتحدة يتوافق مع الآراء التي أبديت في الورقة التي نشرها مؤخراً كلٌّ من ويليام مكارثي وآندرو بارلو بعنوان "التحقق من مضمون أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية". يجدر بالذكر على وجه الخصوص أن حكومة الولايات المتحدة لن تؤيد سوى معاهدة: تطبق على الإنتاج المستقبلي وليس على المخزونات الحالية؛ وتتبنى نهجاً يركز على التحقق؛ وتجيز إنتاج التريتيوم والمواد الانشطارية لأغراض مدنية وللاستخدامات العسكرية غير التفجيرية، مثل تسيير السفن. وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة، علّق بطريقة شبه هزلية بقوله إن حكومة الولايات المتحدة لن تقبل "معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تجعل الأسطول النووي في ينصرف مولياً الأدبار". وذلك يعني أن القوات البحرية الأمريكية لن تتوقف عن استخدام اليورانيوم العالي الإثراء في مفاعلاتها البحرية، ولا سيما اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة (الذي يحوي في تركيبه نسبة ٩٣,٥ في المائة من اليورانيوم ٢٣٥)، وسترفض أي عملية تحقق اقتحامي تشمل اليورانيوم العالي الإثراء الذي تستخدمه وقوداً لتشغيل سفنها.

٢- ومن جانب آخر، فإن خطر تحويل اليورانيوم العالي الإثراء، ولا سيما اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة، أصبح منذ حوادث ١١ أيلول/سبتمبر مصدراً لقلق متزايد يؤرق المجتمع الدولي، وخاصةً فيما يتعلق

باحتمال أن تتمكن أي مجموعة إرهابية من أن تصنع من هذه المواد سلاحاً نووياً في شكل مدفع. وقد أفضى ذلك إلى تأكيد الأوساط المطالبة بالحد من التسلح مجدداً على ضرورة إلغاء استخدام اليورانيوم العالي الإثراء في كلٍ من المفاعلات الأرضية والبحرية ذات الأغراض المدنية. والواقع إن الجهود تُبذل منذ عام ١٩٧٨ في مختبر أرغون الوطني بالولايات المتحدة، لإنجاز برنامج المفاعلات المخصصة للبحث والتدريب في مجال تخفيف إثراء اليورانيوم. ويوجد في الولايات المتحدة الآن ٣٨ مفاعلاً من المفاعلات المخصصة للبحوث التي تعمل باليورانيوم العالي الإثراء كما أن ١٩ مفاعلاً من مفاعلات بلدان أخرى قد حولت إلى الآن أو أنها في طور التحول إلى العمل باليورانيوم المنخفض الإثراء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٢١ مفاعلاً جديداً من المفاعلات المخصصة للبحوث التي إما بنيت أو أنها في طور البناء أو يعتزم بناؤها باستخدام وقود اليورانيوم المنخفض الإثراء الذي تم تطويره مؤخراً من خلال برنامج المفاعلات المخصصة للبحث والتدريب في مجال تخفيف إثراء اليورانيوم. [للحصول على المزيد من المعلومات عن برنامج الولايات المتحدة للمفاعلات المخصصة للبحث والتدريب في مجال تخفيف إثراء اليورانيوم، انظر الموقع على الشبكة: http://www.td.anl.gov/Programs/RERTR/RERTR.htm].

٣- بيد أن مهمة إلغاء استخدام اليورانيوم العالي الإثراء في المفاعلات المخصصة للبحث لا تزال في طورها الأول. ومع أن روسيا قد باشرت تنفيذ برنامجها للمفاعلات المخصصة للبحث والتدريب في مجال تخفيف إثراء اليورانيوم بالتزامن مع الولايات المتحدة، ونجحت في تحويل عدد كبير من مفاعلاتها التي تعمل باليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة التي قامت بتصديرها كمفاعلاتٍ تعمل بيورانيوم تبلغ نسبة إثرائه ٣٦ في المائة، فقد ألغي البرنامج في عام ١٩٨٨ بسبب الافتقار للتمويل. ثم جرى تشغيله من جديد في عام ١٩٩٣ بالتعاون مع برنامج الولايات المتحدة للإثراء المنخفض اللازم لمفاعلات البحوث والتجارب (RERTR) بهدف تحويل جميع مفاعلات الولايات المتحدة وروسيا المخصصة للبحوث إلى مفاعلات تعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وتحقيقاً لهذه الغاية من الضروري توفير أصناف وقود أحدث وأفضل من اليورانيوم المنخفض الإثراء، ولا سيما تلك التي تحتوي على تركيزٍ عالٍ من اليورانيوم للتعويض عن تخفيف الإثراء، من أجل تحويل المفاعلات الحالية الأكثر استهلاكاً لليورانيوم عالي الإثراء، مثل المفاعل المخصص للبحوث في معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا، ومن أجل التشجيع على استخدام اليورانيوم المنخفض الإثراء وقوداً في جميع المفاعلات المخصصة للبحوث في المستقبل.

٤- [ومجرد استبدال اليورانيوم العالي الإثراء باليورانيوم المنخفض الإثراء الموجود بين عناصر وقود المفاعل دون اتخاذ تدابير تعويضية من شأنه أن يخفض كل من كثافة النيوترونات (التدفق) في المفاعل ومن مدة صلاحية استخدام هذا الوقود، وبالتالي من الفائدة المرجوة من المفاعل بوصفه مرفقاً تجريبياً ومن تكاليف العملية على التوالي. والتدبير التعويضي الهام هو زيادة كمية (تعبئة أو كثافة) اليورانيوم في الوقود، وذلك إما بزيادة نسبة اليورانيوم في أي نوع من أنواع الوقود المستخدمة حالياً، مثل مزيج اليورانيوم والألمنيوم، وإما باستخدام أصناف

جديـــدة من الوقود التي تحتوي أصلاً على تركيزٍ عالٍ من اليورانيوم مثل سيليسيدات اليورانيوم. وقد تقل بعض الشيء الزيادة في التركيز اللازم في الحالة التي يمكن فيها إعادة تركيب عناصر الوقود. ومثال ذلك أن تحويل وقود مفاعل مخصص للبحث في معهد مساشوسيتس للبحوث يحتوي على اليورانيوم بنسبة إثراء قدرها ٩٣,٥ في المائة إلى يورانـــيوم بنســـبة إثراء قدرها ٢٠ في المائة سيتطلب، على التوالي، يورانيوم بتركيزٍ قدره ٨,٦ غرامات في السنتيمتر المكعب من التركيبة الحالية للوقود و٧,٦ غرامات في السنتيمتر المكعب من تركيبته المعدلة. ورغم أن الوقود الذي يحتوي على أعلى تركيز من اليورانيوم والذي يُسمح حالياً باستخدامه يصل فيه تركيز اليورانيوم إلى ٤,٨ غـــرامات في السنتيمتر المكعب، فإن أصناف الوقود التي تتفوق عليه في تركيز اليورانيوم، مثل الوقود الذي يُدعى بسبيكة موليبدنيوم - يورانيوم، ليبلغ تركيز اليورانيوم فيها ١٦ غراماً في السنتيمتر المكعب هي أصنافٌ قيد الـــتطوير. (يبلغ تركيز اليورانيوم في وقود المفاعل الموجود حالياً لدى معهد مساشوسيتس للبحث ١,٧ غرام في السنتيمتر المكعب).]

٥- ومـــن ثم فـــإن آفاق استخدام اليورانيوم المنخفض الإثراء في جميع المفاعلات المخصصة للبحوث الحالية والمستقبلية جيدة. لكنه لا يزال هناك ما يقرب من ٥٠ مفاعلاً من المفاعلات التي تعمل باليورانيوم العالي الإثراء بطاقةٍ لا تقل عن ١ ميغاواط ولا يجري في الوقت الراهن تحويلها إلى مفاعلاتٍ تعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء، كمـــا أنه لا يزال هناك عدد كبير من المفاعلات المخصصة للبحوث التي أُغلقت رسمياً، ولكن دون إخراجها من الخدمـــة، وقد يحوز البعض منها في قائمة موجوداتها كميات كبيرة من اليورانيوم العالي الإثراء دون أن يوفر لها الـــتأمين الكافي. وتُقدر الموجودات الحالية من اليورانيوم العالي الإثراء المستخدم في المفاعلات المخصصة للبحوث نحو ٢٠ طناً متريا. [كما أنه من المقرر تشغيل مفاعلٍ ألمانٍ جديد بطاقة قدرها ٢٠ ميغاواط، FRM-2، وباستخدام اليورانيوم العالي الإثراء، ولكنه قد يُحول في المستقبل إلى مفاعلٍ يعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء إذا ما طُورت أصناف أكثر تركيزاً من الوقود.]

٦- ومـــاذا عن آفاق تحويل المفاعلات البحرية العاملة باليورانيوم العالي الإثراء إلى مفاعلاتٍ منخفضة الإثراء؟ يوجد في الوقـــت الراهن نحو ١٧٠ سفينة تجوب البحار تعمل بالطاقة النووية؛ وزهاء ١٥٠ غواصة، ومن هذه الغواصات يبلغ عـــدد الغواصـــات الهجومية ذات المحرك النووي والغواصات ذات المحرك النووي المسلحة بالقذائف الانسيابية مجتمعة نحو ضعفي عدد الغواصات ذات المحرك النووي المسلحة بالقذائف التسيارية. [للحصول على تصنيفٍ مفصلٍ، انظر الجدول ١ الوارد في الصفحة ٩١ من الورقة المقدمة من السيدين ما شونيان وفرانك فون هيبيل، المعنونة "وقف إنتاج اليورانيوم العالي الإثراء المخصص للمفاعلات البحرية"، التي نُشرت في مجلة *Nonproliferation Review*، العدد ٨ (٢٠٠١)، الصفحات مـــن ٨٦ إلى ١٠١.] وعـــلى الرغم من أن الدول الوحيدة التي تملك حالياً سفناً تعمل بالطاقة النووية هي الدول الخمس الدائمـــة العضوية في مجلس الأمن، وتوجد على الأغلب (نحو ١٣٥) سفينة من هذه السفن في الولايات المتحدة وروسيا، فلقد أبدت على مر السنين دول عديدة غير نووية اهتماماً بأن تحتاز هي أيضاً غواصات هجومية ذات محركٍ نووي. وواقع

الأمـــر، كما يعرف أنه بناء على إصرار دولٍ مثل إيطاليا وهولندا التي كانت تريد الاحتفاظ بخيار امتلاك هذه الغواصات النووية تم إدراج الحق في سحب المواد النووية المستخدمة في أغراض عسكرية غير تفجيرية من الضمانات الواردة في الفقرة ١٤ مـــن الوثيقة INFCIRC/153، التي تتضمن اتفاق ضماناتٍ نموذجي أُبرم في إطار معاهدة عدم الانتشار. [للحصول عـــلى تحلـــيلٍ شـــاملٍ لآثار الاحتجاج إما بالفقرة ١٤ من الوثيقة INFCIRC/135 وإما بالمادة ثالثاً-٢ من معاهدة عدم الانتشـــار على عملية الانتشار بهدف استخدام المواد النووية في عملياتٍ عسكرية غير تفجيرية دون ضمانات، انظر آراء مـــاري فـــرانس ديجاردان وطارق رؤوف. وانظر، على سبيل المثال: "Opening Pandora's Box? Nuclear-Powered Submarines and the Spread of Nuclear Weapons" Aurora Papers 8 (أوتـــاوا: المركز الكندي للحد من التسلح ونزع السلاح، ١٩٨٨)].

٧- بيد أن "ثغرة" الفقرة ١٤ ظلت مسالة أكاديمية حتى حزيران/يونيه ١٩٨٧ عندما أعلنت كندا عن خططٍ لشراء أسطولٍ من الغواصات النووية. وفي ذلك الحين، كُنت قد عُدت لتوي من إجازةٍ من معهد مساشوسيتس للتكنولوجـــيا أمضيتها في وكالة الولايات المتحدة للحد من التسلح ونزع السلاح حيث علمنا بمشروعٍ برازيلي سري لبناء منشأة تعمل بالطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم العالي الإثراء لتوفير الوقود لغواصةٍ نووية برازيلية يُعتزم إنشـــاؤها. وكان شاغل حكومة الولايات المتحدة هو أنه إذا كان الوقود من النوع المستخدم في صنع الأسلحة النووية، كما حدث فيما يتعلق بغواصات الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن بوسع البرازيل التي لم تكن آنذاك دولةً موقعـــة على معاهدة عدم الانتشار، أن تحوز في الوقت ذاته خيار الأسلحة النووية. ولما كان قائد سلاح البحرية المكلف بالبرنامج النووي البرازيلي وعدد من معاونيه قد تخرجوا من قسم الهندسة النووية في معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا، وعدد من كبار أساتذتنا قد شاركوا في البرنامج النووي لسلاح البحرية في الولايات المتحدة، فإن الشـــروع في تنفيذ مشروعٍ بحثي في هذا المعهد عن إمكانية استخدام اليورانيوم المنخفض الإثراء في تسيير السفن كان يبدو فكرة جيدة.

٨- [والـــتحدي الكامن في تحويل المفاعلات البحرية التي تعمل باليورانيوم العالي الإثراء، لا سيما مفاعلات الغواصـــات، إلى مفـــاعلاتٍ عاملة باليورانيوم المنخفض الإثراء أصعب من تحويل المفاعلات الأرضية المخصصة للـــبحوث. فالحـــيز المـــتاح على متن السفن، ولا سيما الغواصات ضيق للغاية، ومن ثم فإن خيار توسيع الحجم الأساســـي للمفاعل كوسيلةٍ للحفاظ على مدة صلاحية الطاقة أو الوقود الذي يستخدمه المفاعل ذاته ليس بخيارٍ عمـــلي. وعلاوةً على ذلك، يجب أن يُعول على عمل المفاعلات لفتراتٍ طويلة من الزمن، وأن يظل من الناحية المثالـــية طـــيلة فترة عمل السفينة، حتى في أشد الظروف مناوأة وخطورة، أي في المعارك تحت سطح الماء، وقد يستبعد ذلك استخدام الوقود الأكثر تركيزاً الذي يناسب عملية تحويل المفاعلات المخصصة للبحوث إلى مفاعلاتٍ تعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء. غير أنه، حسبما نُوقش أدناه، قد يكون من الممكن تصميم سفنٍ جديدة تعمل بالطاقة النووية "من بابها إلى محرابها" على أساس أن تستخدم اليورانيوم المنخفض الإثراء. انظر ما يلي. تستخدم

حالياً كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة وقوداً لتشغيل غواصاتهما وسفنهما العاملة بالطاقة النووية، وتستعمل روسيا اليورانيوم العالي الإثراء بنسبةٍ تصل إلى ٤٥ في المائة لتشغيل غواصاتها، بينما تستعمل اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٠ في المائة لتشغيل كسارات الجليد لديها. وتستعمل فرنسا كلاً من اليورانيوم العالي الإثراء والمنخفض الإثراء لتشغيل غواصاتها الحالية، تبعاً لنوعيتها، بيد أنها تعتزم استعمال اليورانيوم المنخفض الإثراء في الغواصات التي ستصممها مستقبلاً، أما الصين، فإنها تستعمل اليورانيوم المنخفض الإثراء. وللحصول على مزيدٍ من التفاصيل، انظر ورقة ما شونيان وورقة فرانك فون هيبل، المرجع المذكور، الجدول ٢، الصفحة ٩٢.]

٩- وعندما أعلنت كندا اعتزامها شراء غواصاتٍ نووية، كان تنفيذ هذا المشروع جارياً، لكن المنافسة بين المملكة المتحدة وفرنسا على تزويد كندا بغواصات نووية سرعان ما زودتنا "بدليلٍ فعلي" على إمكانية صنع مفاعلٍ لغواصة يمكن تشغيله باليورانيوم المنخفض الإثراء. وقد علمت في اجتماعٍ عُقد في بداية عام ١٩٨٨ مع إيف جيرار، وهو أحد أعضاء الفريق الفرنسي الذي كان يروج لبيع كندا الغواصة النووية الفرنسية من طراز *روبي*، أن هذه الغواصة كانت قد صممت "من بابها إلى محرابها" لتعمل باليورانيوم المنخفض الإثراء وليس باليورانيوم العالي الإثراء. كذلك فإن مفاعل *روبي* الذي يعمل بقوة ٥٠ ميغاواط يستخدم، على وجه التحديد، وقوداً بثلاث نسبٍ مختلفة من الإثراء، بلغ متوسطها ٧ في المائة. ويتطلب ذلك إعادة تعبئة الوقود مرة كل ١٠ سنوات بالمقارنة مع الغواصات النووية الأكبر حجماً من صنف غواصات لوس أنجلوس الأمريكية التي تتطلب إعادة تعبئة الوقود مرة كل ٢٠ سنة. وقد أفضى ذلك بدوره إلى اتخاذ قرارٍ بوضع لوحاتٍ على هيكل السفينة وهو ما قصر عمق الغوص على ٣٥٠ متراً. أما النتيجة الأخرى لاستخدام اليورانيوم المخصب بنسبة ٧ في المائة عوضاً عن اليورانيوم المخصب بنسبة ٩٧,٣ في المائة في المفاعلات البحرية في الولايات المتحدة، فقد تمثلت في حدوث زيادةٍ كبيرة في حجم قلب المفاعل، التي تم تعويضها جزئياً باستخدام مفاعلٍ "متكاملٍ" ومدمجٍ توضع فيه مولدات البخار داخل خزان الضغط وليس خارجها كما هو الحال في المفاعل النموذجي من النمط المزدوج. وقال جيرار بإيجاز: "يجب أن تدركوا أننا لا نمتلك ميزانيةً غير محدودة. لذلك، فإن هدفنا المعقول لا يكمن في صنع أفضل غواصةٍ في العالم وإنما التوصل إلى أفضل نسبةٍ بين الفعالية والتكلفة".

١٠- وقد أكد الباحثون في قسم الهندسة النووية في معهد مساشوسيتس للتكنولوجيا وجود "دليل فعلي" على إمكانية تشغيل غواصةٍ بوقودٍ من اليورانيوم المنخفض الإثراء قدمته الغواصة "*روبي*". وأثبتوا أن زيادة إثراء وقود الغواصة روبي من نسبة ٧ في المائة إلى ٢٠ في المائة قد سمح بزيادة مدة صلاحية عمل قلب المفاعل من ١٠ سنوات إلى ٢٠ سنة، وهي مدة مماثلة لمدة صلاحية قلب مفاعلٍ نموذجي يعمل بوقودٍ بلغت نسبة إثرائه ٩٧,٣ في المائة ويمثل أفضل تقييمٍ للتصميم السري لوقود المفاعلات البحرية في الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالحفاظ على طاقة

المفاعلات ذاتها، يجب مراعاة أن اعتماد نسبة إثراء قدرها ٢٠ في المائة سيكون على حساب زيادةٍ في حجم قلب المفاعل تقدر بنحو ٢,٥.

١١- وعندما جاء الوقت الذي استطاع فيه سلاح البحرية في الولايات المتحدة الاستجابة لإمكانية تحويل وقود تسيير السفن من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة إلى اليورانيوم المنخفض الإثراء، وفقاً لما ورد في تقريرٍ صدر في حزيران/يونيه ١٩٩٥ عن *استخدام اليورانيوم المنخفض الإثراء في تسيير السفن*، كان القلق إزاء انتشار الغواصات النووية قد تبدد إلى حدٍ كبير. وتخلت كندا في عام ١٩٩٠ عن طموحاتها في امتلاك هذه الغواصات أساساً بسبب تكلفتها؛ ذلك أن تكاليف بناء الغواصات النووية وصيانتها يفوق كثيراً تكاليف محركات الديزل الحديثة. وإضافةً إلى ذلك، فقد أدت الحادثة النووية التي وقعت في البحر إلى أن تعيد الهند بهدوء الغواصة النووية التي كانت قد استأجرتها من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٨ وتباهت بها كبيراً، وقامت البرازيل بتخفيض حجم برنامجها الخاص بالغواصة النووية تخفيضاً كبيراً وتعهدت بعدم استخدام الوقود المخصب بنسبةٍ تتعدى ٢٠ في المائة. ومع ذلك، فإن للنتيجة المستخلصة من هذا التقرير، وهو أن الزيادة في حجم قلب المفاعل الملازمة لتخفيض نسبة إثراء الوقود المستخدم في الأسلحة إلى نسبةٍ قدرها ٢٠ في المائة غير مقبولة لسلاح البحرية في الولايات المتحدة، مدلولاتٍ تقنية وسياسية هامة. فالهدف الذي تنشد البحرية الأمريكية تحقيقه هو بناء أفضل سفنٍ تعمل بالطاقة النووية في العالم، وقد حسنت من تركيبة وقودها من خلال برنامج تطوير متواصل لمدة تزيد على ٥٠ عاماً بهدف توفير مصدر قويٍ وموثوق للطاقة بأصغر حجمٍ ممكن بوسعه تلبية الحاجة إلى إحداث تغييراتٍ سريعة ومتعددة في الطاقة لدعم المناورات التكتيكية، وإلى بقاء هذا المصدر طيلة فترة صلاحية السفن للعمل. وادعاء البحرية الأمريكية بأن السعي وراء زيادة تركيز اليورانيوم في هذا الوقود بالقدر الذي يعوض عن التحول إلى اليورانيوم المنخفض الإثراء دون حدوث زيادةٍ في حجم قلب المفاعل قد يمس جدياً أداء هذا المفاعل هو ادعاءٌ يؤكد بشدة، ويستحيل في الوقت نفسه التحقق منه دون الحصول على معلوماتٍ سرية.

١٢- فما الذي نخلص إليه من كل هذا؟ إن ازدياد مدة صلاحية عمل الغواصات النووية الجديدة في الولايات المتحدة من ٢٠ إلى ٣٣ عاماً يدل على أن بعض التعديلات الطفيفة في تركيبة الوقود من اليورانيوم المستخدم في صنع الأسلحة و/أو أن زيادة في حجم قلب المفاعل قد حدثت. فهل يمكن أن يسمح إدخال المزيد من التعديلات في هذا الاتجاه باستخدام اليورانيوم المنخفض الإثراء؟ ربما. غير أن الأنباء السارة فيما يتعلق بالحاجة إلى إنتاج المزيد من اليورانيوم العالي الإثراء لاستخدامه في تسيير السفن هي أن كلاً من الولايات المتحدة وروسيا تمتلكان مخزوناً كبيراً من اليورانيوم العالي الإثراء لتشغيل أساطيلها العاملة بالطاقة النووية لفترةٍ طويلة من الزمن دون مزيد من الإنتاج. فقد أعلنت البحرية الأمريكية، على وجه التحديد، أن لديها ما يكفي من مخزون اليورانيوم العالي الإثراء لتشغيل سفنها النووية بالمعدل الحالي، ويقدر بنحو ٢ طن في السنة "لعقودٍ عديدة". وفي غضون ذلك، يمكن للولايات المتحدة أن تصبح القدوة، بالقيام جدياً باستقصاء إمكانية استخدام أنواعٍ جديدة من وقود

اليورانيوم المنخفض الإثراء التي ربما تكون من النمط الذي يجري تطويره في إطار برنامج المفاعلات المخصصة للبحوث والتجارب في مجال تخفيف إثراء اليورانيوم، كما يمكن لها أن تستقصي إمكانية القيام برصد غير اقتحامي إنما موثوق به لدورة تصنيع الوقود البحري.

١٣- وفيما يتعلق بالوقود المكون من اليورانيوم المنخفض الإثراء الذي سبقت الإشارة إليه يؤسفني أن ألاحظ أن الوقود الذي يحتوي على يورانيوم الموليبدينوم الشديد التركيز لا يعتبر وقوداً مناسباً للمفاعلات البحرية، وبأن ذلك يرجع أساساً إلى أدائه الفلزي الضعيف في درجات الحرارة المرتفعة التي يتطلبها عمل المفاعل البحري. أما فيما يتعلق بالوقود المكون من اليورانيوم العالي الإثراء، فإن الحاجة إلى تضمين اتفاقات الحد من التسلح عملية تحققٍ موثوقٍ بها دون أن تكون اقتحامية، مثل إدراج أحكامٍ فيما يخص "تنظيم عملية الوصول" إلى المرافق في ما يسمى "البروتوكول الإضافي" الملحق باتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي الوثيقة INFCIRC/540، وفي اتفاقية الأسلحة الكيميائية على حد سواء هي حاجة مسلم بها ومقبولة تماماً. وبالطبع، فإن "المعضلة تكمن في التفاصيل"، ولكن ينبغي أن يسمح ذلك باستنباط إجراءاتٍ يمكن الاعتماد عليها في وضع ضماناتٍ نووية بحرية. وللاطلاع على تفاصيل هذه المناقشة، انظر مجموعة الأوراق المتعلقة بالموضوع الذي قدمه مورتن بريمر مايرلي، وأحدثها بعنوان "Timely Options for Increased Transparency and Non- Intrusive Verification on Highly Enriched Uranium Naval Fuel"، *Journal of Nuclear Materials Management*، المجلد الحادي والثلاثون، العدد ٤، الصادر في صيف عام ٢٠٠٣.

المرفق الثاني

عملية وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، جنيف: ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠

مقدم من
السيد طارق رؤوف

(رئيس مكتب التنسيق في مجال التحقق والسياسات الأمنية،
مكتب العلاقات الخارجية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية)

تعليقات شخصية

تحلل مسؤولية

خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٥، عمل طارق رؤوف في المركز الكندي للحد من التسلح ونزع السلاح في أوتاوا، وهو مركز عملي مستقل للبحوث تموله جزئياً وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية في كندا، أي وزارة الخارجية الكندية، وقد بحث بنشاط خلال هذه الفترة قضايا شملت الحد من التسلح النووي ونزع السلاح في كندا، بما فيها القضايا المتعلقة بسياسة الدفاع الكندية. وخلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠١، عمل كخبير مستشار في شؤون عدم الانتشار في وفود كندا إلى المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار وإلى لجانها التحضيرية. وتستمد محتويات هذا العرض من منشوراته ومذكراته التي تعود إلى الفترة ١٩٨٧-١٩٩٠، ولا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء أي منظمة أو كيان، فالآراء المعرب عنها هي آراء شخصية تماماً ولا يستهدف منها سوى تيسير عملية المناقشة.

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
١٩٨٧-١٩٩٠

- حزيران/يونيه ١٩٨٧: تحدد الوزارة الكندية في ورقتها البيضاء ضرورة حيازة عدد من الغواصات النووية لسلاح البحرية الكندي يتراوح ما بين ١٠ و١٢ غواصة.
- الأهداف المعلنة للمهمة: حماية خطوط المواصلات البحرية والطريق الفاصلة بين غرينلاند وآيسلندا والمملكة المتحدة والدفاع عن المياه الإقليمية.
- الأهداف غير المعلنة للمهمة: التأكيد على مطالب كندا الإقليمية في القطب المتجمد الشمالي، بما فيها حماية الممر الشمالي الغربي وغيره من القنوات البحرية الموجودة في هذا القطب من الملاحة الأجنبية.
- الدول المرشحة لتزويد غواصات نووية: المملكة المتحدة (ترافلغر) وفرنسا (روبي/أمثيست).
- وقود الغواصات النووية: ترافلغر (اليورانيوم العالي الإثراء)، وروبي (اليورانيوم المنخفض الإثراء).

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- معاهدة عدم الانتشار: لا تحظر حيازة غواصات نووية
- الوثيقة INFCIRC/164: الاتفاق الكندي للضمانات المعممة
- الفقرة ١٤ من الوثيقة INFCIRC/164: لا تطبق الضمانات على المواد النووية المستخدمة في أنشطة غير سلمية
- ترتيب نموذجي لتطبيق الفقرة ١٤(؟)
- سابقة تتعلق بالضمانات (؟)
- سابقة تتعلق بعدم الانتشار (؟)

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- الموضـــوع الرئيسي: استثناء اليورانيوم العالي الإثراء/(اليورانيوم المنخفض الإثراء المستخدم وقوداً في الغواصات النووية من الضمانات؟
- ترافلغـــر: مفاعل بحري من طراز (SP-5) كانت الولايات المتحدة قد سمحت للمملكة المتحدة بأن تستعمله وأن تستفيد من إنتاجه.
- لا يجـــيز اتفـــاق الـــتعاون النووي المبرم بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إعادة نقل أو توريد المفاعل إلى بلدٍ ثالث دون إذنٍ من الولايات المتحدة.
- تظل تركيبة النظائر المشعة للوقود المكون من اليورانيوم العالي الإثراء وكذلك المعلومات بشأن طريقة صنعه سرية للغاية.
- يُشـــترط اســـتثناء الوقود المكون من اليورانيوم العالي الإثراء من الضمانات بحجة حماية المعلومات السرية.

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- الموضوع الرئيسي: استثناء اليورانيوم العالي الإثراء أو (اليورانيوم المنخفض الإثراء) المستخدم وقوداً للغواصات النووية من الضمانات؟
- روبي: مفـــاعل بحري فرنسي الصنع يشتغل بوقود اليورانيوم المنخفض الإثراء الذي يحترق في شكل كُريات.
- تظل تركيبة وقود اليورانيوم العالي الإثراء من النظائر المشعة والمعلومات المتعلقة بصنعه وغيرها سرية للغاية(؟)
- يُشترط استثناء الوقود المكون من اليورانيوم العالي الإثراء من الضمانات بحجة حماية المعلومات السرية(؟)

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

■ الفقرة ١٤ من الوثيقة INFIRC/153(INFICRC 164)

لا تطبق الضمانات على المواد النووية التي يمكن استخدامها في أنشطة غير سلمية

١٤- ينبغي أن ينص الاتفاق على أنه إذا كانت الدولة تعتزم ممارسة سلطتها التقديرية فيما يخص استخدام مواد نووية يقتضي أن تخضع لنظام الضمانات في نشاط نووي لا يستلزم تطبيق الضمانات بموجب هذا الاتفاق، تُطبق الإجراءات التالية:

البرنامج الكندي لحيازة غواصاتٍ نووية:
آثاره على منع الانتشار

الفقرة ١٤، INFIRC 153 (INFICRC 164)

(أ) تخطر الدولة الوكالة بهذا النشاط، موضحة ما يلي:

`١` أن استخدام المواد النووية في نشاطٍ عسكري غير محظور لن يتعارض مع التزام قد تكون الدولة قد تعهدت به وتنطبق عليه ضمانات الوكالة بعدم استخدام المواد النووية إلا في نشاطٍ نووي سلمي؛

`٢` أن المواد النووية لن تُستخدم خلال فترة عدم تطبيق الضمانات في إنتاج الأسلحة النووية أو في إنتاج أي وسائل تفجيرٍ أخرى؛

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

الفقرة ١٤، INFIIRC/153 (INFICRC/164)

(ب) تقوم الدولة والوكالة باتخاذ ترتيب لا تطبق بموجبه الضمانات التي ينص عليها هذا الاتفاق إلا عند استخدام المواد النووية في نشاط من هذا القبيل. ويحدد هذا الترتيب قدر الإمكان الفترة أو الظروف التي لا تطبق فيها الضمانات ... وتُبلَّغ الوكالة بمجمل كمية وتركيبة هذه المواد النووية غير المشمولة بالضمانات الموجودة في حوزة الدولة وبأي صادرات من هذه المواد؛

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

الفقرة ١٤، INFIIRC/153 (INFICRC/164)

(ج) يُبرم كل ترتيب بالاتفاق مع الوكالة ... لكنه لا ينطوي على أي موافقة على النشاط العسكري أو معلومات سرية عن هذا النشاط أو يتعلق بالمواد النووية المستخدمة فيه.

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- يتمثل الغرض الأساسي من نظام ضمانات الوكالة في التحقق من الوفاء بالتزامات عدم الانتشار (عدم تحويل المواد النووية) الخاضعة لنظام الضمانات وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة.
- تطبق ضمانات الوكالة في الواقع العملي على جميع المواد النووية الموجودة في الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار.
- من شأن الاستثناء بموجب الفقرة ١٤ أن يؤثر على التحقق من الامتثال للتعهدات وعلى استمرارية الحصول على المعلومات المتعلقة بالضمانات
- يستحيل عملياً إيجاد "سابقة مفيدة" للاستثناء بموجب الفقرة ١٤.

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- وضع الاستثناء بموجب الفقرة ١٤ خلال المفاوضات بشأن الوثيقة INFCIRC/135 (١٩٧٠-١٩٧١)، استجابةً لرغبات بعض الدول الصناعية المتقدمة التي يوجد لديها برامج نووية متطورة.
- السفن المدنية التي تعمل بالطاقة النووية: *أوتو هان* (ألمانية)، و"موتسو" (يابانية) - والأسطول السوفياتي كاسر الجليد الذي يعمل بالطاقة النووية

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- يسعى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة ١٤ إلى تضييق النطاق بأن:
  - لا يتعارض النشاط العسكري غير المحظور مع التعهد بتطبيق الضمانات
  - لا تستخدم المواد النووية إلا في النشاط النووي السلمي
  - لا تستخدم المواد النووية أثناء الفترة التي يجوز فيها عدم تطبيق الضمانات في إنتاج الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى
  - يجري تحديد فترة أو ظروف عدم التطبيق (قدر الإمكان)
  - تُبلغ الوكالة بمجمل كمية وتركيبة المواد النووية التي لا تطبق عليها الضمانات
  - لا يقتضي الموافقة على النشاط العسكري غير المحظور أو الحصول على معلومات سرية عن هذا النشاط أو عن المواد المستخدمة فيه

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- بادرت كندا بإجراء مناقشات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتفاوض بشأن ترتيب "نموذجي" بموجب الفقرة ١٤ بغية: (أ) ضمان حماية المعلومات السرية المتعلقة بمفاعل الدفع البحري، وبتركيبة النظائر المشعة وصنع الوقود النووي؛ (ب) وإيجاد "سابقة تكون مفيدة" قدر الإمكان عن طريق تقليل العيوب التي تشوب نظام الضمانات إلى الحد الأدنى؛ (ج) والتعهد بإعادة إخضاع الوقود المستعمل لنظام الضمانات (بينما تُوفر الحماية للمعلومات السرية المتعلقة بتركيبته).

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية:
آثاره على منع الانتشار

- ادعى منتقدون كنديون لبرنامج حيازة غواصات نووية أنه لا يمكن عملياً وضع "سابقة جيدة" في ما يخص الاحتجاج بالاستثناء الذي تجيزه الفقرة ١٤؛ وبأن المجال قد يُفتح أمام مشاكل لا حصر لها مما يؤدي بالدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تختار الاستثناءات الأمر الذي يفضي إلى إضعاف النظام الدولي للضمانات؛ وبأنه ليس هناك أي تعريف متفق عليه دولياً لمصطلح "النشاط العسكري غير المحظور"؛ وبأن مثل هذا النشاط من شأنه أن يخرق "عرفاً" يتعلق بعدم الاحتجاج بالفقرة ١٤.

البرنامج الكندي لحيازة غواصات نووية

- تخلت الحكومة الكندية عن برنامج حيازة غواصات نووية في عام ١٩٩٠ بسبب التكاليف. وحصلت في نهاية المطاف على أسطول من المملكة المتحدة يتكون من أربع غواصات تعمل بالديزل في الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢.

CD/1724
31 December 2003

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم لإيطاليا لدى مؤتمر نزع السلاح باسم الاتحاد الأوروبي يحيل فيها نص استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل، التي اعتمدها مجلس أوروبا في بروكسل في ١٢ - ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣

باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي، سأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم النص المرفق طيه المعنون: "استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل" والذي اعتمده مجلس أوروبا المعقود في بروكسل في ١٢ و١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع): السفير كارلو تريتزا
الممثل الدائم لإيطاليا لدى مؤتمر
نزع السلاح

المرفق الأول

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل

اعتمد مجلس أوروبا، في تيسالونيكي، إعلاناً بشأن عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل. وأعلنت الدول الأعضاء التزامها بأن تضع، استناداً إلى المبادئ الأساسية المقررة، صياغة أكثر تفصيلاً قبل نهاية عام ٢٠٠٣ لاستراتيجية متسقة للاتحاد الأوروبي ترمي إلى التصدي لخطر الانتشار، وبأن تستمر في تطوير خطة العمل التي اعتمدها المجلس في حزيران/يونيه وتنفيذها على سبيل الأولوية.

ونعرض طيه على الوفود مشروع الاستراتيجية التي تم إعدادها عملاً بالالتزام المعلن في تيسالونيكي.

مقدمة

١- يشكل انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها، مثل القذائف التسيارية تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين. ولئن كانت أنظمة المعاهدات الدولية وترتيبات مراقبة الصادرات قد حدّت من سرعة انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها، فإن عدداً من الدول قد سعى أو يسعى حالياً إلى تطوير هذه الأسلحة. كما أن خطر حصول الإرهابيين على المواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو الانشطارية ووسائل إيصالها يضيف بعداً خطيراً جديداً إلى هذا التهديد.

٢- وكما يتجلى في الاستراتيجية الأمنية الأوروبية، لا يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتجاهل هذه المخاطر. فانتشار أسلحة التدمير الشامل والقذائف يهدد أمن دولنا وشعوبنا ومصالحنا في شتى أنحاء العالم. ويجب أن تكون مواجهة هذا التحدي عنصراً أساسياً في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. ويجب أن يعمل الاتحاد الأوروبي بإصرار وعزم، مستخدماً جميع الأدوات والسياسات المتاحة لـــه. وهدفنا هو منع وردع ووقف برامج الانتشار المثيرة للقلق في جميع أنحاء العالم والقضاء عليها إن أمكن.

٣- ويمكن أن يسهم عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة إسهاماً أساسياً في مكافحة الإرهاب على مستوى العالم بالحد من خطر حصول عناصر أخرى غير الدول على أسلحة التدمير الشامل والمواد الإشعاعية ووسائل إيصالها. ونذكّر في هذا الصدد باستنتاجات المجلس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بشأن انعكاسات خطر الإرهاب على سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

الفصل الأول **يشكل انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها تهديداً متزايداً للسلم والأمن الدوليين**

٤- يشكل انتشار أسلحة التدمير الشامل ووسائل إيصالها تهديداً متزايداً. وهذا الانتشار يقوده عدد صغير من البلدان والعناصر الأخرى غير الدول، لكنه يمثل تهديداً حقيقياً بسبب انتشار التكنولوجيا والمعلومات وقدرة البلدان المسببة للانتشار على أن تعاون بعضها بعضاً. وتحدث هذه التطورات خارج نطاق نظام المراقبة الحالي.

٥- إن تزايد انتشار أسلحة التدمير الشامل يزيد من خطر استخدام الدول لها (على نحو ما تجلى في الصراع بين إيران والعراق) وخطر وصولها إلى جماعات إرهابية يمكنها أن ترتكب أعمالاً تستهدف القتل والتدمير على نطاق واسع.

٦- انتشار الأسلحة النووية: يجب الحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية برمتها. فقد ساعدت على الحد من سرعة انتشار القدرة النووية العسكرية وعكس مساره في بعض الحالات، لكنها لم تتمكن من منعه تماماً. وتهدد حيازة الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية وعدم امتثال الدول الأطراف في المعاهدة لأحكام هذه المعاهدة بتقويض الجهود المبذولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

٧- انتشار الأسلحة الكيميائية: يشكل الاستخدام المزدوج للمواد والمعدات والخبرات الفنية صعوبة خاصة أمام نظم التحقق ومراقبة الصادرات. ويمكن تقييم مستوى الخطر بتحديد ما إذا كانت هناك قدرة محلية على إنتاج سلائف عوامل الحرب الكيميائية وتحويل عوامل الحرب الكيميائية إلى أسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال عدة بلدان تمتلك مخزونات ضخمة من الأسلحة الكيميائية التي ينبغي تدميرها، وفقاً لما تنص عليه اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن دواعي القلق أيضاً احتمال وجود أسلحة كيميائية في الدول غير الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

٨- انتشار الأسلحة البيولوجية: رغم أن نشر الأسلحة البيولوجية بصورة فعالة يتطلب معرفة علمية متخصصة تشمل حيازة عوامل النشر الفعال، فإن احتمالات إساءة استعمال التكنولوجيا والخبرات الفنية المزدوجة الاستخدام تتزايد نتيجة للتطورات السريعة التي تشهدها علوم الحياة. وتصعب الوقاية من الأسلحة البيولوجية بصورة خاصة (بسبب عدم وجود دلائل). وفضلاً عن ذلك، فقد يصعب احتواء الآثار المترتبة على استخدامها تبعاً للعامل المستخدَم ولما إذا كانت تستهدف البشر أو الحيوانات أو النباتات. وقد تتميز هذه الأسلحة بجاذبية خاصة للإرهابيين. ولهذا تشكل الأسلحة البيولوجية، بالإضافة إلى الأسلحة الكيميائية، تهديداً خاصاً في هذا الصدد.

٩- انتشار وسائل الإيصال المتصلة بأسلحة التدمير الشامل: إن قيام عدة بلدان مثيرة للقلق بتطوير البرامج التسيارية والقدرة الذاتية في مجال إنتاج القذائف المتوسطة والطويلة المدى، بالإضافة إلى القذائف الانسيابية والمركبات الفضائية الذاتية التشغيل يبعث على القلق بصورة متزايدة.

١٠- وجميع هذه الأسلحة يمكن أن تهدد، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الاتحاد الأوروبي ومصالحه العريضة. فوقوع اعتداء بأسلحة التدمير الشامل على أراضي الاتحاد الأوروبي سيؤدي إلى اضطرابات واسعة النطاق بالإضافة إلى عواقب فورية خطيرة من حيث الدمار والخسائر في الأرواح. وعلى وجه الخصوص، يمثل احتمال لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة التدمير الشامل خطراً مباشراً ومتزايداً على مجتمعاتنا بهذا المجال.

١١- وفي مناطق التوتر التي توجد فيها برامج لأسلحة التدمير الشامل، تتعرض المصالح الأوروبية لتهديد محتمل، إما نتيجة للصراعات التقليدية بين الدول أو نتيجة للاعتداءات الإرهابية. وفي هذه المناطق، قد يلحق الضرر بالمغتربين والقوات المتمركزة والموزعة (القواعد أو العمليات الخارجية) والمصالح الاقتصادية (الموارد الطبيعية والاستثمارات وأسواق التصدير)، بصرف النظر عما إذا كانت مستهدفة تحديداً.

١٢- إن جميع دول الاتحاد ومؤسسات الاتحاد الأوروبي مسؤولة مسؤولية جماعية عن درء هذه المخاطر بالإسهام بفعالية في مكافحة الانتشار.

١٣- وقد أعد مركز الحالات التابع للاتحاد الأوروبي تقييماً للمخاطر وسيستمر في استكماله مستخدماً جميع المصادر المتاحة؛ وسنستعرض هذه المسألة باستمرار ونواصل دعم هذه العملية، بتوطيد التعاون بيننا بصورة خاصة.

الفصل الثاني- **لا يستطيع الاتحاد الأوروبي تجاهل هذه المخاطر. وعليه أن يسعى إلى استجابة فعالة متعددة الأطراف في مواجهة هذا الخطر**

١٤- يقتضي التصدي بعزم وثبات للخطر الذي تمثله أسلحة التدمير الشامل اتباع نهج عام يغطي نطاقاً عريضاً من الأنشطة. وسيهتدي نهجنا بما يلي:

- إيماننا بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، يشكل أفضل وسيلة للحفاظ على النظام الدولي ومن ثم التزامنا بدعم المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار وبتنفيذها وتعزيزها؛

- إيماننا بضرورة إدخال عدم الانتشار في صلب سياساتنا العامة، بالاعتماد على جميع الموارد والأدوات المتاحة للاتحاد؛

- عزمنا على دعم المؤسسات المتعددة الأطراف المسؤولة عن التحقق من الامتثال لهذه المعاهدات وعن دعم هذا الامتثال؛

- اعتقادنا بضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز قدرات إدارة النتائج وتحسين التنسيق؛

- التزامنا بإجراء مراقبة صارمة للصادرات، على المستوى الوطني وبتنسيق دولي؛

- إيماننا بأن على الاتحاد الأوروبي، في سعيه إلى تحقيق عدم الانتشار بكفاءة، أن يتبع نهجاً قوياً وشاملاً وأن يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق الاستقرار الدولي؛

- التزامنا بالتعاون مع الولايات المتحدة وسائر الشركاء الذين يشاطروننا أهدافنا.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي في الوقت ذاته التصدي للأسباب الأساسية لعدم الاستقرار بما في ذلك عن طريق متابعة وتعزيز جهوده في مجالات النـــزاعات السياسية والمساعدة الإنمائية وتقليل الفقر وتعزيز حقوق الإنسان.

١٥- وتشكل التدابير السياسية والدبلوماسية الوقائية (المعاهدات المتعددة الأطراف وأنظمة مراقبة الصادرات) واللجوء إلى المنظمات الدولية المختصة خط الدفاع الأول ضد الانتشار. وعند فشل هذه التدابير (بما في ذلك الحوار السياسي والضغط الدبلوماسي)، يمكن النظر في اتخاذ تدابير قسرية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي (الجزاءات الانتقائية أو الشاملة، واعتراض الشحنات، واستخدام القوة بحسب الاقتضاء). وينبغي أن يقوم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بدور رئيسي.

ألف- إن تعدد الأطراف الفعال هو حجر الزاوية للاستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل

١٦- يلتزم الاتحاد الأوروبي بنظام المعاهدات المتعددة الأطراف الذي يوفر الأساس القانوني والمعياري لجميع جهود عدم الانتشار. وتقوم سياسة الاتحاد الأوروبي على السعي إلى تنفيذ القواعد الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار وتحقيق عالميتها. ولذلك سنسعى إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها، واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ومدونة قواعد سلوك لاهاي، وإلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبكراً. وسياسية الاتحاد الأوروبي هي العمل من أجل جعل الحظر على الأسلحة البيولوجية والكيميائية قاعدة من قواعد القانون الدولي الملزمة عالمياً. وسياسة الاتحاد الأوروبي هي السعي إلى إبرام اتفاق دولي بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية أو سائر الأجهزة المتفجرة النووية. وسيساعد الاتحاد الأوروبي البلدان الثالثة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات والأنظمة المتعددة الأطراف.

١٧- ولكي يحتفظ نظام المعاهدات المتعددة الأطراف بمصداقيته يجب العمل على زيادة فعاليته. وسيوجه الاتحاد الأوروبي اهتماماً خاصاً إلى انتهاج سياسة لتعزيز الامتثال لنظام المعاهدات المتعددة الأطراف. وينبغي أن تنشد هذه السياسة تعزيز إمكانية كشف الانتهاكات الخطيرة ودعم إنفاذ الحظر والقواعد التي أنشأها نظام المعاهدات المتعددة الأطراف، بما في ذلك عن طريق اتخاذ التدابير اللازمة لتجريم الانتهاكات المرتكَبة في إطار ولاية أو سيطرة دولة من الدول. ويجب أن يكون هناك دعم فعلي لدور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باعتباره الحكم النهائي فيما يتعلق بنتائج عدم الامتثال - وفقاً لما تنص عليه الأنظمة المتعددة الأطراف.

١٨- ولضمان فعالية كشف الانتهاكات وردع عدم الامتثال، سيستفيد الاتحاد الأوروبي أفضل استفادة من آليات ونظم التحقق الحالية ويسعى إلى تحسينها. كما سيدعم إنشاء وسائل إضافية للتحقق الدولي وإذا لزم الأمر، اللجوء إلى عمليات التفتيش غير الروتينية في إطار رقابة دولية تتجاوز المرافق المعلنة بموجب أنظمة المعاهدات الحالية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يعزز بحسب الاقتضاء، دعمه السياسي والمالي والتقني للوكالات المسؤولة عن التحقق.

١٩- ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتدعيم سياسات وممارسات مراقبة الصادرات داخل حدوده وخارجها، بالتنسيق مع الشركاء. وسيعمل الاتحاد الأوروبي من أجل تحسين الآليات الحالية لمراقبة الصادرات. وسيدعو البلدان غير الأطراف في الأنظمة والترتيبات الحالية إلى التقيد بمعايير فعالة لمراقبة الصادرات.

باء- إن تهيئة بيئة دولية وإقليمية مستقرة هي شرط لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل

٢٠- إن الاتحاد الأوروبي قد عقد العزم على القيام بدور في التصدي لمشاكل انعدام الاستقرار والأمن الإقليمي وحالات الصراع الكامنة وراء عدد كبير من برامج الأسلحة، مقراً بأن انعدام الاستقرار لا يأتي من فراغ. وأفضل حل لمشكلة انتشار أسلحة التدمير الشامل هو أن ينتهي شعور البلدان بأنها في حاجة إليها. وينبغي إن أمكن إيجاد حلول سياسية للمشاكل التي تدفعها إلى السعي إلى أسلحة التدمير الشامل. وكلما شعرت البلدان بالأمان زاد احتمال تخليها عن البرامج: فتدابير نزع السلاح يمكن أن تؤدي إلى حلقة حميدة مثلما يمكن أن تفضي برامج الأسلحة إلى سباق للتسلح.

٢١- ولتحقيق ذلك، سيقوم الاتحاد الأوروبي بتعزيز الترتيبات الأمنية الإقليمية وعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الإقليمية. وينبغي أن يراعي الاتحاد الأوروبي في حواره مع البلدان المعنية أن لدى هذه البلدان في كثير من الحالات شواغلاً أمنية حقيقة ومشروعة، مع التسليم بأن انتشار أسلحة التدمير الشامل لا يمكن أن يستند إلى أي مبرر. وسيشجع الاتحاد الأوروبي هذه البلدان على التخلي عن استخدام التكنولوجيا والتسهيلات التي يمكن أن تتسبب في خطر انتشار معين. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بزيادة الأنشطة التعاونية لتقليل المخاطر وبرامج المساعدة.

٢٢- ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن إيجاد حلول سياسية لشتى مشاكل ومخاوف وطموحات البلدان في المناطق التي يشتد فيها خطر الانتشار لن يكون سهلاً في الأجل القصير. ولهذا تقوم سياستنا على منع وردع ووقف برامج الانتشار المثيرة للقلق وإزالتها إن أمكن، مع معالجة أسبابها الأساسية.

٢٣- ويمكن أن تلعب الضمانات الأمنية الإيجابية والسلبية دوراً هاماً: إذ يمكن استخدامها كحافز للامتناع عن احتياز أسلحة التدمير الشامل وكرادع في الوقت ذاته. وسيشجع الاتحاد الأوروبي مواصلة بحث الضمانات الأمنية.

٢٤- ويشكل انتشار أسلحة التدمير الشامل تهديداً عالمياً يتطلب اتباع نهج عالمي. غير أنه نظراً لارتباط الأمن في أوروبا ارتباطاً وثيقاً بالأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى مسألة الانتشار في هذه المنطقة.

جيم- إن التعاون الوثيق مع الشركاء الرئيسيين حاسم الأهمية لنجاح المكافحة العالمية للانتشار

٢٥- إن اتباع نهج مشترك والتعاون مع الشركاء الرئيسيين أمر أساسي لتطبيق نظام عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل تطبيقاً فعالاً.

٢٦- ولا غنى عن التعاون مع الولايات المتحدة وسائر الشركاء الرئيسيين مثل الاتحاد الروسي واليابان وكندا لضمان النجاح في المكافحة العالمية للانتشار.

٢٧- وبغية معالجة وتقليل خطر الانتشار الناجم عن أوجه الضعف التي يعاني منها التنظيم الإداري أو المؤسسي لبعض البلدان، ينبغي أن يشجع الاتحاد الأوروبي هذه البلدان على القيام بدور الشريك في مكافحة الانتشار، بتوفير برنامج يرمي إلى مساعدتها في تحسين إجراءاتها، بما في ذلك اعتماد وتطبيق إجراءات تنفيذية للتشريعات الجنائية. وينبغي أن تقترن المساعدات بعمليات تقييم مشتركة ومنتظمة تعزز روح التعاون وبناء الثقة.

٢٨- وسيساعد التعاون الملائم مع الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية على ضمان النجاح في المكافحة العالمية للانتشار. وسيكفل الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، تبادل المعلومات والدراسات التحليلية مع حلف شمال الأطلسي، ضمن الترتيبات الإطارية المتفق عليها.

الفصل الثالث- يجب أن يستخدم الاتحاد الأوروبي جميع وسائله لمنع وردع ووقف برامج الانتشار المثيرة للقلق على المستوى العالمي وإزالتها إن أمكن

٢٩- إن عناصر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة التدمير الشامل ينبغي أن تدرج على جميع المستويات. وهناك مجموعة عريضة من الوسائل المتاحة وهي: المعاهدات وآليات التحقق المتعددة الأطراف؛ ومراقبة الصادرات على المستوى الوطني وبشكل منسق دولياً؛ والبرامج التعاونية لتقليل المخاطر؛ والأدوات السياسية والاقتصادية (بما في ذلك السياسات التجارية والإنمائية)؛ ومنع أنشطة التوريد غير المشروعة وكحل أخير، اتخاذ التدابير القسرية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ولئن كانت هذه الأدوات جميعها ضرورية، فإن أياً منها لا تكفي وحدها. وعلينا أن ندعمها بصورة كلية وأن نستخدم أكثرها فعالية في كل حالة. ويستطيع الاتحاد الأوروبي أن يسهم بما لديه من قدرات وخبرات خاصة في هذا الجهد الجماعي. وينبغي أن يدرج الاتحاد الأوروبي الأهداف المحددة لهذه الاستراتيجية في نهجه الخاص بالسياسات في جميع المجالات حتى يمكن زيادة فعاليتها إلى أقصى حد.

٣٠- وعند تنفيذ استراتيجيتنا، قررنا أن نركز بصورة خاصة على التدابير المحددة الواردة في هذا الفصل. فهي تشكل "خطة عمل قابلة للتطور" سيخضع تنفيذها لرصد مستمر. وسيجري تنقيحها واستكمالها بانتظام كل ستة أشهر.

ألف- زيادة فعالية تعدد الأطراف بالعمل بعزم ضد الجهات المسببة للانتشار

١) *العمل من أجل تحقيق عالمية المعاهدات والاتفاقات وترتيبات التحقق الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتدعيمها بحسب الاقتضاء.*

- القيام بنشاط دبلوماسي لتشجيع عالمية الاتفاقات المتعددة الأطراف وتدعيمها، عند تنفيذ الموقف المشترك الذي أعلنه المجلس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٢) *تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدعيم الخبرات في مجال مواجهة تحدي الانتشار.*

- السعي بصورة خاصة إلى تمكين مجلس الأمن من الاستفادة من الخبرات المستقلة ومن تجمع الكفاءات الميسرة، لإجراء التحقق من أنشطة الانتشار التي تمثل تهديداً محتملاً للسلم والأمن الدوليين. وسيبحث الاتحاد الأوروبي كيفية حفظ تجربة التحقق والتفتيش الفريدة التي قامت بها

لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والاستفادة منها، بوضع قائمة بالخبراء على سبيل المثال.

٣) *تحسين الدعم السياسي والمالي والتقني لأنظمة التحقق.*

- بعد أن صدقت دول الاتحاد الأوروبي جميعها على البروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، سيضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده لتشجيع دول ثالثة على إبرامها.

- تعزيز التدابير الرامية إلى منع أي إساءة استعمال محتملة للبرامج المدنية في الأغراض العسكرية منعاً فعالاً.

- إتاحة الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع محددة تديرها المؤسسات المتعددة الأطراف (أي الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية) ويمكن أن تساعد في تحقيق أهدافنا.

- تعزيز عمليات التفتيش بالتحدي ضمن إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية وخارجه. وسوف تُبحث هذه المسألة في الهيئات المختصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وفي إطار الحوار السياسي مع دول ثالثة.

- تدعيم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، مواصلة التفكير في أدوات التحقق المتصلة بها. ولا تشتمل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية على آلية للتحقق. ويجب أن يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى وسائل لتعزيز الالتزام. ويمكن تشكيل فريق للخبراء لإسداء المشورة بشأن كيفية تحقيق ذلك. وسيتولى الاتحاد الأوروبي قيادة الجهود المبذولة لتدعيم الأنظمة الخاصة بالتجارة في المواد التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة البيولوجية. كما سيتولى الاتحاد الأوروبي القيادة في دعم التنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية (بتقديم المساعدات التقنية على سبيل المثال). وسينظر الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم إلى الدول التي تواجه صعوبات إدارية ومالية في تنفيذ الاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

٤) *تدعيم سياسات وممارسات مراقبة الصادرات بالتنسيق مع الشركاء في نُظم مراقبة الصادرات؛ ودعوة البلدان غير الأطراف في النُظم والترتيبات الحالية، بحسب الاقتضاء، إلى التقيد بمعايير فعالة لمراقبة الصادرات؛ وتعزيز نُظم الموردين والتنسيق الأوروبي في هذا المجال.*

- جعـــل الاتحـــاد الأوروبي طرفاً فاعلاً رئيسياً في التعاون في مجال نظم مراقبة الصادرات بتنسيق مواقفه في إطار شتى النظم، ومساندة عضوية البلدان المنضمة وإشراك المفوضية بحسب الاقتضاء، والتشـــجيع على تضمين النظم بنداً عاماً في الحالات التي لم يبت فيها بعد، بالإضافة إلى تعزيز تـــبادل المعلومات، وبخاصة فيما يتعلق بالوجهات النهائية الحساسة وجهات الاستخدام النهائي وأنماط التوريد الحساسة.

- تعزيز كفاءة مراقبة الصادرات في أوروبا الموسعة وإجراء استعراض نظراء ناجح لنشر الممارسات السليمة مع مراعاة تحديات التوسع الوشيك بصورة خاصة.

- إنشاء برنامج لمساعدة الدول المحتاجة إلى المعرفة التقنية في ميدان مراقبة الصادرات.

- العمل على ضمان التزام مجموعة الموردين النوويين بجعل تصدير المواد والتكنولوجيا النووية وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيا مشروطاً بالتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه.

- العمل في إطار نظم المراقبة، على تعزيز مراقبة الصادرات فيما يتعلق بعمليات النقل غير الملموسة لتكنولوجـــيا الاســـتخدام المزدوج، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بمسائل السمسرة وتعقيب الشحن.

- تعزيز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. والنظر في تبادل المعلومات بين مركز عمليات الاتحاد الأوروبي والبلدان المماثلة في أفكارها.

٥) *تعزيز التدابير الأمنية الرامية إلى منع الوصول غير المسموح به إلى المواد والمعدات والخبرات الحساسة من زاوية الانتشار في الاتحاد الأوروبي وتجنب تحويل مسارها.*

- تحسين مراقبة المصادر الشديدة النشاط الإشعاعي، وبعد اعتماد المبدأ التوجيهي للمجلس بشأن مراقـــبة المصادر الشديدة النشاط الإشعاعي والمحكمة الإغلاق، ينبغي أن تكفل الدول الأعضاء ســـرعة تنفيذه على المستوى الوطني. وينبغي أن يشجع الاتحاد الأوروبي بلداناً ثالثة على اعتماد أحكام مماثلة.

- العمل بحسب الاقتضاء على تعزيز الحماية المادية للمواد والمرافق النووية، بما في ذلك المفاعلات المتقادمة ووقودها المستهلك.

- تعزيز تشريعات ووسائل مراقبة الكائنات الدقيقة والتكسينات الممرضة (في الدول الأعضاء وفي البلدان المنضمة على حد سواء) على مستوى الجماعة الأوروبية والمستوى الوطني بحسب الاقتضاء. وينبغي تدعيم التعاون بين قطاعات الصحة العامة والصحة والسلامة المهنية وقطاعات عدم الانتشار. وينبغي دراسة إمكانية إنشاء مركز للاتحاد الأوروبي معني بمكافحة الأمراض والمهام التي سيؤديها.

- تعزيز الحوار مع قطاع الصناعة لزيادة الوعي. وسيقوم الاتحاد بمبادرة تشجع أولاً الحوار مع قطاع الصناعة في الاتحاد الأوروبي بغية رفع مستوى الوعي بالمشاكل المتصلة بأسلحة التدمير الشامل وثانياً الحوار بين قطاعات الصناعة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبخاصة في الميدان البيولوجي.

٦) *تعزيز التدابير المتعلقة بتحديد حالات الاتجار غير المشروع ومراقبتها واعتراضها.*

- اعتماد الدول الأعضاء لسياسات مشتركة فيما يتعلق بالجزاءات الجنائية في حالات التصدير غير المشروع والسمسرة والتهريب المتصلة بالمواد المستخدمة في أسلحة التدمير الشامل.

- دراسة إمكانية اتخاذ تدابير لمراقبة نقل المواد الحساسة وتعقيب شحنها.

- دعم المبادرات الدولية الرامية إلى تحديد الشحنات غير المشروعة ومراقبتها واعتراضها.

باء- *تهيئة بيئة دولية وإقليمية مستقرة*

١) *تعزيز برامج تقليل المخاطر بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى، وهي البرامج التي تستهدف دعم نزع السلاح ومراقبة وأمن المواد والمرافق والخبرات الحساسة.*

- تمديد برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار في الاتحاد الروسي بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

- زيادة تمويل الاتحاد الأوروبي للبرامج التعاونية لتقليل المخاطر في ضوء الأوضاع المالية المرتقبة بعد عام ٢٠٠٦. وينبغي التفكير في إنشاء باب محدد في ميزانية الجماعة يخصص لعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ونزعها. وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على المساهمة أيضاً على المستوى الوطني. وينبغي أن تشمل هذه الجهود التدابير الرامية إلى تعزيز مراقبة عدم انتشار الخبرات والعلوم والتكنولوجيا المتصلة بأسلحة التدمير الشامل.

- إنشـــاء برنامج لمساعدة الدول المحتاجة إلى المعرفة التقنية بغية ضمان أمن ومراقبة المواد والمرافق والخبرات الحساسة.

٢) إدراج الشواغل المتصلة بعدم انتشار أسلحة التدمير الشامل في أنشطة وبرامج الاتحاد الأوروبي السياسية والدبلوماسية والاقتصادية قصد زيادة فعاليتها إلى أقصى حد.

- إدراج سياسات عدم الانتشار في صلب علاقات الاتحاد الأوروبي الأوسع مع البلدان الثالثة، وفقاً لاستنتاجات مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية المؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بوسائل منها إدخال بند خاص بعدم الانتشار في الاتفاقات المبرمة مع البلدان الثالثة.

- زيادة الجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل حل الصراعات الإقليمية باستخدام جميع الوسائل المتاحة لـــــه، وبصورة خاصة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية.

جيم- التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وسائر الشركاء الرئيسيين.

١) ضـــمان المـــتابعة المناسبة للإعلان المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشأن عدم الانتشار والصادر في مؤتمر قمة حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

٢) ضمان التنسيق والقيام بحسب الاقتضاء بمبادرات مشتركة مع سائر الشركاء الرئيسيين.

دال- تطوير الهياكل اللازمة داخل الاتحاد

١) تنظيم مناقشة كل ستة أشهر بشأن تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي في مجلس العلاقات الخارجية.

٢) القـــيام على النحو المتفق عليه في تيسالونيكي بإنشاء وحدة تعمل كمركز للرصد وتكلف برصد التنفيذ المتســـق لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي وجمع المعلومات والاستخبارات، بالاتصال بمركز العمليات. وسينشأ مركز الرصد هذا بأمانة المجلس ويشرك المفوضية بالكامل في أعماله.

- - - - -

CD/1734
7 May 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم لهولندا لدى المؤتمر يحيل فيها ملخصاً لمداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عُقد في جنيف في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة

يشرفني أن أحيل إليكم ملخصاً لمداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عقد في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة. وقد نظّم هذا الاجتماع وعقده في يوم الجمعة ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وفد مملكة هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح.

وخلافاً للاجتماعات السابقة التي كنا نتناول فيها موضوعاً محدداً للحديث، فإن موضوع هذا الاجتماع السادس هو النظر مرة أخرى في مجمل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية وتبادل الآراء بشكل عام فيما ينبغي أن تكونه محتويات هذه المعاهدة، واستكشاف الإمكانات والعقبات لدى صياغة معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتكلم في هذه المسألة في أثناء الاجتماع بصفتهما الشخصية السيد بول ماير، السفير الكندي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيد أرند ج. ميربورغ، المستشار الخاص في القضايا النووية في وزارة الخارجية الهولندية.

وزاد عدد المشاركين الإجمالي في هذا الاجتماع على ١٠٠ مشارك. وحضر الاجتماع أكثر من ٤٥ بلداً، كما حضره إضافة إلى ذلك عدد كبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية.

وأكون ممتناً لو أمكنكم إصدار هذه الرسالة وما ضمته كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح، وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشارِكة في أعماله.

(توقيع): كريس س. ساندرز

السفير

الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

ملخص مداولات الاجتماع غير الرسمي المفتوح العضوية السادس المعني بمسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى الذي عقد في إطار أنشطة هولندا المتعلقة بالمعاهدة

مقدمة

علق السفير ماير في كلمته على العقبات التي تعترض إحراز تقدم في المفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى، وعلى سبل تذليل هذه المصاعب. وبعد تحديده ثلاث مسائل رئيسية قد تعرقل المفاوضات حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ومناقشة نصي مشروعي معاهدة عُمِّما قبل الاجتماع، كرّر السفير ماير تأكيد اقتراح سابق بإنشاء فريق خبراء ربما يشكل حتى قبل بدء المفاوضات للشروع في النظر في عدد من المسائل الرئيسية التي تتعلق بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وأنهى كلمته بتوجيه نداء إلى جميع الوفود للشروع في الأعمال المتعلقة بالمفاوضات حول معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. (انظر كلمته الواردة في المرفق للاطلاع على معلومات مفصلة تفصيلاً أكبر).

وركّز السيد ميربورغ في كلمته على دورة الوقود النووي ذاتها العسكرية والمدنية، وأكد ضرورة قيام المجتمع الدولي بوضع مبدأ توجيهي عام بشأن مراقبة عدم الانتشار النووي. ويُعتبر وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية عنصراً أساسياً من عناصر بلوغ نتائج في هذا الصدد. وإضافة إلى ذلك، أكد السيد ميربورغ أن تخفيض المخزونات من المواد الانشطارية (أي اليورانيوم عالي الخصوبة و/أو البلوتونيوم) لا بد له من أن يشكل جزءاً أساسياً من معاهدة لأن المعاهدة بدونها تجعل البلدان التي لديها مخزونات (كبيرة) في وضع أفضل إزاء البلدان غير الحائزة لمثل هذه المخزونات. وأخيراً بحث السيد ميربورغ في كلمته نظاماً ممكناً للتثبت في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. (انظر كلمته في المرفق للاطلاع على معلومات أكثر تفصيلاً).

وبعد إلقاء الكلمتين، دار نقاش حول الموضوعات التي تناولها المتكلمان.

مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية

فيما يتعلق بعدم إحراز تقدم في الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، قيل إنه ينبغي للوفود أن تحاول إقناع العواصم والزعماء السياسيين بأولوية المسألة. غير أنه ثبتت صعوبة اجتذاب الانتباه السياسي. وذلك رغم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولايةٍ منذ ما يزيد على تسع سنوات. لماذا لا يستفاد من ذلك؟

وقال البعض أيضاً بوجوب ألاّ تشمل المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية موضوعات تتعلق بدورة الوقود. ولكن ما هو الموقف من نقل (جزء) من اليورانيوم عالي الخصوبة من مخـــزون عسكري إلى مخزون مدني؟ وفي الجهة المقابلة، قال آخرون إن دورة الوقود النووي ومعاهدة تحظر إنتاج المـــواد الانشطارية متكاملتان وإن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تتعلق بدرجة كبيرة جداً بالدول الحائزة للأسلحة النووية.

وإضـــافة إلى ذلك، قيل إنه ينبغي للدول الأطراف المعنية أن تُعلن وقفاً انفرادياً في انتظار وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

البلوتونيوم

اقتُرحت حلول مختلفة لمسألة (التخلص من) البلوتونيوم. والحلول التي طُرحت هي: حرق البلوتونيوم في المفاعلات، وخلطه بمواد انشطارية أخرى (خليط أكاسيد) وخزن المواد. غير أن الحل الأخير ينطوي على مخاطر شـــديدة لأنه يستغرق عقوداً بل قروناً من الزمن قبل أن ينخفض الإشعاع إلى مستويات غير ضارة عموماً. وأياً كان الحل المختار، تكون الآثار المالية كبيرة.

دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وقيل أن لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوسيلة للتحقق تحققاً موثوقاً دون كشف معلومات حساسة. وبعد النجاح في إنجاز المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن للوكالة أن تقوم بدور هام فيما يتعلق بالتحقق وضمان إنتاج وتخزين المواد الانشطارية ورصد الامتثال لأحكام المعاهدة.

الإرهـــاب

أكـــد عـــدة مشـــاركين أهمـــية وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كوسيلة لمنع انتشار المواد الانشطارية، ومنع الإرهاب غير التقليدي. وأشار السيد ميربورغ إلى أن اليورانيوم عالي الخصوبة هو المادة الأكثر "جاذبية" للهجمات الإرهابية النووية الممكنة. أما استخدام البلوتونيوم فأصعب من ذلك. غير أن هذه المادة يمكن استخدامها كعنصر من العناصر المكونة لسلاح إشعاعي ("القنبلة القذرة").

أما المصادر الإشعاعية التي توجد مثلاً في المستشفيات، حيث تُستخدم في العلاج الطبي، فكثيراً ما تكون موضع تجاهل كخطر ممكن.

وأكد السفير ماير أن هذه كلها هي جوانب مختلفة من جوانب الخطر ذاته. وقال بوجوب زيادة إدراك مخاطر المواد النووية بجميع أنواعها.

المرفق الأول

معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية: ولاية تبحث عن مهمة

كلمة أدلى بها بول ماير السفير الكندي لدى الأمم المتحدة المعني بنزع السلاح

"الأنشطة" التي تتعلق بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية والتي نظمها الوفد الهولندي لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

١- يسرني أن أشارك في نشاط آخر من مجموعة الأنشطة التي ينظمها الوفد الهولندي لدى مؤتمر نزع السلاح بهدف ضمان بقاء عقولنا نشطة في مجال النظر في التحديات التي يثيرها وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فيما ننتظر بدء مفاوضات مكرسة لها في مؤتمر نزع السلاح.

٢- لقد اعتمدت العنوان التالي عنواناً لكلمتي: "المعاهدة التي تحظر إنتاج المواد الانشطارية: ولاية تبحث عن مهمة"، وذلك للتذكير بأن هدف التفاوض بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لغرض صنع الأسلحة النووية ووسائل التفجير النووية الأخرى وتكون معاهدة غير قائمة على التمييز ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق فيها دولياً وبفعالية هو هدف يجمع بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح منذ حين. فقد تجسد ذلك الهدف في ولاية اتُفق عليها منذ فترة بلغت في الشهر الماضي تسع سنوات، وقد عمل بتلك الولاية فعلاً لبضعة أسابيع من المفاوضات في عام ١٩٩٨. وهذه الولاية المعروفة باسم ولاية شانون تحمل اسم سفير كندي سابق لدى مؤتمر نزع السلاح يُعاد تأكيدها بانتظام منذ سنوات في قرارات اعتمدتها اللجنة الأولى في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتوافق الآراء. كما دعت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ أيضاً إلى "بدء المفاوضات فوراً" بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية "بغية الانتهاء منها في غضون خمس سنوات". أما الشواغل التي نشأت مؤخراً حول الأنشطة السرية للتخصيب وإعادة التجهيز في بعض الدول وشبكات الشراء في السوق السوداء لمعدات وتكنولوجيا ذات صلة فهي شواغل تتصل اتصالاً مباشراً بمسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية فمن شأنها أن تكون محوراً رئيسياً في هذه المعاهدة. وهذا القلق في مجال عدم الانتشار، مصحوباً بالمخاوف من الإرهاب النووي، يشكل دافعاً آخر لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كصك هام للحد من كمية المواد الانشطارية الموجودة وتعزيز الرقابة عليها.

٣- إن وجود استجابة واسعة بل عالمية لمسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يعكس أيضاً أهميتها الحاسمة في إحراز تقدم منتظم في السير قدماً بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار. وبما أن من شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن يوقف استمرار انتشار أو تعزيز الأسلحة النووية بحظر التجارب على التفجيرات النووية فإن من شأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن توقف إنتاج المواد

الانشطارية الضرورية لإنتاج هذه الأسلحة في المقام الأول. وليس من قبيل المصادفة أن تحتل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية المركزين ١ و٢ في الخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح الواردة في حصيلة المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. لماذا إذن لم يكن التقدم منذ ما يزيد على ٦ سنوات حليف مفاوضات ذات أولوية واضحة تتصل بولاية اعتُمدت بتوافق الآراء وأُعيد تأكيدها بانتظام؟ الجواب الأسهل طبعاً عن هذا السؤال هو القول إن المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية كانت رهينة خلافات متطاولة حول برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح. وهذا كما يُقال تفسير ضروري ولكنه ليس كافياً. فمن واجبنا نحن دعاة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن نواصل سبر المسألة لنرى العقبات القائمة ونبحث في الطريقة التي تمكننا من التغلب عليها، وذلك كجزء من عملية وضع معاهدة. فهناك شواغل سياسية - أمنية يمكن أن تؤثر، إذا لم تُعالج، تأثيراً ضاراً بالتوصل بل بالشروع فعلاً في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتوجد في هذا الصدد ثلاث مسائل رئيسية هي: `١` النطاق، `٢` والتحقق، `٣` والعلاقة بنظام معاهدة عدم الانتشار ككل. دعوني أتناول كل واحدة منها بإيجاز. وبعد ذلك سأُبدي تعليقات قليلة على مشاريع نصوص المعاهدة التي عُممت قبل هذا الاجتماع.

٤- **النطاق:** يدور أحد الشواغل المزمنة بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية حول مسألة ما إذا كان ينبغي لهذه المعاهدة أن تشمل المخزونات القائمة من المواد الانشطارية. فبعد التحول النووي المُعلن للهند وباكستان والسعي الصريح لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى متابعة برنامج للأسلحة النووية، اكتسبت هذه المسألة أهمية استراتيجية إضافية. لقد تجنبت ولاية شانون بمهارة مسألة المخزونات معترفة في الوقت ذاته بإمكانية عودتها في أثناء المفاوضات. وقد طُرحت أفكار متنوعة منها اقتراحات كندية بشأن "عملية مستقلة ولكن موازية" تشمل إصدار سلسلة من الإعلانات والالتزامات بشأن المواد الزائدة التي تخضع للرقابة الدولية. واقترح آخرون اتخاذ تدابير انفرادية لبناء الثقة من شأنها في الحالات المثالية أن تلقى تدابير مماثلة من قِبَل دول أخرى، أو أن تترك منفذاً في أي نص لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية يمكن من خلاله توسيع نطاق المعاهدة عندما تسمح الظروف بذلك. ونظراً إلى الإدراك الحاد حالياً لمخاطر الاتجار غير المشروع بالمواد الانشطارية واقتنائها من قِبَل منظمات إرهابية أو إجرامية، يوجد حافز إضافي لوضع ترتيبات تشمل المخزونات. أما البرامج والأنشطة التعاونية لتقليل المخاطر مثل الشراكة العالمية الموجهة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل فقد تتيح سُبلاً أخرى للحصول على معلومات أدق عن الموجودات يمكن أن تكون تكملة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

٥- **التحقق:** ربما يُقال إن المعيار المتشدد وهو وضع معاهدة يمكن التحقق منها على الصعيد الدولي وعلى نحو فعال كان عاملاً آخر قيَّد الشروع في المفاوضات. وفيما قد يقول كثيرون إنه ليس في مجال التحقق ما لا يمكن بلوغه إذا اجتمعت العناصر الصحيحة وهي الإرادة السياسية والإبداع الدبلوماسي والترتيبات العملية، تثير مسألة وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية تحديات كبيرة في مجال التحقق. وكما تبين في "أنشطة" سابقة من

الأنشطة الهولندية المتعلقة بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن مسألة الطريقة التي يمكن بها لنظام من نُظم التحقق أن يشمل المواد الانشطارية التي تُستخدم لأغراض عسكرية خلاف التفجير وبخاصة وقود الدفع النووي في سلاح البحرية هي مسألة تتطلب دراسة دقيقة. لقد قُدمت بعض الاقتراحات المبتكرة ولكنها تتطلب استعداد مستخدمي نُظم الدفع البحري هذه لقبول قدر من الإشراف والرصد لم يخضعا له حتى الآن. هل الظروف المعاصرة لا تزال تبرر وضع معايير متشددة للسرية فيما يتعلق بما أصبح في نهاية المطاف استخداماً عسكرياً غير تفجيري لا ينطوي على خطر الانتشار؟ وهنا أيضاً ينبغي تقييم ومقارنة المكاسب والخسائر في المسائل الأساسية المتعلقة بالمنافع الإجمالية التي يعود بها إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية مقابل مصالح قطاعية في داخل المؤسسة الأمنية الوطنية لدى بعض الدول. وعلى غرار ذلك، ينبغي أن يُترك للتقدير أمر التكاليف المتصلة بنظام التحقق ومستوى الأداء المطلوب منه. ويُعتبر واحداً من المجالات الحاسمة في أهميتها دراسة أوجه التآزر والوفورات التي يمكن أن تنشأ عن ربط التحقق في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بالإشراف الذي تمارسه الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقاً لنظام الضمانات الدولي. ورغم عدم وجود مفاوضات فعلية أو دعوة محددة من قِبَل الدول المعنية، أبدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انفتاحها على الاضطلاع بمسؤوليات في مجال التحقق لأغراض المعاهدة. وهذا مجال يمكن الاستفادة في تحديد دراسات الجدوى السابقة ومن تنقيح النماذج التي تضعها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإطلاع الدول المعنية عليها.

٦- **العلاقة بنظام معاهدة عدم الانتشار:** يوجد عامل آخر قد يكبح بعض البلدان عن تأييد وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهذا العامل يتصل بالحالة العامة لمعاهدة عدم الانتشار ودور معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية في تلك المعاهدة. أما الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، لا سيما تلك التي تضطلع ببرنامج فعلي للتسلح النووي، فقد ترفض أي قيد يُفرض على إنتاجها للمواد الانشطارية. وحتى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار قد تتردد في التخلي عن خيارها في الإنتاج مستقبلاً إذا ارتأت أن التطورات الاستراتيجية قد تُلزمها ببناء قوات ردع نووية. فرد فعل الصين مثلاً على نشر أجهزة دفاع صاروخية قد تُحيّد أثر الرادع النووي المتواضع لديها يعتبر أمراً جديراً بالملاحظة في هذا الصدد. فإذا زاد الإحساس بأن معاهدة عدم الانتشار قد أخذت تتآكل في جوانبها وتسارعت عملية الانتشار، ربما ضَعُف الالتزام بإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقاً للمراهنات الاستراتيجية للدول. وإذا أريد تجنب ظهور هذا السيناريو وجب ممارسة بعض الضغوط التي تصدّ ذلك التطور. ومن الضروري إعادة تأكيد الترابط الأساسي بين العناصر الرئيسية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار القائم على أساس معاهدة عدم الانتشار، ويشمل هذا النظام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. فهيكل نظام عدم الانتشار يقوضه على نحو خطيرٍ إهمال دعائمه في مجال نزع السلاح وتركها تنهار. وبدلاً عن ذلك يمكن التمسك

بمعاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية كأداة محتملة لنظام شامل متعدد الأطراف للمراقبة النووية يغطي للمرة الأولى القطاعين العسكري والمدني، ويوفّر أساساً صلباً للسير في نهاية المطاف في اتجاه عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

إن هذا السيناريو الأكثر تفاؤلاً هو الذي آمل أن ينشأ في الشهور القادمة كانعكاسٍ لما يساورنا اليوم من قلــق متزايد إزاء الانتشار والحاجة إلى تعزيز دفاعاتنا الدولية في وجهه. وفي هذا الصدد، يمكن لبدء المفاوضات بشأن معاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية أن يساعد في توليد زخم إيجابي قوي يدفع قدماً بالأهداف المشتركة بين نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

٧- **مشــروعا المعاهدة:** بعد أن حددت السياق الأوسع للسياسة العامة، أنتقل الآن إلى موضوع الاجتماع الذي عُقد في إطار الأنشطة الهولندية وهو النظر في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية ككل. ومع أن الأنشطة الهولندية السابقة ركزت على عناصر رئيسية بالذات، فإن من المفيد العودة إلى اتباع نهج كلي بدرجة أكبر يعكس مجموعة المسائل التي ينبغي تناولها. وترد في النصين اللذين عُمما في هذا الاجتماع ثروة من الأفكار المثيرة للاهتمام بــل والمثيرة للجدل في بعض الأحيان بشأن عناصر لمعاهدةٍ تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وإنني لن أتناول هذين النصــين بأي قدر من العمق لأنني متأكد من أن كثيرين منكم يريدون التعليق على أحكام متنوعة فيهما. دعوني أكتفي بالإشارة إشارة وجيزة إلى كل من المشروعين.

٨- لقــد قدَّم توم شي نصاً مفصلاً ومستفيضاً مصحوباً بتعليقات وشروح بالغة الفائدة. وسواء أقبلنا أم لم نقــبل باقتراحاته أو مبرراته فإنه يقدِّم ثروة من الأفكار الجديرة بالتأمل والدراسة الجديين. وما أراه مفيداً فائدة كبيرة هو التركيز المحسوس جداً على الطريقة التي يتم بها فعلاً جعل معاهدةٍ في صيغة عملية وموضع التنفيذ. وهذا يذكّــرنا بأنــه ينبغي لنا، كجزء لا يتجزأ من أي مفاوضات، أن نضع في اعتبارنا دائماً الطريقة التي ستُطبَّق بها المحصــلة النهائــية من الناحية العملية. وكمثال على مسألة أخشى أن كثيرين منا لم يأخذوها في الاعتبار مسألةُ الهياكل التنظيمية المرتبطة بمعاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية، وطبيعةُ مؤتمر الدول الأطراف، وهو هيئة يَنْسبُ إليها صلاحيات هائلة في مجالي السياسة العامة والموافقة. وقد طرح بعض الأفكار المثيرة للاهتمام بشأن بدء النفاذ، مقترحاً اتباع نهج يضمن كما يُقال مجموعة حاسمة من الدول الحائزة لمواد انشطارية عسكرية، وفي الوقت نفسه لا يسمح لأي دولة بمفردها أن تمارس حق النقض بصدد دخول حيز النفاذ. ويغطي جزء مفيد من نصه مسائل تقنية محددة مثل السمات التقنية والحماية المادية، وهي مجالات من الضروري أن يعيها المفاوضون. أما اقتراحه المبتكر بشأن التمويل من خلال فرض رسوم على إنتاج الطاقة النووية (هذه الرسوم التي قد تجد شركاتنا للطاقة النووية المثقلة بالديون بعض المشاكل في قبولها) فقد وجَّه انتباهنا على الأقل إلى المسألة متزايدة الأهمية وهي مسألة إيجاد سبيل لتمويل نشاط معقد يتعلق بتنفيذ المعاهدة. وإنني لن أواصل التعليق على مختلف الأحكام ولكنني أتطلع إلى الاستماع إلى المناقشة.

٩- أما نص غرينبيس (Greenpeace) فيشبه كثيراً أنواع المعاهدات التي عرفناها. فهو نص واسع وعام جداً فيترك مجالاً لإضافة أو تفصيل الكثير. وفي هذا الصدد، يوجد نهج قد يكون بناءً، وهو توضيح أحكام التحقق في مـــرفق. ووفقاً لنموذج اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإن هذا النهج يوفّر أساساً قانونياً ومرونة لإدخال تغييرات بالاستناد إلى التجربة أو إلى التطورات الجديدة التكنولوجية أو غيرها.

يشكل هذان المشروعان ثروة من الأفكار المتعلقة بالسياسة العامة والأفكار العملية التي تساعدنا في التأمل فيما نريده في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. فمشروع شي (Shea) بالذات يبرز جانباً أساسياً من جوانب معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، أي الطابع التقني والمعقد جداً للكثير من المسائل التي ينطوي عليها ذلك. وهذه المسائل تتجاوز كثيراً اختصاص ومعارف معظمنا هنا. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا أن نتأمل جدياً في الفكرة التي اقتُرحت آنفاً وهي فكرة إنشاء فريق خبراء. فمن شأن الجمع بين خبراء تقنيين، ربما قبل بدء المفاوضات إذا تأخرت هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح، أن يشكل محفلاً قيِّماً يبدأ فيه النظر في عدد من المسائل الرئيسية المتعلقة بمعاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

وكمـــا ذكـــرت في بدايـــة كـــلمتي، إن لدينا منذ زمن طويل ولاية لوضع معاهدةٍ لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي الآن أن تُناط بنا مهمة الشروع في العمل. وقد أضافت مناقشات اليوم حافزاً جديداً لرغبتنا في الانتقال من الحلقات الدراسية إلى مسار التفاوض. وشكراً لكم.

المرفق الثاني

معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية

موجز البيان الذي أدلى به أرند ج. ميربورغ[1]

جنيف، ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

يسعدني بالغ السعادة أن يكون بوسعي المساهمة في مناقشة معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في هذا الاجتماع غير الرسمي الذي ينظمه وفد هولندا لدى مؤتمر نزع السلاح. فمنذ أمد بعيد لم أفكر كثيراً في هذا الموضوع القديم. وقد قمت مرة بوضع مسودة خطاب لنائب وزير الخارجية في عام ١٩٧٤ حول وقف إنتاج المواد الانشطارية وذلك استعداداً للمؤتمر الاستعراضي الأول لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في عام ١٩٧٥. وقبل بضع سنوات أثيرت المسألة من جديد، وفي هذه الأثناء جرى الاضطلاع بأعمال تقنية تحضيرية هامة كثيرة من قبل جهات منها مجموعة أوكسفورد للبحوث، وتوم شي، وغرينبيس، وآنت شابر الألمانية، ويورن هاري الهولندي وآخرون، وكذلك في أثناء الاجتماعات الخمسة السابقة التي تتسم بهذا الطابع. وإنني سعيد بسرقة أفكار من هذه المساهمات! وإنني آمل أن تبدأ المفاوضات قريباً حول هذا الموضوع الهام الذي يزيد أهمية اجتماعنا هذا.

١- إن عدم الانتشار النووي هو في طليعة التفكير والعمل الدوليين في أيامنا هذه. ومن الضروري وجود نهج عام يتصل بالانتشار بين الدول وكذلك بالانتشار في أوساط الجماعات داخل البلد الواحد. ويعتبر جزءاً من الجهود المتعددة الأطراف والدولية الرامية إلى معالجة هذه المشكلة تعزيز معاهدة عدم الانتشار، ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وترتيبات الدول الحائزة للأسلحة النووية أو غيرها من الترتيبات الإقليمية، والضمانات المحسَّنة، وأنظمة التصدير المتشددة وغير ذلك. كما يشكل جزءاً من هذه الجهود مبادرة أمن الانتشار والقرار المقبل لمجلس الأمن.

٢- وأحد العناصر الهامة من عناصر سياسة واسعة النطاق النظر في دورة الوقود النووي ذاتها العسكرية والمدنية، والتركيز على تلك المواد التي يمكن استخدامها في وسيلة تفجير نووية: اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول. وقد كان لدينا في نهاية السبعينات دراسة مستفيضة في هذه المسألة وعنوان الدراسة هو التقييم الدولي لدورة الوقود النووي. وقد طرح المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً أفكاراً جديدة، لا سيما بشأن تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم (التي يمكن استخدامها في إنتاج اليورانيوم عالي الخصوبة) وفصل البلوتونيوم في مصانع إعادة التجهيز.

---

(١) أ. ج. ميربورغ يعمل في وزارة الخارجية الهولندية. والآراء التي عبَّر عنها هنا ليست بالضرورة تعبيراً عن موقف حكومة هولندا.

٣- وإنني أعتقد أنه ينبغي لنا أن نبدأ بالنظر في هذه المسألة نظرة أوسع كثيراً مما في تلك الاقتراحات بالذات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرمي إلى نوع من المبادئ التوجيهية العامة. ثم نستطيع بعد ذلك أن نواصل تطوير مختلف العناصر في محافل مختلفة دولية أو متعددة الأطراف، أو باتخاذ تدابير وطنية مناسبة. وتعتبر معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية عنصراً من العناصر الأساسية في هذا النهج. دعوني أشرح ذلك.

٤- بعبارة بسيطة جداً، نقول إن السياسة المثلى في مجال عدم الانتشار (التي تضع في الاعتبار خطر الإرهاب) تنطوي على إزالة اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول من وجه البسيطة. وهذا بطبيعة الحال لن يكون ممكناً لفترة طويلة قادمة. وفي هذه الأثناء، ينبغي لنا أن نحرص على ما يلي:

- وجود أقل قدر ممكن من اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم المفصول؛
- تدمير المخزونات الحالية حيثما أمكن وفقاً لذلك؛ فاليورانيوم عالي الخصوبة يدمَّر بخلطه مع اليورانيوم منخفض الخصوبة أما البلوتونيوم فبحرقه في مفاعلات أو بإيجاد نظام آمن حقاً لتخزينه لأجل طويل في أماكن غير متاحة؛
- توفّر الحماية القوية لباقي المخزونات في عدد محدود من الأماكن؛
- إذا استخدمت هذه المواد، نقلت بأقل كميات ممكنة (مثلاً، يصنع وقود خليط الأوكسيدات في موقع مصنع إعادة التجهيز أو مكان التخزين)؛
- إذا نقلت هذه المواد كان ذلك في شكلٍ يصعب الوصول إليه (مثلاً في قوالب الكربون)؛
- ملكية وإدارة مرافق إعادة التجهيز والتخصيب لا توضع في يد بلد بمفرده بحيث يزداد الانتشار صعوبة؛
- توجد لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع المعلومات ذات الصلة بضمان الشفافية للمجتمع الدولي؛ تعتبر الضمانات بكامل نطاقها والبروتوكول الإضافي أدوات ضرورية لتحقيق ذلك، ولكنها ليست بالضرورة الأدوات الوحيدة؛
- تعتبر ضرورة سياسية معاملة الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على قدم المساواة قدر الإمكان.

٥- ولذلك يعتبر هذا جدول أعمال واسع لدورة الوقود، وهو يشكل في حد ذاته جزءاً من برنامج أوسع لمعالجة عدم الانتشار النووي الأفقي والعمودي ويشمل ذلك الجماعات داخل البلد الواحد. وتعتبر معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية أداة من الأدوات الأساسية في معالجة عدد من المسائل آنفة الذكر، ولكن واحداً من الأسئلة التي تثار السؤال التالي: كم من هذه المسائل تريدون إدراجها في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية؟ ثم ما هو نطاق معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية؟

٦- إن الغرض الرئيسي من معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية هو بطبيعة الحال ألا ينتج بعدها يورانيوم عالي الخصوبة وبلوتونيوم للاستخدام في الأسلحة النووية. إنني أعتقد أننا نتفق جميعاً على ما يلي: وضع سقف لمقادير المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية. وإنني أرى أن هذا يعني إغلاق وتفكيك جميع المصانع العسكرية للتخصيب وإعادة التجهيز أو تحويلها للاستخدام في دورة الوقود النووي المدنية. وينبغي إغلاق المفاعلات العسكرية لإنتاج البلوتونيوم أو تحويلها لأغراض مدنية. وهذا أيضاً يتيح فرصة لتطبيق ضمانات بطريقة أقل تمييزاً مما يجري الآن لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية ينبغي لها في الحالة المثالية أن تقبل بالضمانات نفسها المفروضة على الأنشطة النووية السلمية لديها. وبطبيعة الحال، فإن ذلك ينطوي على آثار كبيرة في حجم مفتشية الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإنني سأعود إلى هذه النقطة.

٧- وبما أننا نُدخل أنفسنا في مفاوضات معقدة جداً على أية حال، فإن من اليسير علينا المحاججة بالقول إن بإمكاننا الاستفادة من هذه الفرصة لبلوغ مزيد من الأهداف. وأحد الأهداف الواضحة إلى حد ما التوصل إلى حصيلة أكثر توازناً للأطراف الرئيسية، هذه الحصيلة التي تضع في الاعتبار المخزونات الحالية من اليورانيوم عالي الخصوبة والبلوتونيوم. ويقال بطبيعة الحال إنه في إطار معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تكون للبلدان التي لديها مخزونات عسكرية ضخمة من اليورانيوم عالي الخصوبة ومن البلوتونيوم ميزة على البلدان التي ليس لديها مخزونات كهذه. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون حجم المخزونات كبيراً بحيث لا يكون وقف الإنتاج أمراً ذا معنى لأن البلدان المعنية تظل قادرة على إنتاج أي عدد تريده من الأسلحة النووية. ولذلك ينبغي أن يكون تقليص المخزونات جزءاً أساسياً من المعاهدة من وجهة النظر هذه. وكبديل عن ذلك، يمكن معالجة هذه المسألة بالتوازي. وأحد الأمثلة على ذلك الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي للتخلص من ٣٤ طناً من البلوتونيوم من الدرجة الصالحة للأسلحة لدى كل من الجانبين. وقد تنشأ مشكلة هي احتمال ألا تكون الدول الحائزة للأسلحة النووية صريحة جداً في إعلان مخزوناتها في محفل دولي مثل مؤتمر نزع السلاح. وقد بُحثت مسألة المخزونات مطولاً في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في محفل مماثل لهذا، ولذلك لن أتكلم في هذه المسألة كثيراً.

٨- ترد في مشروع معاهدة شي ومشروع معاهدة غرينبيس أهداف عديدة أخرى. وإنني أرى متأكداً أن مشروع غرينبيس قد بالغ في ما ذهب إليه. فحظر إنتاج الوقود الذي يحتوي على البلوتونيوم مثلاً يجعل من

المستحيل التخلص من المخزونات الحالية من البلوتونيوم. وربما كنا بحاجة إلى وقود خليط الأوكسيدات أو أنواع أخرى أكثر تقدماً من أنواع الوقود لحرق البلوتونيوم للتخلص منه فعلاً. وإنني لا أعرف ما إذا كان من الممكن تخزين البلوتونيوم تخزيناً مأموناً لأجل طويل. وفي أي حال، لا ينبغي لنا أن نوصد باب الخيارات في الوقت الحاضر.

٩- أما مشروع المعاهدة المقدم من توم شي فيتضمن الكثير من النقاط المثيرة للاهتمام الشديد. فهو يتناول عدداً ضخماً من المسائل التي ذكرتها في الفقرة ٤ أعلاه، بما فيها مسألة شكل دورة الوقود النووي السلمية. ويتسم نهجه بميزة كبيرة هي: إن صلب معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية نفسه يضع بطبيعة الحال التزامات على الدول الحائزة للأسلحة النووية. فوجود جزء كبير من المعاهدة يتعلق ببنية وإدارة أجزاء حساسة من دورة الوقود النووي المدنية يضع التزامات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضاً: فهنا نوع من 'الصفقة' التي تفرض التزامات على الجانبين. وهذه مسألة هامة تؤخذ في الاعتبار.

١٠- غير أنني أرى في ذلك أيضاً سلبيات كبيرة. ففي ضوء الاقتراحات المقدمة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي وغيرها من الاقتراحات المتعلقة بجعل دورة الوقود أكثر مقاومة للانتشار، نحتاج إلى وقت لتحليل جميع الآثار التي تترتب على هذه الأفكار التي تنطوي على صلات ضخمة بطريقة إدارة الأعمال النووية في المستقبل. وعلى ما أعلم، فإن المدير العام يريد الشروع في عملية مشاورات بشأن هذه الأفكار تتخذ شكل فريق خبراء وربما بعد ذلك شكل محفل حكومي. هل من الحكمة أن يُدخل مؤتمر نزع السلاح نفسَه في نقاش معقد ربما يكون من الأفضل تركه لفيينا؟ إننا نثقل مناقشة معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية بمسألة محيرة أخرى قد توقف تقدمنا في اتجاه الهدف الرئيسي الذي نريد بلوغه.

١١- وهذا لا يعني أنني أرفض جميع الأفكار الواردة في مشروع توم شي. بل العكس هو الصحيح. مثلاً، إن إحدى المشاكل الكبيرة التي يتعين علينا مواجهتها مسألة اليورانيوم عالي الخصوبة جداً المستخدم في دفع الغواصات وغيرها من السفن العسكرية الأخرى. وهذا نشاط ليس نشاطاً محظوراً، ولكن بالنظر إلى احتمال تردد الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية في جعل هذه المواد خاضعة للضمانات، إذ تكشف بذلك النسبة المئوية للتخصيب ومقادير هذه المواد المستخدمة، فقد تنشأ عنه بسهولة فجوة في نظام التحقق الذي نحن بحاجة إليه. وقد يكون في صالحنا جميعاً عدم استخدام اليورانيوم المخصب بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة في الدفع، ولكن ذلك قد يستغرق بلوغه وقتاً طويلاً. غير أن ذلك يبدو ممكناً من الناحية التقنية في الأجل الطويل. أما في هذه الأثناء فإنني اقترح أن تمتلك البلدان التي تستخدم الدفع النووي في السفن العسكرية مخزونات كبيرة من اليورانيوم عالي الخصوبة جداً تكفي لسنوات عديدة مما يمكنها من الانتقال إلى وقود مخصب بنسبة لا تزيد في أقصاها على ٢٠ في المائة. (ولكن ربما ليس ذلك صحيحاً).

١٢- إنني أتفق تماماً مع شي في قوله إنه ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتولى دور التحقق في معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية. فقد يبدو على قدر من السخف إنشاء آلية جديدة للتحقق تتداخل تداخلاً كبيراً مع نظام الضمانات، بما فيها الضمانات الطوعية في الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقد اقترحت آنفاً أن تكون الضمانات المتعلقة بدورة الوقود المدنية هي نفس الضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وللدول الحائزة للأسلحة النووية. أما الحالة المثالية فهي إزالة هذا التمييز القائم، ولكن ذلك يعني زيادة عبء الضمانات لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى ضعف أو ثلاثة أمثال ما هو عليه الآن أو أكثر. ولذلك قد نضطر إلى إيجاد نظام فعال من حيث التكاليف ومركّز تركيزاً أكبر يضع في اعتباره أن الغرض من التحقق في معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية ليس هو غرض ضمانات معاهدة عدم الانتشار نفسه. ما هو الشكل الممكن لنظام أبسط؟

١٣- أولاً ينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بطبيعة الحال أن تتحقق من أن جميع مصانع التخصيب وإعادة التجهيز العسكرية مغلقة وأنها ستفكك في أقرب وقت ممكن. وهذه قد لا تكون مهمة بالغة الصعوبة رغم أن الدول التي لديها قدرة في مجال الأسلحة النووية قد تحاول إخفاء أنشطة التخصيب و/أو إعادة التجهيز في مرافق الأسلحة النووية غير المحظورة والتي ليست مفتوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد توجد هنا مشكلة حقيقية. فمصانع التخصيب وإعادة التجهيز غير المغلقة ينبغي تحويلها إلى دورة الوقود المدنية. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتحقق من أن معامل التخصيب التي تبقى قائمة هي مصانع معدلة تعديلاً يجعلها لا تنتج إلا اليورانيوم المخصب بنسبة تقل عن ٢٠ في المائة (ويفضل أن تكون النسبة المئوية أقل من ذلك كثيراً) ومن أنها تظل على هذه الحال. وتوجد تجربة كافية في مجال بلوغ هذا الهدف الأخير، وذلك بطرق منها عمليات التفتيش بعد إخطار سريع. وينبغي للبلوتونيوم المفصول في مصانع إعادة التجهيز المدنية أن يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يظل خاضعاً لها إلى حين إحراقه في مفاعلات أو التخلص منه تخلصاً مأموناً. وبطبيعة الحال ينبغي أن تعامل المعاملة نفسها جميع المصانع القائمة للتخصيب وإعادة التجهيز في الدورة المدنية.

١٤- وبطبيعة الحال ينبغي للضمانات أن تشمل جميع المواد الانشطارية التي يتم إخراجها من المخزونات العسكرية سواء في إطار معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية نفسها أو في إطار اتفاقات موازية تبرم مع دول حائزة للأسلحة النووية، أو على نحو انفرادي. أما طريقة معالجة مشكلة المخزونات فليست مشكلة مهمة في نظام التحقق. فقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية فعلاً نظام ضمانات لهذه المواد الحساسة في إطار ترتيب ثلاثي. وكما ذكر آنفاً، ينبغي لهذه المخزونات من المواد الانشطارية القابلة للاستخدام بصورة مباشرة في الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتمتع بأعلى مستويات الأمن المادي وينبغي تدميرها أو التخلص منها تخلصاً مأموناً في أسرع وقت ممكن. وليس من الصعب تدمير اليورانيوم عالي الخصوبة بخلطه. أما التخلص من البلوتونيوم المفصول فقد يستغرق وقتاً طويلاً من العمل الشاق. ولكن ينبغي لنا القيام بذلك.

١٥- وأعود الآن إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأقول إنني لا أشعر بالقلق إزاء زيادة حجم شعبة الضمانات في الوكالة زيادة كبيرة لتغطية جزء متزايد تزايداً كبيراً من الأنشطة النووية في العالم. وإنني اعتقد أن ذلك أمر جيد! فهو جزء لا يتجزأ من هدفنا المشترك النهائي الذي اتفقنا عليه في عام ١٩٦١ وهو "نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية دقيقة وفعالة". وإنني أشعر بالقلق إزاء الحالة الشاذة التي تصر فيها بعض البلدان في فيينا على وجوب أن يضاهي تمويل الضمانات دائماً الأموال المخصصة للمساعدة التقنية. وينبغي لنا أن نتخلص فعلاً من ذلك النظام السخيف. وقد قال أحدهم مؤخراً إنه ينبغي تقسيم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى منظمة رقابة متشددة (تشمل الضمانات) ووكالة لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وإنني لست متأكداً أن هذه الفكرة جيدة، ولكن من المؤكد أنها فكرة ينبغي النظر فيها. ويقترح شي حلاً آخر هو فرض ضرائب على الصناعة النووية لتغطية تكاليف الضمانات المتزايدة. وفي أي حال ينبغي لنا أن نجد حلاً لذلك.

١٦- وبهذا آتي إلى ختام كلمتي. وأود أن أشكر السفير كريس ساندرز مرة أخرى لعقده هذا الاجتماع، وإنني أتطلع إلى الأسئلة.

المراجع:

- Annette Schaper: Principles of the verification for a future FMCT, PRIF-reports No.58, Peace Research Institute Frankfurt, Januari 2001

- Joern Harry: FMCT Verification and Safeguards, ESARDA Bulletin Number 30, December 1999

- Frank Barnaby: The FMCT Handbook, Oxford Research Group, February 2003

- - - - -

CD/1751
10 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH
and SPANISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح إلى رئيس المؤتمر يحيل فيها، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نص الموقف الموحَّد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[(١)] بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، نص الموقف الموحَّد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ (2005/329/PESC).

وسوف أكون ممتناً لو أمكن إصدار نص هذا الموقف الموحَّد بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على وفود جميع الدول الأعضاء في المؤتمر والدول غير الأعضاء المشاركة في أعمال المؤتمر.

(توقيع) كريس ساندرز
السفير
الممثل الدائم لهولندا لدى مؤتمر نزع السلاح

---

(١) نُشر أصلاً باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية في *الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي*.

مرفق

الموقف الموحد الذي اعتمده مجلس الاتحاد الأوروبي 2005/329/PESC

بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

فيما يتصل بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥

إن مجلس الاتحاد الأوروبي،

إذ يضع في اعتباره معاهدة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما المادة ١٥ منها،

وحيث إن:

(١) الاتحاد الأوروبي لا يزال ينظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، والأساس الجوهري الذي يُستند إليه في السعي إلى نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعنصراً هاماً في زيادة تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

(٢) المجلس قد اعتمد في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موقفاً محدداً 2003/805/CFSP بشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وبشأن تعزيز تلك الاتفاقات[1]، كما اعتمد المجلس الأوروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ استراتيجية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

(٣) مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعتمد بالإجماع القرار ١٥٤٠(٢٠٠٤) الذي يعتبر فيه انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

(٤) مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها قد اعتمد مقررات بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، وبشأن مبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وتعزيز عملية استعراض هذه المعاهدة، كما اتخذ قراراً بشأن الشرق الأوسط.

---

(١) OJ L 302, 20.11.2003, p. 34.

(٥) المجلس قد اعتمد في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موقفاً موحداً 2000/297/CFSP فيما يتصل بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠[٢].

(٦) مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٠ قد اعتمد وثيقة ختامية؛

(٧) اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥ قد عقدت ثلاث دورات في الفترات من ٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في نيويورك، ومن ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ في جنيف، ومن ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ في نيويورك؛

(٨) المجلس قد اعتمد في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ الإجراءات المشتركة الواردة في الوثيقة 97/288/CFSP بشأن مساهمة الاتحاد الأوروبي في تعزيز شفافية الضوابط المفروضة على الصادرات المتصلة بالمجال النووي[٣]؛

(٩) المجلس قد اعتمد في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤ الإجراءات المشتركة الواردة في الوثيقة 2004/495/CFSP بشأن دعم الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار برنامجها الخاص بالأمن النووي وفي إطار تنفيذ استراتيجيات الاتحاد الأوروبي الموجهة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل[٤]؛

(١٠) المجلس قد اعتمد في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بيان دعم لمبادرة أمن الانتشار المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل؛

(١١) البروتوكول الإضافي لاتفاق التحقق المبرم بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم بين فرنسا والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات المبرم بين المملكة

---

(٢) OJ L 97, 19.4.2000, p. 1.

(٣) OJ. L 120, 12.5.1997, p. 1.

(٤) OJ L 182, 19.5.2004, p. 46.

المتحدة والاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قد وُقّعت وبدأ سريانها في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(١٢) من المناسب، في ضوء محصلة مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، وفي ضوء المناقشات التي جرت في الدورات الثلاث التي عقدتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض المعاهدة، ومع مراعاة الحالة الراهنة، تحديث وزيادة تطوير الأهداف المحددة في الموقف الموحد 2000/297/CFSP، والمبادرات المتخذة بموجب شروطه؛

قد اعتمد هذا الموقف الموحَّد:

المادة ١

يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، عن طريق العمل على إنجاح مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

المادة ٢

يقوم الاتحاد الأوروبي، لأغراض بلوغ الهدف المحدد في المادة ١، بما يلي:

(أ) المساهمة، أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، في إجراء استعراض منظم ومتوازن لسير تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك الوفاء بتعهدات الدول الأطراف بموجب تلك المعاهدة، فضلاً عن تحديد المجالات التي ينبغي السعي فيها مستقبلاً إلى تحقيق مزيد من التقدم، والوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك؛

(ب) المساعدة في بناء توافق في الآراء استناداً إلى الإطار المنشإ بموجب المعاهدة من خلال تأييد المقررات والقرارات التي اعتمدت في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، والوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة، مع مراعاة الحالة الراهنة والعمل، في جملة أمور، على تعزيز تناول المسائل الجوهرية التالية:

١- بذل جهود للحفاظ على المعاهدة باعتبارها كلاً لا يتجزأ وتعزيز تنفيذها؛

٢- التسليم بأن معاهدة عدم الانتشار هي صك متعدد الأطراف فريد من نوعه ولا غنى عنه في صون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي وذلك من حيث أنها ترسي إطاراً قانونياً لمنع زيادة انتشار الأسلحة النووية وتطوير نظام للتحقق بما يضمن اقتصار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على استخدام الطاقة

الـــنووية في الأغـــراض السلمية فقط، ومن حيث أنها تمثل أيضاً الدعامة الأساسية للسعي من أجل نزع السلاح النووي طبقاً للمادة السادسة منها؛

٣- العمل على كفالة انضمام الجميع إلى معاهدة عدم الانتشار؛

٤- التشـــديد على أن العمل على كفالة امتثال الدول الأطراف قاطبة لجميع أحكام المعاهدة امتثالاً تاماً يشكل ضرورة مطلقة؛

٥- مناشدة جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة أن تقطع على نفسها التزامات بمنع الانتشار ونزع السلاح ودعوة تلك الدول إلى الانضمام للمعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية؛

٦- الإقرار بوقوع أحداث خطيرة تتعلق بالانتشار النووي منذ نهاية المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠؛

٧- التشـــديد على ضرورة تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بوصفه الحَكَم النهائي، حتى يـــتمكن مـــن اتخاذ الإجراءات المناسبة في حالة عدم الامتثال للالتزامات المعقودة بموجب معاهدة عدم الانتشار وتماشياً مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك تطبيق الضمانات؛

٨- توجيه الانتباه إلى الآثار التي يمكن أن تترتب على الانسحاب من المعاهدة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين، والحث على اعتماد تدابير لثني الأطراف عن الانسحاب من المعاهدة المذكورة؛

٩- الدعوة إلى تعليق التعاون النووي مع أي دولة إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة عـــلى تقديم ضمانات كافية بأن البرنامج النووي للدولة المعنية مصمم حصراً للأغراض السلمية، إلى أن تتمكن الوكالة من تقديم تلك الضمانات؛

١٠- دعوة جميع دول الشرق الأوسط إلى جعل منطقتها خالية فعلاً، وبطريقة يمكن التحقق منها، من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، تماشياً مع القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥؛

١١- إيلاء أولوية عليا لتنفيذ نظام عدم الانتشار النووي في منطقة البحر المتوسط نظراً لارتباط الأمن في أوروبا بالأمن في تلك المنطقة؛

١٢- الإقـــرار بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية بالنسبة للسلم والأمن، على أساس ترتيبات تعقد بحرية بين دول المنطقة المعنية؛

١٣- التشـــديد على ضرورة القيام بكل ما يمكن عمله من أجل درء خطر الإرهاب النووي المرتبط باحتمال حصول الإرهابيين على الأسلحة أو المواد النووية التي يمكن استخدامها في صنع أجهزة تشتيت الأشعة، والتشديد في هذا الصدد على ضرورة الامتثال للالتزامات المترتبة على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤)، والدعوة إلى زيـــادة تشديد أمن المصادر ذات النشاط الإشعاعي المرتفع، ودعم إجراءات مجموعة الثمانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد؛

١٤- الإقـــرار بضـــرورة الموافقـــة عـــلى المبادرة المتعلقة بأمن الانتشار، والمبادرة العالمية للحد من الـــتهديدات، ومـــبادرة الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، وذلك في ضوء تزايد خطر الانتشار النووي والإرهاب النووي؛

١٥- الدعـــوة إلى انضـــمام جمـــيع دول العالم إلى اتفاقات الضمانات الشاملة وإلى البروتوكولات الإضافية؛

١٦- الإقرار بأن اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية تنطوي على أثر رادع للانتشار النووي وتشكل حالياً معيار التحقق، ومواصلة العمل من أجل زيادة القدرة على كشف أي انتهاكات للالتزامات المترتبة على المعاهدة؛

١٧- العمـــل على إقناع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إبرام اتفاق ضمانات شامل وبروتوكول إضافي هو معيار التحقق في الوقت الراهن؛

١٨- إبـــراز الدور الفريد للوكالة الدولة للطاقة الذرية في التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشـــار النووي، ومساعدتها، بناء على طلبها، في تشديد أمن المواد والمنشآت النووية، ودعوة الدول إلى دعم الوكالة؛

١٩- الإقرار بأهمية وجود ضوابط تصدير فعّالة وملائمة، امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠(٢٠٠٤) ووفقاً للمادة الثالثة - ٢ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٢٠- تنفيذ ضوابط فعالة، على الصعيد الوطني، للتصدير، والمرور العابر (الترانزيت) والشحن وإعادة التصدير، بما في ذلك قوانين ولوائح ملائمة لذلك الغرض؛

٢١- اعـــتماد جـــزاءات جنائـــية فعالة لردع أعمال التصدير والنقل العابر والسمسرة والاتجار غير المشروعة وما يتصل بها من تمويل، امتثالاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠(٢٠٠٤)؛

٢٢- حث لجنة زانغر ومجموعة مورِّدي المواد النووية على تبادل خبراتها في مجال ضوابط التصدير، حتى يتسنى لجميع الدول الاستفادة من ترتيبات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية لمجموعة مورِّدي المواد النووية؛

٢٣- إبراز ضرورة التبكير بتعزيز المبادئ التوجيهية لمجموعة مورِّدي المواد النووية، من أجل تكييفها مع التحديات الجديدة المتعلقة بعدم الانتشار؛

٢٤- دعوة الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى العمل من أجل التوصل بسرعة إلى إبرام اتفاقية معدلة؛

٢٥- الاعتراف بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقاً للمادة الرابعة من المعاهدة ومع إيلاء الاعتبار الواجب للمواد الأولى والثانية والثالثة منها؛

٢٦- تأكيد أهمية استمرار التعاون الدولي من أجل تعزيز الأمن النووي والإدارة المأمونة للنفايات النووية والحماية من الإشعاع، ودعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى جميع الاتفاقيات ذات الصلة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن مع التنفيذ الكامل لما يترتب على ذلك من التزامات؛

٢٧- الاعتراف، بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار، بحق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في اللجوء إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بما في ذلك في مجالات إنتاج الكهرباء والصناعة والصحة والزراعة؛

٢٨- الحث على وضع ضمانات للوصول إلى الخدمات المتعلقة بالوقود النووي أو الوقود نفسه، رهناً بشروط ملائمة؛

٢٩- الإحاطة علماً بتقرير فريق الخبراء التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول النُهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي وتشجيع الشروع المبكر بدراسته من قبل الوكالة؛

٣٠- الاعتراف بما أجري من تخفيضات في الأسلحة النووية منذ انتهاء الحرب الباردة، والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة خفض الترسانات النووية عموماً في ظل السعي للتوصل إلى نزع السلاح النووي بشكل منهجي وتدريجي بموجب المادة السادسة من المعاهدة، والترحيب في هذا السياق بتصديق الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٢ على معاهدة موسكو، والتأكيد في الوقت نفسه على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في خفض ترسانتيهما؛

٣١- تأكيد ضرورة تنفيذ إعلاني الرئيس الروسي والأمريكي الصادرين في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ والمتعلقين بإجراء تخفيضات من جانب واحد في مخزونات أسلحتهما النووية غير الاستراتيجية، ومناشدة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية غير الاستراتيجية إدراج تلك الأسلحة في ما تضطلع به من عمليات عامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح بهدف خفض هذه الأسلحة والتخلص منها؛

٣٢- التسليم بضرورة الاهتداء، في التدابير المتخذة في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، بمبدأ عدم الرجوع عن المسار المحدد وذلك كمساهمة في صون وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، مع أخذ هذه الشروط في الاعتبار؛

٣٣- التسليم، من وجهة نظر نزع السلاح النووي، بأهمية برنامج تدمير الأسلحة النووية وإزالتها والتخلص من المواد الانشطارية على النحو المحدد في إطار الشراكة العالمية التي أرستها مجموعة البلدان الثمانية؛

٣٤- مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة الشفافية باعتبارها من التدابير الطوعية لبناء الثقة بهدف إحراز مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح؛

٣٥- دعوة الدول، وبخاصة الدول الوارد ذكرها في المرفق الثاني، إلى التوقيع والتصديق، دون إبطاء وبلا أية شروط، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تشكل جزءاً أساسياً من نظام نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، وذلك لكفالة سريانها في أقرب وقت ممكن دون أي قيد أو شرط، ودعوة جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري المؤقت والامتناع عن أي عمل يتعارض مع أحكام المعاهدة المذكورة والالتزامات المنصوص عليها فيها وذلك ريثما تدخل حيز النفاذ، والتشديد على أهمية عمل اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتقديم الدعم الفعّال لعمل الممثل الخاص للدول التي صدقت على المعاهدة والمكلف بالسعي إلى تحقيق انضمام الجميع إلى المعاهدة؛

٣٦- مناشدة مؤتمر نزع السلاح من جديد أن يشرع فوراً في وضع معاهدة غير تمييزية تطبق عالمياً وتحظر إنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية أو أي أجهزة نووية متفجرة أخرى، وأن يُبرم تلك المعاهدة في أقرب وقت ممكن وذلك دون أي شروط مسبقة ومع أخذ تقرير المنسق الخاص والولاية التي ينطوي عليها ذلك التقرير في الاعتبار، ودعوة الدول إلى القيام، ريثما يبدأ نفاذ المعاهدة آنفة الذكر، بإعلان وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة والالتزام به. والاتحاد الأوروبي يرحب بما أعلنته بعض الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية من وقف مؤقت لإنتاج المواد الانشطارية؛

٣٧- مناشدة جميع الدول المعنية اتخاذ التدابير العملية المناسبة للحد من خطر نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ؛

٣٨- مواصلة النظر في مسألة توفير ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛

٣٩- دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الضمانات الأمنية القائمة التي أشار إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ٩٨٤(١٩٩٥) والتوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة بضمانات الأمن الخاصة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهي البروتوكولات التي وُضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة وذلك مع التسليم بأن تلك المناطق تتمتع بضمانات أمن بموجب المعاهدة؛

٤٠- التأكيد على ضرورة نزع السلاح العام؛

٤١- تأكيد أهمية انضمام جميع الدول وتنفيذها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والاتفاقيات والتدابير والمبادرات التي تسهم في تحديد الأسلحة التقليدية؛

٤٢- الدعوة إلى انضمام جميع الدول إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية، وتنفيذ هذه المدونة تنفيذاً فعالاً؛

٤٣- العمل على حل المشاكل المتصلة بعدم الاستقرار وانعدام الأمن على الصعيد الإقليمي وفض النزاعات التي غالباً ما تشكل السبب الأساسي لبرامج التسلح.

المادة ٣

تشمل الإجراءات التي سيتخذها الاتحاد الأوروبي لأغراض المادة ٢ ما يلي:

(أ) تقوم الرئاسة، عند الاقتضاء، ببذل المساعي عملاً بأحكام المادة ١٨ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز الطابع العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ب) تقوم الرئاسة، عملاً بأحكام المادة ١٨ من معاهدة الاتحاد الأوروبي، ببذل المساعي لدى الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل حثها على دعم تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة ٢ من هذا الموقف الموحد؛

(ج) السعي إلى تأمين موافقة الدول الأعضاء على مشاريع المقترحات المتعلقة بالمسائل الفنية حتى تعرض باسم الاتحاد الأوروبي على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للنظر فيها، بحيث يمكن لهذه المشاريع أن تشكل الأساس الذي يُستند إليه في اتخاذ المقررات في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥؛

(د) تتولى الرئاسة الإدلاء ببيانات الاتحاد الأوروبي في المناقشة العامة وفي المناقشات التي تجرى في إطار اللجان الرئيسية الثلاث.

المادة ٤

يبدأ سريان هذا الموقف الموحد اعتباراً من تاريخ اعتماده.

المادة ٥

ينشر هذا الموقف الموحد في *الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي*.

حُرِّر في لكسمبرغ في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

عن المجلس
الرئيس
ي. أسيلربورن

- - - - -

CD/1752
27 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الممثل الدائم لماليزيا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص ورقة العمل المقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ المعقود في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

يشرفني أن أحيل طيه نص الوثيقة المعنونة "ورقة العمل المقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بشأن المسائل الموضوعية التي ستنظر فيها اللجنة الرئيسية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥"، التي كانت قد قدمت إلى اللجنة الرئيسية الأولى لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٥.

وأكون ممتناً لو أمكن إصدار هذه الوثيقة وتعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع): هسو كينغ بي
الممثل الدائم لماليزيا لدى مكتب الأمم المتحدة
والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

المسائل الموضوعية التي ستنظر فيها اللجنة الرئيسية الأولى لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

ورقة العمل المقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[1]

نزع السلاح النووي

١- تؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن المعاهدة أداة أساسية في الجهود التي تحول دون الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وأساس جوهري في السعي نحو نزع السلاح النووي.

٢- وما زال القلق العميق يساور دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إزاء مبادئ الدفاع الاستراتيجي التي تحدد الأسس النظرية لاستخدام الأسلحة النووية، والتي تتضح في الاستعراض الأخير للسياسات الذي أجرته إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للنظر في توسيع نطاق الظروف التي يمكن بموجبها استخدام هذه الأسلحة.

٣- وتكرر دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة دعوتها إلى التنفيذ الكامل للتعهد القاطع الذي قدمته الدول الحائزة للأسلحة النووية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية بما يفضي إلى نزع السلاح النووي. وينبغي أن يتبدى هذا التعهد دون تأخير من خلال الإسراع بالدخول في عملية للمفاوضات، والتنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ للتقدم بانتظام واضطراد نحو عالم خال من الأسلحة النووية، حسبما اتفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

٤- وتعرب دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة عن عميق أسفها لاستمرار بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في مواقفها المتعنتة التي حالت دون إنشاء مؤتمر نزع السلاح للجنة مخصصة لنزع السلاح النووي. إن المفاوضات المتعلقة بوضع برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية مع إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، أمر ضروري ويتوجب البدء فيه دون تأخير. وفي ذلك الخصوص، تكرر المجموعة دعوتها إلى إيلاء أعلى مراتب الأولوية لإنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي، في أسرع وقت ممكن.

٥- وما زال القلق يساور المجموعة إزاء العجز المستمر من جانب مؤتمر نزع السلاح عن استئناف مفاوضاته بشأن وضع معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها دوليا وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو وسائل التفجير النووية الأخرى، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. وفي هذا السياق، نحث مؤتمر نزع السلاح على الموافقة على برنامج عمل يشمل البدء فورا في المفاوضات المتعلقة بهذه المعاهدة بغية إبرامها خلال خمس سنوات. كما يساور المجموعة القلق إزاء المحاولات الرامية إلى الحد من نطاق المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة بشأن المواد الانشطارية، كما ورد في

---

(١) صدرت في الأصل كوثيقة من وثائق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ بالرمز NPT/CONF.2005/WP.18 وبتاريخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٥.

بـــيان المنسق الخاص في عام ١٩٩٥والولاية المذكورة فيه، والذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥ ومؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

٦- ومـــا يـــزال القلق العميق يساور دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة إزاء انعدام التقدم باتجاه تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية على الرغم من بعض التقارير التي تفيد بإجراء تخفيضات ثنائية وأحادية الجانب. كمـــا يساور القلق المجموعة إزاء وجود عشرات الآلاف من هذه الأسلحة التي لا يزال عددها الدقيق غير مؤكد بســـبب انعـــدام الشفافية في مختلف برامج الأسلحة النووية، وإزاء الاستمرار في نشر تلك الأسلحة. وبينما تنوه المجموعـــة بالتوقـــيع على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكـــية في ٢٤ أيـــار/مـــايو ٢٠٠٢، فإنها تؤكد على أن التخفيضات في عمليات النشر وفي الوضع المتعلق بالعمليات لا يمكن أن يحل محل التخفيضات التي لا رجعة عنها في الأسلحة النووية وإزالتها بالكامل. إن عدم نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت ٢) نكسة للخطوات العملية الـ ١٣ في مجال نزع السلاح النووي، المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. وفي ذلك الخصوص، تطالب المجموعة بتطبـــيق الـــدول الحائزة للأسلحة النووية لمبدأي اللارجعية والشفافية المتزايدة فيما يخص نزع السلاح النووي، وتطبيق تدابير لتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغير ذلك من التدابير ذات الصلة.

٧- وتـــرى دول عـــدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن إلغاء معاهدة الحد من المنظومات المضادة للقذائف التسيارية قد نجمت عنه تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ومنع سباق التسلح في الفضـــاء الخـــارجي. وما زال القلق يساور المجموعة إزاء إمكانية أن يؤدي تنفيذ نظام دفاع صاروخي وطني إلى حدوث سباق أو أكثر للتسلح إلى مزيد من تطوير الأنظمة الصاروخية المتقدمة وزيادة في عدد الأسلحة النووية. ووفقـــا لقـــرار الجمعية العامة ٥٩/٦٥، تؤكد المجموعة على الحاجة الملحة للبدء بعمل موضوعي، في مؤتمر نزع السلاح، لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

٨- وترى أيضا دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن احتمال تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية وظهور خيارات جديدة لخدمة أغراض عدوانية بحجة منع الانتشار، وكذلك انعدام التقدم في تقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن، يزيدان من تقويض الالتزامات المتعلقة بنـــزع السلاح.

٩- وتؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما خلصت إليه محكمة العدل الدولـــية بالإجماع بشأن وجود التزام بمتابعة المفاوضات بحسن نية والوصول بها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

١٠ - وقد دعت دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إنشاء هيئة فرعية لنزع السلاح النووي للتركيز على مسألة تنفيذ الالتزامات بموجب المادة السادسة.

التجارب النووية

١١- ترحب دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل ١٧٥ دولة والتصديق عليها من قبل ١٢٠ دولة. والمجموعة، وفقا لموقفها المبدئي

القائم منذ عهد بعيد المؤيد للإزالة الكاملة لجميع أشكال الأسلحة النووية، تدعم أهداف المعاهدة، المقصود منها إنفـــاذ الحظر الشامل على جميع التفجيرات التجريبية النووية، وإيقاف التطوير النوعي للأسلحة النووية، مما يمهد الطريق أمام الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

١٢- وتـــرى دول عـــدم الانحياز الأطراف في المعاهدة أن من المهم تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من جانب الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، للمساهمة في السير باتجاه عملية نزع السلاح النووي وبالتالي باتجاه تعزيز السلام والأمن الدوليين. كما تعتقد المجموعة أنه من الجوهري أن تســتمر جمـــيع الدول الموقعة وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية في الالتزام بنزع السلاح النووي، لو كان لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تتحقق بالكامل.

١٣- وتـــرى دول عـــدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي تتحمل مسؤولية خاصة بشأن ضمان نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ليس فحسب لأنهـــا بين الدول الـ ٤٤ الواردة في المرفق ٢ للمعاهدة، بل لأنه من المنتظر منها أيضا بحكم موقعها أن تتولى زمام القـــيادة في تحويل الحظر المفروض على التجارب إلى حقيقة واقعة. ولن يمكن الجزم بنجاح معاهدة الحظر الشامل للـــتجارب الـــنووية إلا عندما تقوم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، والبلدان المتبقية الواردة أسماؤها في المرفق ٢، بالتوقيع والتصديق عليها.

١٤- وتأسف دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للقرار الذي اتخذته إحدى الـــدول الحائـــزة للأسلحة النووية بعدم المضي قدما في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالقـــرارات الإيجابية من جهة الدول الحائزة للأسلحة النووية سيكون لها التأثير المطلوب على التقدم باتجاه نفاذ معـــاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن التصديق المبكر من جانب تلك الدول أن يمهد الطريق أمام الـــدول المتبقـــية المذكـــورة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويشجعها على توقيع المعاهدة والمصادقة عليها، وخاصة الدول الثلاث التي لديها مرافق نووية غير مشمولة بالضمانات.

١٥- وتشـــير دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى التعهد المقدم من الدول الحائـــزة للأسلحة النووية وقت التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بكفالة أن توقف المعاهدة الانتشـــار الرأسي والأفقي، وبذلك تمنع ظهور أصناف جديدة من الأجهزة النووية، وكذلك الأسلحة النووية المبنية على مبادئ فيزيائية جديدة. وقد أفادت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن الخطوات الوحيدة التي سيجري اتخاذها هي المحافظة على سلامة وموثوقية الأسلحة النووية المتبقية أو الحالية، وأن هذا لن يشمل إجراء تفجيرات نووية. وفي ذلك الخصوص، تهيب المجموعة بهذه الدول أن تواصل الامتناع عن القيام بتفجيرات تجريبية نووية لتطوير أو تحسين الأسلحة النووية. وترغب المجموعة في إعادة التأكيد على مبادئ نظام عدم الانتشار، سواء رأسيا أو أفقيا.

١٦- وتؤكـــد دول عـــدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية محافظة الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي على الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن المجموعة ترى أن الوقف ليس بديلا عن التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمصادقة عليها ونفاذها.

١٧- وتؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في المعاهدة على أن تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية مخالف للضمان الذي قدمته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو أن تمنع المعاهدة تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، على الدول الامتناع عن أي أفعال تخالف أهداف المعاهدة والغرض منها. وفي هذا السياق، تعبر المجموعة عن قلقها العميق إزاء القرار الذي اتخذته إحدى الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض المهلة اللازمة لاستئناف التجارب النووية إلى ١٨ شهرا، وتعتبر ذلك نكسة لاتفاقات مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. كما أن انعدام التقدم صوب دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيز النفاذ في وقت مبكر ما زال يبعث على القلق.

ضمانات الأمن

١٨- ترى دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن المؤتمر ينبغي أن يركز إلى حد كبير على قضية ضمانات الأمن. وفي مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة على أن قيام الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بإعطاء الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن ملزمة قانونا من شأنه أن يعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ودعت اللجنة التحضيرية إلى تقديم توصيات في هذا الخصوص لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥.

١٩- وتشير دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن مؤتمر القمة الثالث عشر لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز قد أعرب عن قلقه الجدي إزاء النظر الجاري في تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية، وكرر أن النص على استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو انتهاك لضمانات الأمن السلبية التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية. كما أشارت المجموعة إلى أن رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز قد صرحوا أيضا مجددا بأن تطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية مخالف للضمانات المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تنص على أن المعاهدة ستمنع تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أصناف جديدة من الأسلحة النووية.

٢٠- وتؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن التمديد غير المحدود للمعاهدة لا يعني أن تستمر الدول الحائزة للأسلحة النووية في امتلاك ترسانتها النووية لأجل غير محدود، وتعتبر في هذا الخصوص، أن أي افتراض يتعلق بحيازة الأسلحة النووية لمدة غير محدودة لا يتفق مع سلامة واستدامة نظام منع انتشار الأسلحة النووية رأسيا وأفقيا على حد سواء، ومع الهدف الأوسع المتمثل في المحافظة على السلام والأمن الدوليين.

٢١ - وتؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد على أن الإزالة الشاملة للأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتؤكد كذلك من جديد أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تتلقى ضمانات فعلية من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها. وريثما يتم الوصول إلى الإزالة الشاملة للأسلحة النووية، تكرر المجموعة أن الجهود الرامية إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونيا بشأن ضمانات الأمن الواجب تقديمها للدول غير الحائزة للأسلحة النووية يجب الاستمرار فيها على سبيل الأولوية.

٢٢- وتؤكد دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن الدول التي تخلت عن خيار الأسلحة النووية لها حق مشروع في أن تتلقى ضمانات أمنية. وفي ذلك الخصوص، تشير المجموعة إلى المفاوضات المتعلقة بوضع صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونيا بشأن ضمانات الأمن، إذ ترى أن تقديم مثل هذه الضمانات للدول الأطراف في المعاهدة غير الحائزة للأسلحة النووية يفي بالتعهد المقدم للدول التي تخلت طوعا عن خيار الأسلحة النووية بأن أصبحت أطرافا في المعاهدة. وتعتقد المجموعة أن ضمانات الأمن الملزمة قانونا ضمن سياق المعاهدة ستكون لها فائدة جوهرية للدول الأطراف.

٢٣- وتماشيا مع الموقف المذكور أعلاه، ووفقا للقرار المتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، دعت دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى إنشاء هيئة فرعية معنية بضمانات الأمن من أجل مواصلة العمل فيما يتعلق بالنظر في تقديم الدول الحائزة للأسلحة النووية لضمانات أمن ملزمة قانونا.